جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلاميّة
قسم الحضارة الإسلاميّة

ما يحتاجه معلّم التّجويد من علميّ النّحو والصّرف

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلاميّة

تخصص: لغة عربيّة ودراسات قرءانية

إعداد الطالبين:
– محمد سليماني
– مختار ضمايدة

المشرف الدكتور:
عبد القادر شكيمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1442 –1443هـ / 2021 –2022 م

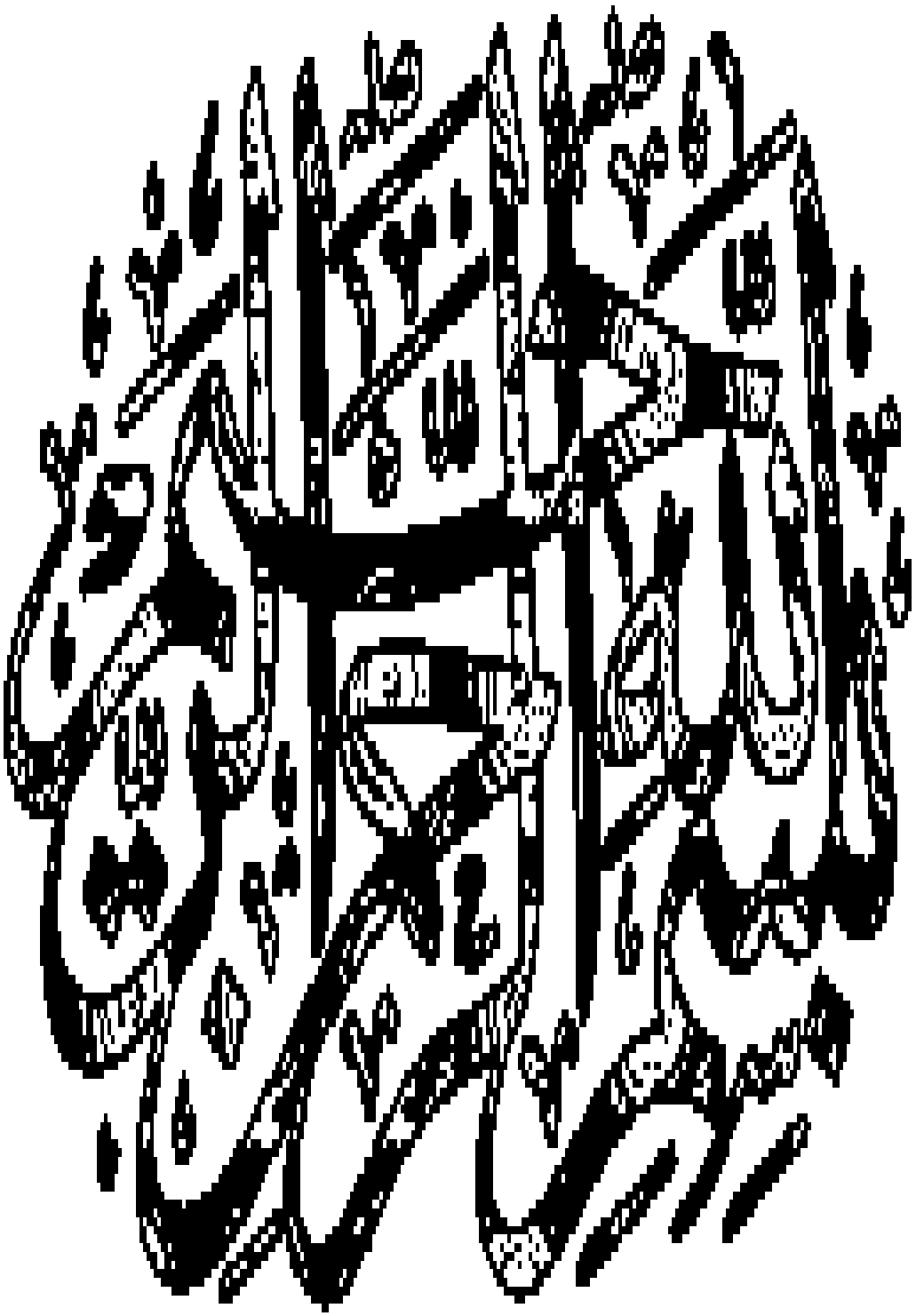

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من كانا سببا في وجودي إلى الوالدين الكريمين، رزقهما الله طاعته، وألبسهما لباس الصّحّة والعافية، وإلى رفيقة دربي؛ زوجتي الكريمة التي كانت سببا في رجوعي إلى مقاعد الدّراسة الجامعيّة، فبارك الله فيها وجزاها الله كلّ خير، وأهدي هذا العمل المتواضع إلى أبنائي حفظهم الله وأصلح حالهم: الخنساء، أسماء، محمد، الطّاهر، همّام، انتصار، رفيدة، أميمة، آمنة، وإلى كلّ إخواني وزملائي ومعلّمي وأساتذتي الكرام، وأخصّ بالذّكر أخي وصديقي الأستاذ العيد حنكة الذي كان سندا قويّا ودافعا رئيسا في دخولي إلى الجامعة، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

مختار

الإهـــــــــداء

إلى أمّي وأبي، الوالدين الفاضلين حفظهما الله من كل سوء ورعاهما، ومتّعهما بالصّحّة

والعافية، و إلى زوجتي الكريمة، التي كانت سندا لي في مشواري الدّراسي، إلى أبنائي حفظهم الله،

وأصلح حالهم : خديجة، الخنساء، عبد الودود، عبد الوليّ، فاطمة الزّهراء، أفنان.

إلى إخواني وأخواتي وإلى كل أصدقائي وأساتذتي الكرام أهدي هذا العمل المتواضع.

محمد

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله صلّى الله عليه وسلّم: "لا يشكر الله من لا يشكر النّاس" وعملا بهذا الحديث الشّريف، والسنّة المباركة، فإنّنا نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أساتذتنا الكرام ومشايخنا الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا في تزويدنا بالعلم والمعرفة، ولم يدّخروا جهدا في إسداء النّصح والتّوجيه لطلبتهم، ونخصّ بالذّكر الأستاذ المشرف: **الدكتور عبد القادر شكيمة**؛ لما كان له من فضل علينا بعد الله عزّ وجل في إخراج هذا العمل، كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة الذين تكرّموا بمناقشة مذّكرتنا مرشدين ومصحّحين ناصحين.

ملخص البحث

موضوع البحث كان موضوعا مهمّا لتعلّقه بمعلّم التّجويد والقرءان؛ ألا وهو ما يحتاجه معلّم التّجويد من علمي النَّحْوِ والصّرف، ولا يخفي على ذي لبّ ما لعلمي النَّحو والصَّرف من علاقة وطيدة لا تنفكّ بحال عن كتاب الله عز وجل، كيف لا وهما ميزان اللّسان العربيّ الذي اختاره الله عزّ وجلّ لأنْ يكون لسانا لآخر كتاب أُنْزِلَ على أفضل خلقه، وخاتم أنبيائه ورسله محمد صلَّى الله عليه وسلَّم؛ لذا كان لابدَّ على من تصدَّر لتعليم ألفاظ القرءان وضبطها وتجويدها من عودة إلى ما يُضبطُ به اللِّسان العربي، من نحو وصرف، وانطلاقا من هذه العلاقة والأهميَّة بين علميّ النّحو والصّرف وعلم التجويد، كان هذا البحث، فأوردنا فيه ما يحتاجه معلِّم التَّجويد من علميّ النَّحو والصّرف، في باب ميم الجمع وهاء الضمير، وما يحتاجه في باب الاسم المدود و والمقصور، وباب الهمز، والفتح والإمالة، ياءات الزَّوائد، ياءات الإضافة، الوقف والابتداء، وبعض المستثنيات تحت كلّ باب، وحاولنا مع هذه المسائل شرح كيف يستفيد منها معلِّم التَّجويد نحويًّا وصرفيّا لنتوصل بعد ذلك إلى حقيقة مفادها أنَّ علم التَّجويد في أغلب مسائله ومباحثه قائم على علميِّ النَّحو والصَّرف مما يحتِّم على مَنْ أراد أن يضبط التَّجويد تدريسا وتعلُّمًا وتعليمًا فلا بدَّ له من دراية بهما.

Research Summary

The topic of this research was an important subject, because it is related to the teacher of Tajweed and Qur'an; That is, what the teacher of Tajweed knowledge requirements for grammar and morphology, and it is not hidden for those who has mind that the grammar and morphology sciences have a close relationship that does not break away in any case from the Qur'an. Why not, and they are the judge for the Arabic tongue which chosen by Allah to be a tongue of his last Book down on his best creations and his last prophet and messenger, Muhammad, may God's prayers and peace be upon him. Therefore, it is necessary for those who wants to teach the words of the Qur'an, their control and their Tajweed, to come back for what is used to control the Arabic tongue, in terms of grammar and morphology. From based on this relationship and importance between the sciences of grammar and morphology and the science of Tajweed, this research we have done this research, and we mentioned on that what a teacher of Tajweed needs from the sciences of grammar and morphology. In The chapter on the plural Meem and the pronoun Ha', and what it needs in the chapter on the extended and shortened nouns, the chapter on the pronouns, the opening and the inclination, the Ya's of additions, the Ya's of addition, the stopping and the beginning, and some exceptions under each chapter. We have tried by these chapters to explain how The Tajweed teacher benefits from it grammatically and morphologically. So we conclude the fact that says; most of Tajweed science issues and researches based on grammar and morphology sciences. For that; whoever wants to master Tajweed whether teaching, learning or educating, he must have knowledge of them. Allah bless.

المقدّمة

المقدّمة

الحمد لله على نعمائه والشكر له على توفيقه وآلائه الكثيرة، أنعمها الله علينا فأتم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وقد كان في طيات العدم، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلّى الله عليه وسلّم الذي حثّ أمّته على تعلّم كتاب ربّها وتعليمه فقال كما صحّ عنه صلوات ربي وسلامه عليه: **"خيركم من تعلّم القرءان وعلّمه"**[1]

أمّا بعد:

فالقرءان هو كلام الله بلفظه ومعناه نزّله سبحانه على قلب نبيّنا محمد صلّى الله عليه وسلّم بواسطة جبريل عليه السلام، فأحكم آياته، وأوضح فيه أسماءه وصفاته، وأمر نبيّه بتبليغه، وتعهّد سبحانه بحفظه، فسخر الله له من الصحابة من كَتَبَهُ وجَمَعَهُ عبر مراحل حتى استقرّ على المصحف الإمام؛ مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه، الذي كان من خير الأصحاب، فلا يجوز لنا ولا لغيرنا مخالفة ما ثبت في هذا الكتاب من السّواد، ومع هذا الجمع المبارك الذي احتوى على الأحرف السبعة، فجعل القراءات تختلف فيما بينها حسب الرّوايات والطرق، وكلّ قراءة عرفت لها أصولاً كما عرفت فرشا، فانتخب لذلك علماء أفذاذ لم يُعْرَفوا بالعناية بالقراءات فحسب؛ بل وكانوا من علماء اللّغة وأربابها، فاهتمّوا بمسائل التّرتيل والتّجويد، فوضعوا القواعد، والأصول التي تضبط كلّ قراءة وتميّزها عن أختها، وأوضحوا علاقة ذلك كلّه بعلوم اللغة المتنوعة، فكان واجبا على معلّم التّجويد، ومن تصدّى لتدريس هذا العلم، تعلّم هذه الأحكام والقواعد، والإلمام بما يحتاجه من العلوم اللّغويّة؛ وخاصّة من علمي النّحو والصّرف ليتمكّن من تدريس طلّابه دون عناء ولا غلط.

أسباب اختيار الموضوع:

- نظرا لأهميّة هذا الموضوع المستمدّة من أشرف العلوم وأفضلها، اخترنا دراسته.

[1] الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ج6 (ط:1؛ لا.م: دار طوق النّجاة، 1422هـ)، كتاب فضائل القرءان، باب خيركم من تعلم القرءان وعلمه، ص192.

- رغبتنا الملحّة في أن تكون رسالتنا لها متعلّق بكتاب الله، وأحكام تلاوته.
- رغبة منّا في توضيح الارتباط الوثيق الحاصل بين علم التّجويد وعلمي النّحو والصّرف ومسائلهما المتّفقة.

أهداف البحث:

في بحثنا هذا أحصينا أهدافا عدّة لنحاول تحقيقها من خلال هذه الدّراسة نذكر منها ما يلي:

1. تبيين وتوضيح الارتباط الحاصل والعلاقة الوطيدة بين مسائل التّجويد ومسائل اللّغة سواء كانت نحويّة أو صرفيّة.
2. التّعريف ببعض المسائل النّحويّة والجانب المتعلّق منها بعلم التّجويد.
3. التّعريف ببعض المسائل الصّرفيّة والجانب المتعلّق منها بعلم التّجويد.
4. إبراز حاجة معلّم التّجويد لعلمي النّحو والصّرف من خلال دراسة المسائل قيد البحث، وغيرها.

الدّراسات السّابقة حول الموضوع:

في الحقيقة نحن لم نجد دراسة مستقلة في هذا الموضوع إلّا ما ندر من المقالات المتناثرة هنا وهناك في الكتب والمجلّات وعلى الشبكة العنكبوتيّة، وهذا حسب علمنا القاصر، لذا فإنّنا سنحاول بذل قصارى جهدنا للملمة ما تفرّق شتاته محاولين الإجابة على هذه الإشكالية في بحثنا الموسوم بـ "ما يحتاجه معلم التجويد من علميّ النّحو والصّرف" لتتمّ الإشارة لبعض المسائل المهمّة التي لا يمكن لمعلّميّ التّجويد إغفالها أثناء تولّيهم لمهمّة تعليم هذا العلم الشّريف، وطلبا منّا لهذا الشّرف عزمنا على بحث هذه المسائل بكلّ أمانة وجدّ ونشاط.

إشكالية البحث:

ماهي أهمّ المسائل النّحويّة والصّرفيّة التي يحتاجها معلّم التّجويد أثناء أداء مهمّته؟ وكيف يستفيد منها في جانب التّدريس لعلم التّجويد، وهذا حتّى يبلّغ رسالته كاملة دون غلط.

المنهج المتّبع:

في مثل هذه البحوث لا يسع الباحث إلاّ أن يتّبع المنهج الاستقرائيّ الذي يسمح له بتتّبع آي القرءان كاملاً أو أكثرها واستقرائها للخروج بنتائج جدّ مشرّفة تخدم عمليّة التّدريس لمادّة التّجويد من معلّم التّجويد قبل خدمتها للبحث، وكذلك فعلنا، ولم نُغفل المنهج الوصفي والتحليلي خاصة عند التعريفات والمصطلحات.

خطّة البحث: حاولنا جاهدين أن يكون عملنا وفق خطّة أعددناها مسبقا، رأينا أنّها تخدم موضوعنا قيد الدّراسة وقد اشتملت على:

مقدّمة وخاتمة وستّة مباحث، وكل مبحث احتوى على عدّة مطالب، واندرج تحت كلّ مطلب عدّة فروع تخدم متّحدةً صلب الموضوع؛ إذ أنّها لا تخرج على المسائل التّجويديّة المصنّفة حسب أبواب التّرتيل، مع التّعريج على بعض الاستثناءات تحت فروعها المناسبة للمطالب التي تتناسب بدورها مع مباحث رسالتنا، وفي كلّ باب من هذه الأبواب نذكر ما يحتاجه معلّم التّجويد من مسائل نحويّة وصرفيّة، فخرجت الخطّة مسبوكة كالآتي:

المقدمـــة

المبحث الأول: ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب ميم الجمع وهاء الضمير.

المطلب الأول: باب ميم الجمع.

المطلب الثاني: باب هاء الكناية.

المبحث الثاني: ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب الممدود والمقصور.

المطلب الأول: احتياجه لمعرفة معنى المدّ والقصر.

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة لزوم السكون وعروضه.

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة مد البدل وتمييزه عما يشبهه.

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة أصل كلمات "سوءات، موئلا، الموءودة"

المبحث الثالث: ما يحتاجه معلم التجويد في باب الهمز.

المطلب الأول: ما يحتاجه لمعرفة نوع الهمزتين في الهمز المزدوج والهمز المفرد.

المطلب الثاني: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة "أئمة" و "فأووا"

المطلب الثالث: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة "ءلآن" و"اصطفي" وما في حكمهما.

المطلب الرّابع: احتياجه لمعرفة حكم نقل حركة الهمزة.

المبحث الرّابع: ما يحتاجه معلم التجويد في باب الفتح والإمالة.

المطلب الأول: في بيان أن الفتح والإمالة لغتان من لغة العرب.

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطرّفة في الأسماء والأفعال.

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم، فلا تمار، الجواري، مُضار"

المطلب الرّابع: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء السّاكنين على الفتح والإمالة.

المبحث الخامس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب ياءات الإضافة وياءات الزّوائد.

المطلب الأول: مفهوم ياءات الإضافة وإعرابها.

المطلب الثاني: مفهوم ياءات الزّوائد وإعرابها.

المطلب الثالث: الفرق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد.

المبحث السّادس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب الوقف والابتداء.

المطلب الأول: ما يحتاجه في معرفة الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: ما يحتاجه في معرفة الوقوف على أواخر الكلم.

الخاتمة

أهمّ المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

وكأيّ بحث من البحوث الجامعيّة الأكاديميّة، اعتمدنا على مصادر ومراجع رئيسيّة، بعضها لغويّ بحت، والآخر في علم القراءات والتّجويد، مما رأينا أنّها تخدم موضوعنا، ومن أهمّها ما يلي:

أوّلاً: الكتب اللّغويّة:

- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي.

- لسان العرب لابن منظور.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين.

ثانيا: كتب في التّجويد والقراءات:

- النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن.
- القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة.

وغيرها من الكتب المختلفة ككتب المعاجم، والطبقات والتّراجم، وفقه اللغة.

الصّعوبات: ولا بأس أن نشير في هذه المقدّمة إلى الصّعوبات التي صادفتنا أثناء بحثنا، وقد تمثلت في الآتي:

– عدم وجود دراسات سابقة استقلّت بدراسة هذا الموضوع تسهّل علينا المهمّة، ولعلّها من أهمّ الصّعوبات.

– صعوبة التّعامل مع كثير من المصادر والمراجع التي لم تستقلّ بذكر الحاجة لعلمي النحو والصرف لمعلم التجويد مما ألجأنا للتّنقيب عليها وانتقائها، حتى تكون مادّة علميّة جاهزة يستفيد منها القارئ.

– كثرة المسائل التّجويديّة التي تحتاج لعلمي النّحو والصّرف؛ ممّا جعلنا نقتصر على البعض منها دون الآخر، تمثيلا لا حصرًا.

طريقة عملنا في البحث:

ولتتمّ الفائدة بإذن الله، فإننا سنذكّر بطريقة العمل التي سرنا عليها في هذا البحث، ليسهل على القارئ تتبّعنا للاستفادة من هذا البحث، ونجمل الكلام عليها في نقاط جاءت كالآتي:

1– سرنا في الغالب فيما يتعلّق بمنهجية البحث على وفق ما قرره الأستاذ الدكتور إبراهيم

رحماني في رسالته الموسومة بـ "**خطوط رئيسيّة في كتابة البحوث الجامعيّة للعلوم الإسلاميّة**".

2- اعتمدنا في إيراد الآيات القرءانيّة على رواية حفص عن عاصم لسهولة التعامل مع المصحف الإلكتروني، مع كتابة الشّاهد من الآيات بلون أسود ثخين وحصرها بين قوسين مزهرين ورقم الآية واسم السورة بين معكوفين [...] مع الإشارة إلى بعض أحكام ورش رحمه الله، وأحيانا نذكر الخلاف في المسألة التّجويديّة أو اللغويّة.

3- في فهرس الآيات والشّواهد القرآنيّة أهملنا فهرسة بعض الآيات التي استشهدنا بكلمة واحدة منها؛ حتى لا يطول الفهرس أكثر.

4- كتابة بعض الكلمات من الآيات المسْتَشْهد بها في بعض المراجع اللغوية أو مراجع القراءات والتجويد بخط المصحف الشريف مع ترقيم الآيات حسب مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، وهو المعتمد في رسم كل الآيات الواردة في البحث.

5- بعض الاستثناءات من القاعدة التّجويديّة اكتفينا بذكر بعضها دون سردها جميعا؛ على حسب ما هو مبيّن في خطّة البحث.

6- كتابة بعض الكلمات في صلب الفقرات بلون أسود ثخين للتنبيه على أهميّتها في موضوع بحثنا كبعض الأمثلة والأقوال والكلمات المأخوذة من مصادرها.

7- ما كان اختيارا من طرفنا في مسألة لغويّة نحويّة كانت أو صرفيّة فإنّه ليس ترجيحا مجرّدا منّا، وإنما ترجيح واختيار لرأي مدرسة من المدارس النّحويّة المعتبرة.

8- قد يلاحظ القارئ طول المذكرة، وهذا راجع لكثرة الفهارس، وطول بعضها، وبالخصوص فهرس الآيات القرآنية، و قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

فنرجو التّوفيق من الله سبحانه وتعالى، ومنه نستمدّ العون والسّداد، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، والله من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السّبيل.

تمهيد:

إنّ معلّم التجويد الى جانب أخذه للقرءان وحفظه، وضبطه لأحكام التّرتيل، وهي لا شكّ أنها ضروريّة لمثله، فهو أيضا في حاجة لا تقلّ أهميّة على سابقتها للعلوم اللّغوية، والّتي منها: النّحو والصّرف، وهما قرينان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، لذلك فإنّ العلماء قديما لم يكونوا يفرّقون بينهما، فعلى سبيل المثال نجد ابن مالك[1] ينظّم ألفيّته في النّحو والصّرف معا، ويقول في مقدّمتها:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّة مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّة[2]

فنجد ابن مالك – رحمه الله – لم يشر إلى الصّرف، لأنّ النّحو والصّرف كانا يعدّان علمًا واحدًا، ولذلك اكتفي في مقدّمته بذكر النّحو فقط، لكن فيما بعد بحث العلماء الصّرف في موضع والنّحو في موضع آخر، وهذا الانفصال اقتضته مناهج الدّراسة[3].

وكما أشرنا في المقدّمة لوجود علاقة وطيدة بين علم التجويد وأحكامه، وعلم اللّغة، ونخص بالذّكر هنا علمي النّحو والصّرف، اللّذان بنى عليهما علماء التجويد قواعدهم التجويدية

[1] محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية)، وقال السيوطي: وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي، ولد عام 600هـ وتوفي سنة 672هـ انظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ج6 (ط: 15؛ لا.م: دار العلم للملايين، أيار –مايو 2002 م)، ص233، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ج5 (لا.ط؛ إستانبول – تركيا: مكتبة إرسيكا، 2010م)، ص465.

[2] ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، (لا.ط؛ لا.م: دار التعاون، د.ت)، ص01.

[3] ينظر: التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، فضل حسن عبّاس، ج1 (ط1؛ الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1437 هـ –2016 م)، ص211.

مستمديّن من العلمين الضّوابط والقواعد اللّغوية، الّتي من شأنها أن تضبط القواعد الكليّة؛ لذا فإنّنا سنحاول جاهدين في هذه الدراسة إبراز حاجة معلّم التّجويد لهذين العلمين، لضبط بعض أحكام وأبواب التّجويد نظريّا وتطبيقيّا، على وفق الخطّة السّالفة الذّكر، والتي أشرنا إليها في مقدّمة البحث.

المبحث الأول:

ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب ميم الجمع وهاء الضمير

المطلب الأول: باب ميم الجمع

المطلب الثاني: باب هاء الكناية

المبحث الأول: ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب ميم الجمع وهاء الضمير

إنّ بعض مصطلحات التّجويد قد تكون معلومة، ولكن بأسماء مختلفة أحيانا، وهذا مثل: "هاء الضّمير" التي تسمّى "هاء الكناية"، وربّما تجد حتّى من يطلق تسمية أخرى على " ميم الجمع" وكلّ مؤَلِّف في هذا الشّأن سيختار تسمية من الأسماء التي يراها مناسبة، وعندها يمكننا أن نقول: العبرة بالمسمّيات لا بالأسماء، ولا مشاحّة في الاصطلاح كما قيل.

المطلب الاول: باب ميم الجمع

الفرع الأول: ما يحتاجه من الفرف بين ميم الجمع وغيرها من الميمات الساكنة

تعريف ميم الجمع: هي الميم الزائدة عن بنية الكلمة، الدالة على جمع المذَكَّرِين، حقيقة أو تنزيلًا[1].

ومعنى زائدة عن بنية الكلمة: أي عند تجريد الكلمة من ميم الجمع، تتحول الكلمة من جمع إلى مفرد من غير أن يتغير المعنى، ويخرج بهذا الميم الأصلية من الكلام، مثل: ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ ﴿٤٧﴾ ﴾[المائدة: 47]، فالميم في الفعل "**يَحْكُمْ**" أصلية وليست زائدة؛ بخلاف الميم في الفعل "**خَلَقَكُمْ**" من قوله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴿٢١﴾ ﴾[البقرة: 21]، وكذلك من كلمة "رَبَّكُمُ"، فهذه ميم الجمع الزائدة عن بنية الكلمة [2].

[1] النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني، (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1415هـ-1995م)، ص27.

[2] القبس الجامع لقراءة نافع من طريق الشاطبية، عطية قابل نصر، (ط:1؛ مصر: دار التقوى، 1430هـ-2009م)، ص 56.

و**الفرق بين الميم الزائدة والأصلية**[1]: أنّ حذف الميم الزائدة لا يغير المعنى، خلاف الأصلية التي يؤدي حذفها إلى تغيير المعنى، فكلمة **عَلَيْكُمْ**: بعد تجريدها من الميم الزائدة تصير الكلمة: **على**، المعنى لم يتغير.

أَنفُسَكُمْ: بعد تجريدها من الميم الزائدة تصير الكلمة: **أنفُس**. المعنى لم يتغير.

لَا يَضُرُّكُم: بعد تجريدها من الميم الزائدة تصير الكلمة: لَا يَضُرُّ. المعنى لم يتغير.

فلما جرّدنا الكلمات السّالفة الذّكر من الميم لم يتغيّر المعنى ممّا يدلّ على أنّها زائدة.

ونمثّل للميم الأصليّة بكلمة عَلَّمَ من قوله: ﷻ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ ﴾[العلق: 5].

عَلَّمَ: لو جرّدنا الكلمة من الميم تصير الكلمة: **عَلَّ**، المعنى تغير لأن الميم أصلية من بِنْيَةِ الكلمةِ.

وعليه يكون الضّابط في التفريق بين الميم الزائدة، والأصلية في الكلمة هو تغير المعنى من عدمه عند تجريدها من الميم، فإذا تغيّر المعنى فهي أصلية، وإذا لم يتغير فهي زائدة وهكذا.

ومعنى قول الشيخ إبراهيم المارغني: " الدالّة على جمع المذكر حقيقة أو تنزيلًا " فإنّ كلمات الجمع في القرآن، إمّا جمع حقيقي، أي أنّ الكلمة جمع ويراد بها الجمع، أو جمع تنزيل، أي أن اللّفظ جمع ويراد به المفرد، ومثاله في القرآن في سورة يونس، قولهﷻ : ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ ۝٨٣ ﴾[يونس: 83]، فميم الجمع من كلمة: "**مَلَئِهِمْ** " جمع تنزيل؛ لأنه لفظ جمع، ويراد به المفرد لأنها عائدة على فرعون؛ أي يراد فرعون بهذا اللفظ **مَلَئِهِمْ**.

[1] المرجع السّابق، ص56.

وتكون في: الأسماء، الأفعال، الحروف و يجمعها قول الله عز وجل في سورة المائدة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ [المائدة 105][1].

حكمها: الأصل في اللغة أنها تُبنى على السكون[2].

ميم الجمع تكون مسبوقة بأحد حروف أربعة جمعت في لفظ – **أهتك**-. [3] وهي:

. الهاء: مثل: **أمرهم، وقهم**.

. الكاف: مثل: **أنفسكم، يسيركم، منكم**.

. التاء: مثل: **أنتم، أعلنتم**.

– الهمزة: مثل: هاؤم.

وليس في الكاف والتاء والهمز مع ميم الجمع إلا الضّمّ، ولا يجوز غيره؛ أما الهاء فإن تقدّمها كسر أو ياء ساكنة فإنّها تكسر نحو: **قلوبِهم، فيهِم**، وفيما عدا ذلك تُضَمّ نحو: عندهُم، **لهُم، عنهُم** وذلك راجع لأصالة الضم في الهاء بدليل أنها إذا أفردت ضُمَّت[4].

الفرع الثاني: مفهوم همزة القطع وضوابطها

ونظرا لتعلّق ميم الجمع بهمزة القطع التي تأتي بعدها، فإنه يجب على معلم التجويد الوقوف على تعريف هذه الهمزة وضوابطها، ليتسنى لهذا الأخير ضبط وإحكام ميم الجمع.

[1] المرجع السابق ص 56.

[2] المرجع نفسه.

[3] النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، ابراهيم المارغني، مرجع سابق، ص27-28.

[4] المرجع نفسه، ص27-28.

تعريف الهمزة: لغة: والهَمَّاز والهُمَزَة: الذي يخلف الناس من ورائهم ويأكل لحومهم، وهو مثل العُيَبَةِ، يكون ذلك بالشِّدْقِ وَالْعَيْنِ والرأْس. اللَّيْثُ: الهَمَّازُ والهُمَزَة الذي يهمز أخاه في قفاه من خلفه، واللمز في الاستقبال. وفي التنزيل العزيز: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾﴾[القلم: 11]؛ وَفِيهِ أَيضاً: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾﴾[الهمزة: 1]، وكذلك امرأة همزة لمزة لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة. ابن الأعرابي: الهمّاز العيابون في الغيب، واللّمّاز المغتابون بالحضرة؛ ومنه قوله عز وجل: ويل لكل همزة لمزة[1]، ثمّ وقفنا على تعريف ابن فارس في معجم مقاييس اللغة حيث قال: "الهاء والميم والزاء كلمة تدل على ضغط وعصر. وهمزت الشيء في كفي. ومنه الهمز في الكلام، كأنه يضغط الحرف. ويقولون: همز به الأرض. وقوس همزى: شديدة الدفع للسهم. والهماز: العياب، وكذا الهمزةُ[2]، فنلاحظ تشابها واضحا في التّعريفين، أمّا في **الاصطلاح:** قال الفرّاء: الهمزة هي الأصل، والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزتها، وقال ابن كيسان الألف هي الأصل، وجاء في حاشية الكشاف أنّهم قالوا: الألف على ضربين: ليّنة ومتحرّكة؛ فاللّيّنة تسمّى ألفا، والمتحرّكة تسمّى همزة، والهمزة اسم مستحدث لا

[1] لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ج5 (ط:3؛ بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، ص426.

[2] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج6 (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1399هـ -1979م)، ص65.

أصلي، وإنّما يذكر في التهجّي الألف لا الهمزة[1]، ولابن يعيش[2] قول آخر اختصره في كتابه الموسوم بـ "شرح المفصل للزمخشري[3]" قائلا: "اعلم أنّ الهمزة هي التي تُسمّى في أوّل حروف المعْجَم ألفًا. وإنّما سمّوها ألفًا؛ لأنّها تُصوَّر بصورة الألف، وهي في الحقيقة نَبْرةٌ تخرج من أقصى الحلق، ولذلك ثقُلت عندهم[4].

فإمّا أن يكون الذي بعدها همزة قطع، أو همزة وصل فيجد معلم التجويد نفسه في حاجة ملحة إلى معرفة هذه الهمزات والتفريق بينها.

تعريف همزة القطع: همزة تثبت خطًّا وتُنطق في أوّل الكلام ووسطه وآخره، وهي خلاف همزة الوصل ولها مواضع، وترسم على هيئة رأس عين (ء)[5].

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج2 (لا.ط؛ مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ص582.

[2] ابن الصانع موفق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش بن على بن أبى السريا بن محمد الأسدي الموصلي الأصل حلبي المولد والدار الشهير بابن الصانع النحوي، ولد سنة 556هـ، وتوفى سنة 643 هـ ثلاث وأربعين وستمائة بحلب من تآليفه: حاشية على تصريف العزى لابن جنى، وشرح تصريف الملوكى كذا شرح المفصل للزمخشري. انظر: هدية العارفين، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، ج2 (لا.ط؛ إستانبول: وكالة المعارف الجليلة، 1951م)، ص548.

[3] العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن عمر الأديب النحوي اللغوي الفقيه الشافعي الشهير بالزمخشري ولد سنة 417هـ، وتوفي بجرجانية خوارزم سنة 538هـ، ثمان وثلاثين وخمسمائة. من تصانيفه أساس البلاغة في اللغة مجلدين مطبوع بمصر، أساس التقديس، أطواق الذهب، انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، مرجع سابق، ص402.

[4] شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ج5 (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1422 هـ -2001 م)، ص531.

[5] معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، ج3 (ط:1؛ لا.م: عالم الكتب، 1429 هـ -2008م)، ص1837.

ضوابط همزة القطع مع ميم الجمع: وضابطها ماورد في الحرز من قول الإمام الشاطبي[1]-رحمه الله -:

وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ وَأَسْكَنَهاَ الْبَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلاَ[2]

ومعنى قوله، أنه إذا كان بعدها همزة قطع مثل قولهﷻ: ﴿وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا ۝٨﴾[النبأ: 8] كان حكمها الضّمّ مع الصّلة وصلاً لورش، وذلك اتّباعًا للأصل، ويصبح المدّ من قبيل المنفصِل[3].

وممّا يوضّح حاجة معلّم التّجويد للوقوف على التّوجيه الصّرفيّ لأداءات القرّاء لميم الجمع، ما ذكره ابن خالويه في الحجّة، توجيها لمن وصل ميم الجمع من القرّاء ومَنْ أسكنها، فقال رحمه الله: ((قوله تعالى: **عَلَيْهِمْ**. يقرأ بكسر الهاء، وضمّها، وإسكان الميم، وضمّها وإلحاق واوا بعدها، والحجّة لمن كسر الهاء: أنّها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضمٍّ؛ لأنّ ذلك مما تستثقله العرب، وتتجافاه في أسمائها، والحجّة لمن ضمّ الهاء: أنّه أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها، والحجّة لمن ضمّ الميم وألحقها الواو: أنّه جعل الواو علما للجمع ، كما كانت الألف علما للتّثنية، والحجّة لمن أسكنها وحذف الواو: أنّ الواو لما وقعت طرفا

1 أبو محمد القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ، وكان عالما بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيرا، وبحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبرزا فيه، وقرأ القرآن بالروايات على أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص النفزي المقري، وسمع الحديث من أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة، وكانت ولادته في آخر سنة 538هـ، وتوفي سنة 590هـ، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي. تحقيق: إحسان عباس، ج4 (ط:1؛ بيروت: دار صادر، 1971م)، ص72.

2 حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي. (ط:4؛ لا.م: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1426 هـ -2005 م)، ص10.

3 القبس الجامع لقراءة نافع من طريق الشاطبية، عطية قابل نصر، (ط:1؛ مصر: دار التقوى، 1430هـ-2009م)، 56.

وقبلها حركة، حذفها إذ لم يمكنه قلبها، ونابت الميم عنها؛ لأنّها زائدة، وليس قولك: **قاموا**، كقولك: **عليهمو**.))[1]

فبيّن رحمه الله أنّ الأمر دائر بين طلب التّخفيف، والبقاء على الأصل، وهو من عادة العرب في كلامها.

الفرع الثالث: مفهوم همزة الوصل وضوابطها

وبما أننا عرّفنا الهمز في الفرع السابق، فقد أغنانا عن التكرار هنا، ونكتفي بتعريف همزة الوصل.

أوّلاً: **تعريف همزة الوصل**: هي همزة لا تكتب مطلقًا ولا تنطق إلاّ في أوّل الكلام، وهي خلاف همزة القطع، وعلامتها (ا)، كان فلانٌ همزة الوصل بينهما: رابطة أو حلقة اتّصال بينهما[2]، وبهذا الحدّ من المعرفة يمكن لمن تصدّر لمهمّة تدريس علم التجويد، التمييز بينها وبين همزة القطع دون كثير تعمّق في التّعريفات؛ لأن همزة الوصل قد تلحق بعض الأسماء، والأفعال، في أزمنة مختلفة؛ مما قد يطول ذكره إذا استرسلنا في تفصيله في بحثنا هذا الذي له أهداف حددت آنفا في خطتنا، فالأهمّ حسب علمنا في هذا الباب كيفية رسم الهمزة في الكلام.

ثانيًا: **ضوابط همزة الوصل مع ميم الجمع**:

ومعلوم عند التتبع والاستقراء أن أحوال ميم الجمع؛ إمّا أن تقع قبل حرف ساكن أو قبل متحرك:

---

[1] الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، ت عبد العال سالم مكرم الناشر: دار الشروق – بيروت الطبعة: الرابعة، 1401 هـ، ص 63.

2 ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، مرجع سابق، 3\2364.

فإذا وقعت قبل حرف ساكن، أي قبل همزة الوصل التي تسقط في درج الكلام ولا يكون ما بعدها إلا ساكنًا، نحو: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١٠﴾﴾[آل عمران: 110]، كان حكم ميم الجمع: الضّمّ من غير صلة.

قال الشاطبي-رحمه الله-:

وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ وضُمَّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ [1]...

وبقي أن نشير أن هذه الأحكام لميم الجمع مع الهمزة، سواء كانت همزة قطع أو وصل، في حالة الوصل؛ أما في حالة الوقف عليها فلا يجوز إلا الوقوف على السكون، وهذا طبعا عند ورش -رحمه الله-.

المطلب الثاني: باب هاء الكناية

ومن بين مسائل ومباحث التجويد التي لها علاقة بمسائل النحو والصرف باب " هاء الكناية "، وفيما يلي بسط الكلام فيها لعلّ معلم التجويد يجد ضالته في هذا التفصيل.

الفرع الأول: معرفة هاء الكناية والفرق بينها وبين غيرها من الهاءات

أوّلاً: تعريفها: إذا ما تركنا تعريف الحرف " **الهاء** " لأنّه لا يُفهَم منه شيءٌ إلّا بضمّه إلى ما بعده، فإنّنا سوف نضطرّ وجوبا إلى أن نعرّف الكناية.

فالكناية: لغة: كلام استتر المراد منه بالاستعمال، وإن كان معناه ظاهرًا في اللغة، سواء كان المراد به الحقيقة أو المجاز، فيكون تردد فيما أريد به، فلا بد من النية، أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال[2]، واصطلاحا: والكناية عند علماء البيان: هي أن يعبّر عن شيء؛ لفظًا كان أو معنى،

1 حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، أبو محمد الشاطبي، مرجع سابق، 1\10.

2 كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية-بيروت، 1403هـ -1983م)، ص 187.

بلفظ غير صحيح من الدلالة عليه؛ لغرض من الأغراض؛ كالإبهام على السّامع، نحو: جاء فلان، أو لنوع فصاحة، نحو: فلان كثير الرماد، أي كثير القِرَى[1].

ومن التّعريف اللّغوي والاصطلاحي، فإنّنا نستشفّ معنى لـ "هاء الكناية" من خلال تعريف صاحب الكتاب الفذّ " التّعريفات "؛ وهو الشريف الجرجاني[2]لما أعطى تعريفا للكناية فقال – رحمه الله –: "الكناية: ما استتر معناه، لا يعرف إلا بقرينة زائدة، ولهذا سمُّوا التاء في قولهم: أنت، والهاء، في قولهم: إنه، حرف كناية"[3].

وإذا لم يكن الأمر واضحا كما ينبغي، فاعلم أنّ هاء الكناية هي ما دلّت على الواحد المذكّر، فـ "هاء الكناية في عرف القراء، هي هاء الضمير التي يكنّى بها عن الواحد المذكر الغائب، والأصل في هاء الكناية الضمّ نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١﴾[الإسراء: 1] إلّا إذا وقع قبلها كسرة، أو ياء ساكنة فإنها حينئذ تكسر للمناسبة نحو: قوله ﷻ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣﴾ [الملك: 13]، وقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾

1 المرجع السابق، ص187.

2 علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) عام 740هـ، ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة 789هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي فيها سنة 816هـ، له نحو خمسين مصنفا، منها: التعريفات، انظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 5\6-7.

3 كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص 187.

[البقرة: 2][1]، وقد تُضَمُّ كما قُرِئَ «لأهله امكثوا، و «به انظر»[2] وقال صاحب كتاب " إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع " ما مفاده بنصّه؛ حسمًا للخلاف الموجود في هذه المسألة: " واعلم أن الضَّمَّ في الهاء هو الأصل مطلقا للمفرد والمثنىّ والمجموع نحو: منهُ وعنهُ، ومنهُما وعنهُما، ومنهُم وعنهُم، ومنهُن وعنهُن، وفتحت في منهَا وعنهَا؛ لأجل الألف، وكسرت إذا وقع قبلها كسر أو ياء ساكنة، نحو: بِهِم وفيهِم؛ فمن قرأ بالضَّمّ فهو الأصل، وإن كان الكسر أحسن في اللغة "[3]، وهاء الكناية ووجودها في القرءان الكريم بعد التّتبع، والاستقراء لنصوص الكتاب العزيز، وجدناها لا تخرج على أقسام أربعة نجملها فيما يلي:

قسم سكن ما قبله وتحرّك ما بعده، وقسم تحرّك ما قبله وسكن ما بعده، وقسم سكن ما قبله وما بعده، وقسم تحرّك ما قبله وما بعده[4]، فهي تجيء على أربعة أحوال ذكرها الدمياطي[5]،

---

[1] الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، ج1 (ط:1؛ بيروت: دار الجيل، 1417 هـ -1997 م)، ص159.

[2] شرح طيبة النشر في القراءات، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. أنس مهرة، (ط:2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ -2000 م)، ص 66.

[3] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة، مرجع سابق، 1\73.

[4] الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين، تحقيق: د. خالد المشهداني، ج1 (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ - 2004 م)، ص217.

[5] هو العلامة أحمد بن محمَّد أحمد بن عبد الغني الدمياطي، الملقب بشهاب الدين، ولد بدمياط في مصر، حفظ القرآن وأتقنه ثم جوده، ثم تعلّم القراءات وأتقنها وتعلم مبادئ العلوم المختلفة على مشايخ "دمياط"، من شيوخه: علي بن محمَّد نور الدين الأجهوري وأبو الوفا اليمني، وقد استفاد منه خلق كثير لا يحصون عدداً، توفي بالمدينة في الثالث من شهر الله المحرم عام 1117هـ، وصلي عليه في المسجد النبوي الشريف ودفن بالبقيع. انظر: إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، إلياس بن أحمد حسين -الشهير بالساعاتي، ج2 (ط:1؛ لا.م: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1421 هـ -2000 م)، ص44-47.

حيث قال –رحمه الله–: **الأول**: أن تقع بين متحركين نحو (إِنَّهُ هُو له صاحبُه فِي ربِّه أن) ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء لأنّها حرف خفيّ. **الثاني**: أن تقع بين ساكنين نحو: (فيه القرآن آتيناه الإنجيل). **الثالث**: أن تقع بين متحرك فساكن نحو: (له الملك على عبده الكتاب) وهذان لا خلاف في عدم صلتهما لئلا يجتمع ساكنان على غير حدّهما. **الرابع**: أن تقع بين ساكن فمتحرك نحو: (عقلوه وهم فيه هدى) وهذا مختلف فيه[1].

أمّا مايخص صلتها وترك الصّلة فيها فـ "ضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكناً فهى من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وإن كان الحرف الواقع بعدها متحركاً، فهناك يعتبر ما قبلها. فإن كان متحركاً فهي من المتفق على صلته، وإن كان ساكناً فهي من المختلف فيه، يصلها ابن كثير، ويختلس حركتها الباقون[2].

ثانيًا: مذهب ورش في هاء الكناية: "والخلاف بين القرّاء في هاء الكناية بين ضمّها وكسرها، ويعبّر عن ذلك بالقصر، وإشباع حركتها؛ وهو المعبّر عنه بالصّلة وإسكانها "[3]، وبما أنّ قراءة البلد المعتمدة عندنا في الجزائر هي قراءة ورش عن نافع، فيحسن بنا توضيح مذهب ورش –رحمه الله– في قراءته لهاء الكناية، مع بعض الأمثلة التّوضيحيّة لخّصناها من بعض كتب العلماء الأجلّاء الّذين اهتمّوا بالقراءات والتّجويد، فحصل لديهم في مذهب ورش " أنّه يقرأ هاء الكناية الواردة في مثل الكلمات: "نوله – نصله – نؤته – يؤده – أرجه – فألقه – ويتقه – يأته، بكسر الهاء كسرا خالصا بمقدار حركتين إذا لم يقع بعدها همز؛ فإذا وقع بعدها همز كان مدّها من قبيل المد

[1] إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي. تحقيق: أنس مهرة، (ط:3؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 2006م -1427هـ)، ص 49.

[2] الدر النثير والعذب النمير، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي. تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ. ج1 (لا.ط؛ جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1411 هـ -1990 م)، ص39.

[3] شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، مرجع سابق، ص 66.

المنفصل[1]، فيمدّها ورش ست حركات، على حسب مذهبه في المد المنفصل، والكلمات في هذه الآيات:

- ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ٧٥﴾ [سورة آل عمران: 75]، وتقرأ: **{يُؤَدِّهِي}**.
- ﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا ١٤٥﴾ في موضعي [سورة آل عمران: 145] وتقرأ: **{نُؤْتِهِي}**.
- ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ ١١٥﴾[سورة النساء: 115] وتقرأ: **{نُوَلِّهِي. . . . . وَنُصلهي}**.

وقرأ ورش بقصر هاء (فيه) من قوله: ﷻ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩﴾[سورة الفرقان: 69]؛ وأمّا كلمة **{يرضه}** من قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ٧﴾[سورة الزمر: 7] فلا صلة فيها، كحفص؛ وأمّا كلمة ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ ٦٣﴾[سورة الكهف: 63]، و﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ ١٠﴾ [سورة الفتح: 10]، فيقرؤهما ورش بكسر الهاء، كسائر القرّاء دون حفص[2]، فتقريبا هذا هو ملخّص هذه الهاء في مذهب ورش، وقراءته من دون إخلال فيما اختصرناه عنه، ولعلّك تجد

[1] المد المنفصل: هو ما كان حرف المد في آخر الكلمة الأولى والهمزة في أول الكلمة الثانية، سمي منفصلاً لانفصال حرف المد عن سببه، مثال ذلك: {وَأَمْرُهُ إِلَى اللهِ} [سورة البقرة:275]، وحكم المنفصل كالمتصل يمده ست حركات قولاً واحداً، ووجه ذلك أن سببهما واحد وهو الهمز، انظر: القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، (رسالة – ماجستير –تخصص التفسير والحديث)، جامعة الشارقة، الإمارات، 1435 هـ –2014 م، ص 122.

[2] ينظر: القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، مرجع سابق، 118–119.

زيادة تفصيل عندما كشف عبد الواحد الأموي المالقي[1] لوجوه القراءات، وعللها وحججها أثناء شرحه لكتاب "التيسير لأبي عمرو الدّاني[2]" ، موضّحا سبب ترك الصّلة إذا أُسكن ما قبل **"هاء الكناية"**، حيث قال – رحمه الله –: "وجه قراءة الجماعة في ترك الصلة إذا سكن ما قبل الهاء – يعني هاء الكناية– أن الهاء عندهم لضعفها ووهنها في حكم العدم، فلو وصلوها لكانوا كأنّهم قد جمعوا بين ساكنين، فتركوا الصّلة كذلك، ولا ينكر كون الحرف الضعيف قد حكم له بحكم المعدوم[3]، إذ الهاء بينهما حاجز غير حصين، فإذا أرادوا إضمار الإثنين حرّكوا التّاء والكاف، والهاء بالضّمّ، وألحقوا كلّ واحد منها زيادتين، كما ألحقوا الاسم الظّاهر حين ثنوه. وكانت إحدى الزيادتين ألفًا؛ لأنها قد استقرت لإضمار الإثنين في (فعلا) و (يفعلان)، ولأنّها أيضًا قد أُقِرَّت في الظّاهر لإفادة معنى التّثنية، وكانت الزّيادة الأخرى ميمًا وقدمت على الألف لتفرّق بين حال المضمر والظّاهر في التّثنية، كما فرّقوا في التّصغير بين الأسماء المبهمة وغيرها إلّا أنّهم يكسرون الهاء إذا تقدّمتها كسرة، أو ياء ساكنه نحو: (بِهِما) و (إليهِما) وذلك لضعفهما، ولم يفعلوا ذلك

[1] عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي عالم بالقراءات، من أهل مالقة بالأندلس، مولى النّعمة على الطّلبة من أهل بلده، كان أستاذا حافلا، متفنّنا، مضطلعا، له كتب في الفقه وغيره، منها " الدر النثير، والعذب النمير، في شرح كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وعلى القاضي أبي علي بن أبي الأحوص، وعلى المقرئ الضّرير السهيلي، توفي سنة 705هـ، انظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 4\177، والإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله، لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق: د. يوسف علي طويل، ج3 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 2003 م -1424 هـ)، ص424.

[2] أبو عمرو الداني المقري عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الإمام أبو عمرو الداني الأموي مولاهم القرطبي المزي الحافظ المعروف في وقته بابن الصيرفي وفي هذا الوقت بأبي عمرو الداني صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وسبعين وستمائة وتوفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين وثلاثمائة وحج ورجع إلى قرطبة وقرأ طائفة بالروايات بمصر والأندلس، الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ج20 (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ-2000م)، ص20.

[3] الدر النثير والعذب النمير، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي، مرجع سابق، 1\39.

بالكاف، والتّاء لأنّهما أقوى من الهاء، فلم تقوَ الكسرة والياء على تغييرهما، فإذا أرادوا إضمار الجمع استحقّت التّاء والكاف والهاء عندهم أن يلحقوها زيادتين، كما فعلوا حين أرادوا إضمار الإثنين، وكما فعلوا ذلك حين جمعوا الاسم الظّاهر الجمع الذي على حدّ التّثنية، فجعلوا للمذكّر الميم والواو، وللمؤنث النون المضاعفة[1]، هذا كلّه متعلّق بهاء الكناية في مرسوم الخطّ بالمصحف العثماني[2]، كما لم يهملوا جانب التّلاوة والوقف على هذه الياء عند القرّاء، فقال مكّي[3] مبيّنا وموضّحا لذلك –رحمه الله–: "إذا وقفت على هاء الكناية، وكانت مضمومة وقبلها ضمّة أو واو ساكنة أو كانت مكسورة، وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، وقفت بالإسكان لا غير عند القرّاء[4]، علمًا أنّ الوقوف على هاء الكناية لا يكون إلّا بالإسكان عندنا في قراءة ورش عن نافع، وهذا مهما تكن حركتها أو حركة ما قبلها، لذلك نحن نظنّ أنّ كلام مكّي –رحمه الله– وذِكرَه للضّوابط المتعلّقة بحركة الهمزة، وما قبلها قد يكون قصد بها قراءات أخرى غير قراءة ورش، والله أعلم.

[1] المرجع السابق، 4\144-145.

[2] والمراد بالمصحف العثماني مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي أمر بكتابته وجمعه وكانوا يسمونه " المصحف الامام " من حيث اتباعه رسما وكتابة، وهو يشمل جميع المصاحف التى كتبت بأمره رضي الله عنه وارسلت إلى الامصار، وقال بعضهم انه خاص بمصحفه الذي كان يقرأ فيه، قاله محمد طاهر بن عبد القادر الكردي في كتابه " تاريخ القرآن الكريم"، (ط:1؛ جدة: مطبعة الفتح، 1365 هـ -1946 م). ص04.

[3] مكي بن أبي طالب واسم أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الإمام، أبو محمد القيسي المغربي، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، العلامة المقرئ، ولد سنة 355هـ بالقيروان، وحج وسمع بمكة من أحمد بن فراس، وأبي القاسم عبيد الله السقطي، وبالقيروان من أبي محمد بن أبي زيد، والقابسي، وكان –رحمه الله– من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، توفي في ثاني المحرم، سنة 437هـ . انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مرجع سابق، ص 10-11.

[4] إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، مرجع سابق، 1\373.

والنّتيجة التي خلصنا إليها في دراستنا لهذه المسألة، هي ضرورة التعرّف على الأوزان الصّرفيّه لهاء الكناية داخل الكلمة، سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا، ليتسنّى للمعلّم تدريسها لطلّابه دون عناء، ولا مشقّة، قد تترتّبان على من أهمل دراسة الصّرف.

الفرع الثاني: معرفة علامة جزم الفعل المعتل الاخر

والمقصود بالفعل المعتل الآخر؛ أي الناقص، الذي لام فعله حرف علّة؛ لأن الإعراب متعلّق بأواخر الكلم، رفعا ونصبا وجزما، وقد يحصل اللّبس في بعض الألفاظ من الأفعال المضارعة المجزومة التي تتضمن وتحتوي على هاء الكناية، فيظنّ أنّ السّكون الّذي يظهر على هاء الكناية، هو علامة جزم الفعل، والحقيقة أن علامة جزم الفعل المعتل الآخر هي حذف حرف العلة مثاله: يرعى زيد الغنم، فهنا الفعل يرعى: فعل مضارع معتلّ الآخر، وهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وسيأتي معنا في باب المقصور و الممدود، فلعلّنا نبسط الكلام عليه أكثر؛ أمّا إذا سبق بأداة جزم أو كان الفعل جوابا للشرط أو الجزاء، فإنّه ستكون علامة جزمه حينها حذف حرف العلة، وفي مثالنا السّابق، إذا نفينا الجملة بأداة النفي والجزم فتصير كالآتي:

لم يرع زيد الغنم، فالفعل "يرع" مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ولحدّ الآن ليس هناك صعوبة تذكر؛ لأن الفعل ليس متّصلا بهاء الكناية؛ أما إذا اتّصلت به هذه الأخيرة، فإنّ الأمر سيلتبس على القارئ الّذي لم يضبط هذه المسألة النحوية، ويوقع معلمي التجويد في الحيرة؛ إذ لاحظوا السّكون على هاء الكناية أو قل هاء الضمير في مثل قوله تعالى: "وإن تشكروا يَرْضَهُ لكم" فيتخيل إليه أن الهاء ساكنة وهي علامة جزم الفعل المضارع الذي وقع جوابا للشرط، في حين علامة الجزم هي حذف حرف العلة من "يرضاه"، وقد يتضح الأمر جليا في الفرع الموالي حين الكلام على أصل "يره" لذا لم نطل في هذه الجزئية.

الفرع الثالث: معرفة أصل كلمة يره

وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها. فكلمة "رأى" ولو حلمية نحو: قوله ﷻ: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا

وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا ﴿٤٣﴾ [الأنفال: 43][1]، فيقال: رأيت الرجل إذا أبصرته، ورأيته إذا ضربت رئته إلّا أنّ العرب اجتمعت على تخفيف مضارع رأيت من رؤية العين فقد نقل عليهم ابن جنيّ قائلا: " فقالوا: أرى والأصل **أرأى** فخففوا الهمزة بأن حذفوها وألقوا فتحتها على الرّاء ولم يأت التّحقيق في المضارع إلا شاذًّا، أنشدنا أبو علي لسراقة البارقي:

أرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ **تَرْأَيَاهُ** كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ[2]

وهذا معنى قول ابن الحاجب [3]كما نقله شارح الشافية –رحمهما الله–في باب: يَرَى، وَأَرَى: يُرِي"؛ فإن يرى أصله: يَرْأَى؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الرّاء وحذفت الهمزة فصار: يَرَى. وأصل أرى: يُرِي: أراي: يرئي من الإراءة؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، فصار: أرى يُرِي.

[1] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ج2 (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية بيروت، 1417هـ -1997م)، ص54.

[2] سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني. تحقيق د. حسن هنداوي، ج2 (لا.ط؛ دمشق: دار القلم، 1405هـ 1985م)، ص826.

[3] عُثْمَان بن عمر بن أبي بكر بن يُونُس الإِمَام الْعَلامَة المفتن الْمُحَقق جمال الدّين أَبُو عَمْرو ابْن الْحَاجِب الْكرْدِي الْفَقِيه الْمَالِكِي صَاحب التصانيف المنقحة، ولد سنة سبعين أَو إِحْدَى وَسبعين وَخمْس مئة وَتُوفِّي سنة سِتّ وَأَرْبَعين وست مئة، وَحفظ الْقُرْآن وَأخذ بعض الْقُرْآن عَن الشاطبي وَسمع مِنْهُ التَّيْسِير وَقَرَأَ بطرق الْمنْهَج على أبي الْفضل مُحَمَّد بن يُوسُف الغزنوي وَقَرَأَ بالسبع على أبي الْجُود وَسمع من البوصيري وَابْن ياسين، وغيرهم، ومن تصانيفه: الحاجبية وَهِي الْمُقدمَة الموسومة بكافية ذَوي الأرب وَهِي خمس كتب، الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، مرجع سابق، 19\322-324.

وإنما التزم الحذف فيه لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، بخلاف قولك: ينأى، مضارع: نأى، وأنأى، يُنئي؛ فإنه لم يلتزم حذفها فيه؛ لعدم كثرته في كلامهم كثرة: يرى، وأرى يُرِي[1].

وقد تكررت هذه الكلمة " **يره** " ثلاث مرات في موضعين في القرءان الكريم، إحداها في سورة البلد من قوله ﷻ: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧ ﴾[البلد: 7] والموضع الثاني في سورة الزلزلة من قوله ﷻ: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ [الزلزلة: 7-8.] وفي كل هذه المواضع جاء مجزوما بحذف حرف علته، ولما اجتمع فيه حذف لامه بسبب الجزم وعينه، طلبا للتخفيف كما سبق ذكره من عادة العرب لكثرة استعماله،

فإن ورشا -رحمه الله- قرأ في هاته المواضع كلها بصلة هاء الضمير، مما يحتم على معلم التجويد أن يكون على دراية بهذه التحريرات، وأمثالها في مواضعها المختلفة ليسهل عليه تقديم درس التجويد.

1 شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، ركن الدين. تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ج2 (ط:1؛ لا.م: مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ-2004م)، ص690.

المبحث الثاني:

ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب الممدود والمقصور

المطلب الأول: احتياجه لمعرفة معنى المدّ والقصر

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة لزوم السكون وعروضه

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة مد البدل وتمييزه عما يشبهه

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة أصل كلمات" سوءات، موئلا، الموءودة "

المبحث الثاني: ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب الممدود والمقصور

وحتما عندما نتناول هذا الباب فإنّنا نجده يتعلّق بالأسماء دون الأفعال، والحروف، وإذا كان تعلّقه بالأسماء، فإنّنا نتذكّر لزاما أنّ الأسماء؛ إمّا أن تكون صحيحة أو معتلّة، والمعتلّة إذا كانت منتهية بالياء المكسور ما قبلها، فهي حينها تسمّى الأسماء المنقوصة؛ وإمّا أن تكون منتهية بالهمزة بعد ألف المدّ فهي تسمّى الأسماء الممدودة؛ وإمّا أن يكون آخرها ألف مقصورة أو ممدودة، فيطلق عليها وعلى مثيلاتها الأسماء المقصورة، والذي يعنينا منها باب الممدود والمقصور، وما حاجة معلّم التّجويد إلى هذا الباب؟ وببسطنا لهذه المسألة في المطالب الآتية سيتضح الأمر ويبين بإذن الله.

المطلب الأول: احتياجه لمعرفة معنى المدّ والقصر

الفرع الاوّل: احتياجه لمعرفة معنى الاسم الممدود

أوّلاً: تعريف الْمَمْدُود: لغة: هو مَالٌ مَمْدُودٌ كثير، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز﴿ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ ﴾ [المدثر: 12][1].

و**اصطلاحًا:** هو كلّ اسم معرب آخره همزة وقعت بعد ألف زائدة كـ: حمراء و**صحراء**. فخرج بالمعرب: المبني كـ: هؤلاء و**اللّاء**. وبالهمزة: المقصور. وبالبعديّة: نحو: **سبأ** و**نبأ**[2].

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، مرجع سابق، 2\858.

[2] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، (ط:2؛ القاهرة: مكتبة وهبة، 1414 هـ -1993 م)، ص 120.

وأمثلة الأسماء الممدودة في القرءان الكريم كثيرة جدّا، والّتي منها: السّماء، **البناء، الماء،** في قوله ﷻ: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [البقرة: 22]، فنجد مثلا أنّ المصاحف قد اتّفقت على حذف ألف النّصب، إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة [1]، وهذا هو عين الاسم الممدود.

ثانيا: أقسام الممدود: وهو قسمان: قياسيّ، وهذا من اختصاص النّحويّ، وسماعيّ، وهو من اختصاص اللّغوي، فالقياسيّ يصاغ على أشكال متنوّعة والّتي منها:

1- كلُّ مصدرٍ ماضيه أربعةُ أحرفٍ على أفعل معتلّ اللام فهو ممدودٌ نحو: أعطى **إعطاءً** وأغنى **إغناءً**؛ لأنَّ نظيره من الصّحيح أحسن **إحساناً**، وأكرم **إكراماً** فقبْل آخرِه ألفٌ زائدةٌ[2].

2- ومن المصادر الممدودةِ ما كان فِعْلُه على أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ، وفي أوّله همزةُ وصْلٍ ومن معتلِّ اللاّم نحو: اعتلَى **اعْتِلاءً** وارعوى **ارْعِواءً** وانْشَوى اللحمُ **انشواءً** واستدعَى **استدعاءً**[3].

3- ومن المصادر الممدودة ما كانَ فِعْلُه المعتلُّ اللام على فاعل نحو: رامى **رِماءً** وَوالى **وِلاءً**؛ لأنّ نظيرهما من الصحيح قاتَل **قِتالاً**(. . . . .) ومِنَ المصادرِ الممدودةِ ما كانَ على تَفْعَال نحو: **التَّقضاء** و**التَّشْراء**، لأنّه نظيرُ **التّكرار** و**التّسْيار**[4].

---

[1] مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي، ج2 (لا.ط؛ المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1423 هـ -2002 م)، ص103.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ج2 (ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 1416هـ 1995م)، ص439.

[3] المرجع نفسه، 2\440.

[4] المرجع نفسه.

وقسم آخر سماعي يحفظ ولا يقاس عليه فهو لا يندرج تحت قاعدة معينة [1]، والأمثلة على ذلك كثيرة جدّا بحيث لا يمكن حصرها كالحذاء و السّماء، ومن أسماء العلم كالرّميصاء والشّيماء. . . . . كما تجدر الإشارة إلى أنّ الممدود يختلف على المنقوص فيما يخص الإعراب؛ لأنّ الْإِعْرَاب جَار عَلَيْهِ تَقول: هَذَا **كسَاءٌ** و**رداءٌ**، وَرَأَيْت **كسَاءً** و**ردَاءً**، ومررت بـ: **كساءٍ** و**رداءٍ**، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضّرورة، واخْتُلِفَ في جواز مدّ المقصور فذهب البصريون إلى المنع وذهب الكوفيون إلى الجواز واستدلّوا بقوله:

يا لَكَ من تَمرٍ ومن شِيشاءِ ينشَبُ في الحلْقِ وفي اللَّهاءِ

فمدّ اللّهاء، وهي مقصورة، ولعلّنا نتناول هذه المسألة بمزيد من الشّرح عند كلامنا عن المقصور والاختلاف في مدّه فيزداد الأمر وضوحا، ويتأكّد القارئ من وجود علاقة بين هذه الأسماء.

والممدود؛ إمّا أن تكون همزته بدلا من ألف التّأنيث، أو للإلحاق، أو بدلا من أصل، أو أصلا، فإن كانت بدلا من ألف التأنيث، فالمشهور قلبها واوا؛ فنقول في **صحراء** و**حمراء**: **صحراوان** و**حمراوان**، وإن كانت للإلحاق كـ: علباء أو بدلا من أصل نحو: **كساء** و**حياء** جاز فيها وجهان؛ أحدهما قلبها واوا فتقول: **علباوان وكساوان** و**حياوان**، والثّاني إبقاء الهمزة من غير تغيير فتقول:

علباءان و**كساءان** و**حياءان**، والقلب في الملحقة أولى من إبقاء الهمزة، وإبقاء الهمزة المبدلة من أصل أولى من قلبها واوا، وإن كانت الهمزة الممدودة أصلا، وجب إبقاؤها فتقول في **قراء** و**وضاء**:

[1] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، ركن الدين، مرجع سابق، 1\568، وأمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ج2 (لا.ط؛ بيروت: دار الجيل، 1409 هـ - 1989 م)، ص521، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، مرجع سابق، ص 58.

قراءان ووضاءان [1]، فإذا تعرّف معلّم التّجويد على هذه القواعد النّافعة والمفيدة في بابها، استطاع بإذن الله أن يشرح لطلّابه كيفّية قراءة الاسم الممدود في القرءان الكريم، والوقوف عليه في حالاته الإعرابية المختلفة، كقول أهل التّجويد من علمائنا: "وكذلك كل ما كان تصرّفاً مُنوّناً مهموزاً، قف عليه بالألف، نحو: قوله ﷻ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴿٢٢﴾﴾[البقرة: 22]وفي سورة محمدﷺ: ﴿وَسُقُوا۟ مَآءً ﴿١٥﴾﴾ [محمد: 15] ، وفي (هل أتى على الإنسان): ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾ [الإنسان: 9]، وكذلك ما أشبه هذا، وإن شئت وقفت عليه بالهمز، وإن شئت بغير همز، وهو بالهمز أحسن[2]، كما يتعرف على حجّة القائلين بالوقف على الممدود بغير همز على سبيل المثال في نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴿٩٩﴾﴾ [الأنعام: 99]، وأنه يحكى عن بعض العرب أنّهم يتركون الهمز إذا كان بين ألفين، فبدل من قراءتها " **ماءا** " يقرؤونها هكذا " أنزل من **السّماء ما** " فإذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة لم تقع بين ألفين فلم تترك، وكذلك الحكاية عنهم" [3]، فإذا ضبط معلّم التجويد هذا الباب نحويّاً فإنّه سيسهل عليه تدريس طلّابه؛ لأنه سيربطهم بالوجوه الإعرابيّة، فيستدعي المعلّم القواعد النّحوية وموقع الاسم الممدود من الإعراب، مع تنشيط الطّالب لحافظته، ممّا يذلّل عليه قراءة هذه الأسماء في حالتي الوقف عليها أو الابتداء بها ووصلها، وهناك فوائد أخرى مهمّة أيضا تدخل في أصل الرّواية لعلّنا نشير إليها عند كلامنا على الاسم المقصور.

---

[1] شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج4 (ط:2؛ دمشق: دار الفكر، 1985م)، ص107.

[2] الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن سَعْدَان الكوفي النّحويّ المقرئ الضَّرِير. تحقيق: أبو بشر محمد خليل الزروق، (ط:1؛ دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1423 هـ -2002 م)، ص107.

[3] ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. ج1 (لا.ط؛ دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1390هـ -1971م)، ص407.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة معنى الاسم المقصور

أوّلًا: **تعريف المقصور: لغة**: قصرته: حبسته. وهو كالنّازع المقصور: الذي قصره قيده. وقصرت نفسي على هذا الأمر إذا لم تطمح إلى غيره. وقصرت طرفي: لم أرفعه إلى ما لا ينبغي، وهنّ قاصرات الطرف: قصرنه على أزواجهن. وقصر السّتر: أرخاه[1].

ثانيًا: **تعريف المقصور اصطلاحًا**: يعرّف النّحويّون المقصور بأنّه اسمٌ مُعربٌ آخرُه ألفٌ ثابتةٌ، سواءٌ أَكُتِبَتْ بصورة الألف كـ: العصا، أم بصورة الياء كـ: موسى، ولا تكونُ ألفُهُ أصليَّة أبداً وإنما تكونُ منقبلة، أو مزيدة، والمنقلبةُ، إمّا منقلبةٌ عن واوٍ كـ: العصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ كـ: الفتى، فإنّك تقولُ في تثنيتهما: "**عصَوانِ، وفتيانِ**"، والمزيدةُ، إما أن تُزادَ للتّأنيث كـ: حُبلى و**عطشى** و**ذكرى**، فإنّها من الحبَل والعطشِ والذّكر، وإمّا أن تُزادَ للإلحاق كـ: **أرْطى** و**ذِفرى**. الأولى: مُلحَقَة بجعفر والأخرى: ملحقةٍ بِدِرهم، وتسمى هذه الألف "**الألفَ المقصورة**"[2].

الفرع الثالث: احتياجه لمعرفة علاقة المقصور بالممدود

أولا: **طبيعة العلاقة بين المقصور والممدود**: إذا ما رجعنا إلى تعريف الممدود، فنجد أنّ هناك علاقة صوتيّة، تربط بين المقصور والممدود، وذلك أنّ آخر الأسماء المقصورة صائت طويل مفتوح، وأنّ كميّة هذا الصّائت تزداد في الممدود حتّى تخلق همزة"، وعلى هذا فإنّ الاسم الممدود هو ذاته المقصور، إلّا أنّه يزيد عليه في كميّة الصّائت، واعتماداً على هذا الفهم ذكر النّحاة أنّه يجوز قصر

[1] أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله. تحقيق: محمد باسل عيون السود، ج2 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ -1998 م)، ص81.

[2] جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ج1 (ط:28؛ بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، 1414 هـ - 1993 م)، ص102.

الممدود؛ لأنّه رُدَّ إلى الأصل [1]، ولكن بالرغم من اختلافهم في هذه المسألة، إلا أنّهم أجمعوا على جواز قصر الممدود للضّرورة، فإذا اُضْطُرَّ الشَّاعر فقصر فقد ردّ الكلام إلى أصله، وليس له أن يمدّ المقصور، كما لم يكن له أن يصرِّف مالا ينصرف؛ لأنّه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع وهو في الشعر كثير[2]، واستدلّوا بقول القائل:

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ. . .

وقول الآخر:

وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمِ. . . [3]

ويقصد الشّاعر في البيت الأوّل "**صنعاء**" وهو البلد المعروف (**عاصمة اليمن**)، ويقصد بالثّاني "**الوفاء**" وهو من الصّفات الحسنة، والخلال الحميدة، التي لا يزال يُمدَحُ بها المرء، واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون، متمسّكين بقول القائل:

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاء

[1] ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد الحسن بن عبد السيرافي. تحقيق: عبد الله بن حمد القوزي، (ط:2؛ لا.م: مكتبة لسان العرب، 1412هـ-1991م)، ص115، وشرح الجمل، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي. تحقيق: فواز الشعار، ج2 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م)، ص557، وضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط:1؛ لا.م: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، كانون الثاني(يناير)، 1980م)، ص 90.

[2] الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ج3 (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ 1988م)، ص447.

[3] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج4 (لا.ط؛ بيروت: دار الجيل، 1399هـ 1979م)، ص295-296.

بمدّ **غناء**، والأصل عند الكوفيين: **غنًى**، بالقصر؛ فلمّا اضطرّ الشّاعر مدَّ، وذهب البصريّون إلى أنّ "**غناء**" في البيت مصدر لـ: **غانيت**؛ لأنهم يمنعون مدّ المقصور ولو في ضرورة الشّعر؛ فتعارض قولان:

أحدهما مجمع عليه، والآخر مختلف فيه؛ فكان المجمع عليه أولى من المختلف فيه[1]، والخلاف في هذه المسألة بين مدرستي الكوفة والبصرة قديم وطويل جدا، فيرجع إليه في مظانّه[2].

وممّا يحسن الإشارة إليه أنّ الاسم المقصور ينوّن في جميع حالاته، إذا تجرّد من "**الـ**" التّعريف وتثبت ألفه، "وَأمّا الْألف الَّتِي للتأنيث فنحو الَّتِي فِي **بُشْرى** و**الذِّكْرَى** و**الدَّعْوى**، فهَذَا الضَّرب لَا يلحقُه التَّنْوِين على حالٍ، وَهَذِه الألِفاتُ على اخْتِلَاف وجوهها، إِذا كَانَت فِي آخر اسمٍ كَانَ فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة على صورةٍ واحدةٍ، والأسماءُ الَّتِي تكون فِيهَا واحدةٌ من هَذِه الألفات تسمَّى مَقصورةً، فَمَا كَانَ مِنْهَا لَا يلحَقُه التَّنْوِين، وَهُوَ مَا ذكرنَا من التَّأْنِيث، فَهُوَ فِي الوصْل مثله فِي الْوَقْف"[3]، من غير هذه الأسماء التي ذكرنا فإنّ الاسم المقصور ينوّن عند تنكيره فيوافق في ذلك الاسم المنقوص، إلّا أنّ الألف المقصورة تثبت في الحالات الإعرابيّة الثّلاثة؛ أمّا المنقوص فأثناء الرّفع والجرّ تُحذَفُ ياؤه، وتثبت فقط أثناء النّصب، مخالفا في ذلك للمقصور، وبالمثال

[1] أصول النحو 1، مناهج جامعة المدينة العالمية، (لا.ط؛ المملكة العربية السعودية: جامعة المدينة العالمية، د.ت)، ص 340.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ج1 (ط:1؛ المكتبة العصرية، 1424هـ-2003م)، ص123 وج2 ص614 – 620.

[3] المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ج4 (ط:1؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ-1996م)، ص421.

يتضح المقام، فنقول: "**هذا فتًى اتّبع هدًى فحصل على غنًى** " فالألف في الأمثلة الثّلاثة محذوفة لفظا مثبتة خطًّا [1]، والحركات الإعرابيّة الثّلاثة مقدّرة على تلك الألف وإليك تفصيل ذلك:

فتًى: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة.

هدًى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الألف المحذوفة.

غنًى: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف المحذوفة.

ومعلوم بأنّ هذه الألف محذوفة لفظًا ومثبتة كتابةً، لكنّنا في الإعراب نعتبرها محذوفة، أمّا إذا لم ينوّن، الاسم المقصور، وذلك في حالة مجيئه مضافا أو معرفا بـ(ال) فإننا نعربه بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر[2].

ثانيًا: الفوائد التي يجنيها من معرفة المقصور: ومن الفوائد التي يجب أن يحرص عليها معلّم التّجويد في معرفة المقصور، وقل مثل ذلك في المنقوص؛ للشبه بينهما إلى جانب ماذُكِر هي ما يلي:

1– يختم المنقوص بياء ساكنة باستطراد، ويختم المقصور بألف ساكنة تكتب ألفا إذا كان أصلها واوا، أو ترسم ياء ساكنة إذا كانت منقلبة عن ياء...[3].

2– ولمعرفة أصل الفعل الذي أخذ منه الاسم المقصور أو المنقوص، هل هو واوي أم يائي، نلجأ إلى الحالات التالية [4]:

أوّلا: نصل الفعل الماضي بتاء الفاعل المتحركة، نحو: **غزا، غزوت**.

---

[1] الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، ج5 (ط:4؛ دمشق: دار الرشيد، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1418 هـ)، ص154.

[2] المرجع نفسه 11\150.

[3] المرجع نفسه، 20\279.

[4] المرجع نفسه.

ثانيا: نأخذ منه مضارعه، نحو: **رمى، يرمي**.

ثالثا: نشتقّ منه المصدر، نحو: **سعى سعيا**.

رابعا: نثنّيه أو نجمعه، نحو: **عصا عصوان** إلخ.

3– الْوَقْف على الْمَقْصُور الْمنون بِالْألف مُتَّفق عَلَيْهِ نَحْو: **رَأَيْت عَصا،** وَالِاخْتِلَاف فِي الْوَقْف على المنقوص الْمنون فَمثل: **(هَذَا قاضٍ)** بِحَذْف الْيَاء عِنْد سِيبَوَيْهِ[1] وبإثباتها عِنْد يُونُس[2].

4– المقصور إذا كان على أربعة أحرف يثنى بالياء على كل حال، نحو: **مقلى ومقليان.** و**المِذْرَوانِ** من القوس: الموضِعان اللذان يقع عليهما الوتَر من أعلى ومن أسفل، ولا واحد لهما. وقولهم: جاء فلان يُنفض **مِذْرَوَيْهِ،** إذا جاء باغياً يتهدد. قال عنترة[3] يهجو عُمارة زيادٍ

[1] عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بنى الحارث، ويكنى أبا بشر وأبا الحسن، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التّفّاح، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدىّ الأزدىّ، ولازمه، وتتلمذ عليه، وقد كان أخذ شيئا من النحو عن عيسى بن عمر الثقفىّ وعن يونس، وأخذ اللغة عن أبى الخطاب الأخفش الكبير وغيره، وعمل كتابه فى النحو، وهو مما لم يسبقه إليه أحد، وتوفى وله نيّف وأربعون سنة بفارس في سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2 (ط:1؛ القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406 هـ -1982م)، ص346-348.

[2] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي. تحقيق: عدنان درويش –محمد المصري، (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص 1023.

[3] عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العبسيّ: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد، أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها، وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة، وكان مغرما بابنة عمه " عبلة " فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها، شهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلا، وقتله الأسد الرهيص أو جبّار ابن عمرو الطائي. انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، مرجع سابق، 5\91.

العبسيّ[1]:

أَحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

يريد: يا عُمارَةُ. وأَذْرَتِ العينُ دمعها: صبَّتْه[2].

وحتّى لا يفوتنا فإنّ المدرسة الكوفيّة قد تنفرد بقواعد تجوّز فيها كتابة الاسم المقصور بالياء، وإن تحوّل عن واو، وذلك حسب حركة أوّله، حيث يزعم بعض الكوفيين " أنّ ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف، وكان حرفه الأوّل مكسورا أو مضموما فجائز أن يكتب بالياء وإن كان أصله الواو، فتكتب: "**ضحي**" بالياء، وأنت تقول: "**ضُحوة**" بضمّ أوّله، وتكتب "**رضي**" بالياء، وأنت تقول: "**الرِّضوان**" بكسر أوّله، وأمّا أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف إذا كان أصله الواو"[3]، ولعلّ سائلا يسأل: ماهي الفائدة التي يجنيها معلّم التّجويد من وراء تعرّفه على هذه المعلومات والتّفريعات، والقواعد التي تخصّ الاسم المقصور؟

فنجيبك: بأنّ هذه القواعد لها علاقة بالتّلاوة، بل وبإثبات بعض الحروف في القراءات القرءانيّة، وهذا يظهر جليًّا إذا عرفت أنّ بعض النّحاة قد حكموا على قصر الممدود بأنّه كثير، وأنه ضرورة، وادّعوا الإجماع على جوازه؛ إلّا ما استثناه الفرّاء والكسائيّ وابن هشام، لكن الذين قالوا: إنّه

[1] عمارة بن زياد بن سفيان بن عبد الله بن ناشب العبسيّ: من رؤساء القادة في الجاهلية.كان كثير المال، واسع الجود. آلى على نفسه ألا يسمع صوت أسير ينادي في الليل إلا افتكّه، وكان أخا ثلاثة (الربيع، وقيس، وأنس) كل واحد منهم قد رأس في الجاهلية وقاد جيشا. وكان عمارة يلقب بالوهاب، ويقال لعمارة أيضا " دالق " بمعنى دلق الغارة وشنها على العدوّ. وقتله شرحاف بن المثلم الضبي، انظر: المرجع نفسه، 5\37.

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ج6 (ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين، 1407 هـ -1987 م)، ص6234.

[3] معجم القراءات القرءانية، أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، ج1 (لا.ط؛ الكويت: انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية، 1412هـ-1991م)، ص66.

ضرورة لا يتوافق مع الواقع اللغوي، فقد ورد قصر الممدود في القراءات القرآنية[1]، وهذا ما دفع ابن الجزري[2] للردّ على هؤلاء النّحاة بالإشارة إلى جواز قصر الممدود، وإن كان قليلا، حيث قال ــ رحمه الله ــ: " وقد طعن النّحاة في هذه الرواية[3] بالضّعف، من حيث إن الممدود لا يقصر إلّا في ضرورة الشعر، والحقّ أنّ هذه الرّواية ثبتت عن البزي[4]. . . فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قلّته"[5]، وهذا يفيدنا في إثبات بعض القراءات وإن خالفت بعض الآراء لبعض النّحويين، ناهيك عن ضبط القراءة وتجويدها، والتي لها علاقة بقراءة هذه الأسماء الموسومة بالأسماء المقصورة، وعلاقة هذه الأخيرة بالإمالة والفتح؛ لأنّ منها ما هو من ذوات الياء كالهدى والتقوى والنّهى. . . إلخ وكيفيّة قراءة ذلك أثناء الوصل والوقف، وحين تكون هذه الأسماء في

[1] ينظر: المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، هاني محمد عبد الرازق القزاز، (بحث مقدم لنيل درجة التخصص ماجستير)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بدسوق، مصر، ص 361.

[2] محمد بن محمد الدمشقيُّ، الشيرازيُّ، الشافعيُّ، كان أبوه تاجرًا، لم يولد له أربعين سنة، فلمّا حجّ، شرب ماء زمزم، ونوى حصول ولد، فأعطاه الله تعالى هذا الابن السعيد، وتصدَّر للإقراء بجامع بني أمية، ومن تصانيفه: "الحصن الحصين"، و"جنة الحصن"، و"المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد"، ولد سنة 751هـ، ومات بشيراز يوم الجمعة سنة 833هـ، انظر: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، محمد صديق خان، ص 457.

[3] هي قوله تعالى: " أَيْنَ شُرَكَايِ الَّذِينَ" وكذا " دعاي ووراي" وكل ماهو من لفظه كما أشار إليه ابن الجزري في النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. تحقيق: علي محمد الضباع، ج2 (لا.ط؛ لا.م: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت)، ص، 303.

[4] أبو الحسن البزي المكي، المقرئ قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام ومولى بني مخزوم، ولد البزي سنة سبعين ومائة وقرأ القرآن على عكرمة بن سليمان، ووهب بن واضح، وعبد الله بن زياد مولى عبيد بن عمير الليثي، قرأ على البزي محمد بن إسحاق الربعي، وإسحاق الخزاعي، وأبو جعفر اللهبي، توفي البزي سنة خمسين ومائتين، انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، مرجع سابق، ص 102-103-105.

[5] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مرجع سابق ص303.

حالة التّنكير والتّعريف ووو، وذِكْرُنا لذلك في الصفحات السابقة يغنينا عن إعادته هنا لاعتقادنا بحصول الإفادة إن شاء الله.

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة لزوم السكون وعروضه

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة السكون ولزومه

أوّلا: تعريف السكون: لغة: هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، فعدم الحركة عما ليس من شأنه الحركة لا يكون سكونًا، فالموصوف بهذا لا يكون متحركًا ولا ساكنًا[1]. وسمي تجوزا الحرف الذي جرّد من الفتحة أو الضمة أو الكسرة ساكنا، وسمي جزما لانجزام الصوت؛ وهو انقطاعه، فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله، ثم جعل منه ما كان بحذف حرف على هذا، لأن حذف الحركة وحذف الحرف جميعاً يجمعهما الحذف. وكان المازني يقول: الجزم قطع الإعراب. فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه[2].

والسكون من أسباب المدّ الفرعيّ.

ثانيًا: أنواع السكون: والسّكون إمّا أن يكون **لازمًا**، أي لا يتغير وقفا، ولا وصلا؛ وإمّا أن يكون السكون **عارضًا** حالة الوقف فقط، فإذا كان السكون لازما؛ فإما أن يكون قبله حرف مدّ ولين، أو حرف لين فقط، فإن كان قبله حرف مدّ ولين، فقد يكون في كلمة نحو: «**الحاقّة**»، «**ءالآن**» أو في حرف نحو «**الم**»، «**ق**»، «**ص**»: وحكمه في هذه الحالة إشباع المدّ بمقدار ستّ حركات لجميع القراء. **وإن كان السكون لازما وقبله حرف لين** نحو: «**عين**»

[1] كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني. مرجع سابق، ص120.

[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي. تحقيق: مازن المبارك، (ط:5؛ بيروت: دار النفائس، 1406هـ-1986م)، ص94.

من قوله ﷻ: ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ﴾[مريم: 1] وقوله ﷻ: ﴿ عٓسٓقٓ ﴿٢﴾ ﴾ [الشورى: 2]، فحكمه في هذه الحالة جواز قصره، وتوسطه، ومدّه، لكل القرّاء.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة السّكون العارض

وإن كان السّكون عارضا حالة الوقف؛ فإمّا أن يكون قبله حرف مدّ ولين، نحو: «**الرحيم**» **نستعين**، «**للمتقين**»، فحكمه في هذه الحالة جواز قصره، وتوسطه، ومدّه، لكل القراء.

وإن كان قبل السكون العارض حرف لين نحو: «**البيت، خوف**» من قوله ﷻ: ﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ﴿٣﴾ ﴾[قريش: 3]. وقوله أيضا: ﴿ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾ ﴾[قريش: 4]، فحكمه في هذه الحالة جواز قصره، وتوسطه، ومدّه، لكل القراء؛ إلّا أن علماء القراءات الذين ورد عنهم «الطول» في هذا النوع قليلون، والأكثرون ورد عنهم فيه القصر، والتوسط[1].

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة مد البدل وتمييزه عما يشبهه

أوّلًا: تعريف مد البدل: لغة: بَدَلُ الشّيءِ، مُحَرَّكةً، وبالكسرِ لُغتان، مِثْل شَبَهٍ وشِبهٍ، ومَثَلٍ ومِثْلٍ، وَنَكَلٍ ونِكْلٍ، قَالَ أَبُو عُبيدة: ولم نسمع في فعل وفعل غير هذه الأحرف. بديل كأمير: الخلف منه وهو غيره. ج: أبدال أما المحرك والمكسور فظاهر كجبل وأجبال، ومثل وأمثال، وأما جمع بديل، فهو قليل، إذ ليس في كلامهم فعيل وأفعال من السا لم، إلا أحرف، وهي شريف وأشراف، ويتيم وأيتام، وفنيق وأفناق، وبديل وأبدال، قاله صاحب التّاج[2].

ثانيًا: تعريف مدّ البدل اصطلاحا: هو أن تأتي الهمزة في الكلمة قبل حرف من حروف المد الثلاثة، مثل:**آمنوا، أوتي، إيمانا**، سمي بدلاً؛ لأن حرف المد أصله همزة ساكنة أبدلت على أصل القاعدة اللغوية إذا التقى همزان، وكان الأوّل متحرّكا والثاني ساكنا، أبدل الهمز الساكن حرف

[1] الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سا لم محيسن، مرجع سابق، 1\180..

[2] تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، ج28 (لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت)، ص64.

مد من جنس حركة ما قبله[1]، وهذا على عادة العرب في كلامها؛ إذ أنهم لا يجمعون بين همزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة، فيلجؤون في مثل هذه الحالات إلى إبدال الثانية الساكنة حرف مدّ من جنس حركة الأولى، كما هو واضح من خلال هذا التعريف، وبهذا يظهر جليّا تعلّق مدّ البدل بعلم الصّرف من حيث تركيب حروفه.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة المدّ الشبيه بالبدل وتمييزه عن البدل

ويلحق بمدّ البدل شبيه البدل ويقصد بشبيه البدل: كل حرف مد أتى بعد الهمزة في كلمة واحدة وليس أصله همزة مثل: النبيئين، الْمآب، السيئات، شنَآن ويمد بمقدار حركتين أو أربع حركات أو ست حركات، سواء كان الهمز محققاً مثل آمناً، أو متغيراً بأي نوع من أنواع التغيير كالنقل مثل: (**منَ آية**)، أو الإبدال نحو: (**هؤلاءِ يالهة**)، فإن كان مبدلا حرف مد مثل قوله – عز وجل–: (**وجاءَ أَهل المدينة**)، فيمد حينئذ ست حركات لوجود الساكن اللازم بعدها[2]. فعلى معلم التجويد أن يحرص على معرفة الفروقات بين مد البدل وشبيهه، حتى لا يختلط عليه الأمر فيظن أن الجميع من قبيل البدل وهو ليس كذلك، كما هو واضح ومبين هنا.

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة أصل كلمات"، موئلا، الموءودة، سوءات "

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " **موئلا**" و "**الموءودة** "

استثنى ورش من طريق الأزرق قراءة هذه الكلمات المذكورة حيث قرأها بالقصر اعتدادا بالرجوع الى الأصل، وهي كلمة: (**مَوْئلا**) [سورة الكهف: 58]، و(**المَوْءُودة**)[سورة التكوير: 8]، فإنه يقرؤهما بالقصر أي بإسكان الواو فقط دون مدّ، وذلك لسقوط الواو في بعض تصاريفها مثل: **وأل، يئل، ووأد يئد.**

[1] القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، مرجع سابق، 123.

[2] المرجع نفسه، ص123.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " **سوءات** "

لقد اختلفوا في كلمة: (**سوءاتهما**) و(**سوءاتكم**) [سورة الأعراف: 27، 26، 22، 20]، و [سورة طه: 121]، وهي جمع **سَوْءَة** بفتح الواو أصلاً، فاستثقلوا الحركة على حرف العلة فسكنوها، فقرأها بعض القراء بالمدّ، نظراً إلى السّكون الموجود، والآخرون نظروا إلى أصل الحركة فلم يمدّوها، وربما هذا معنى قول «ابن الجزري» في النشر: «فإني لا أعلم أحدا روى الإشباع في هذا الباب إلّا وهو يستثني «سوءات»[1] ويهمّنا في هذا الباب الأوجه الأربعة التي قرأ بها ورش هذه الكلمة ومشتقّاتها، وهي كالآتي:

1 – قصر اللين مع ثلاثة البدل.

2 – وتوسط اللين مع توسط البدل[2].

وقال ابن الجزري–رحمه الله –ناظما للاستثناء لهذه الكلمات من المدّ، ومنوها بالخلف الموجود بين القراء بما يزيد في الفهم:

وَحَرْفَيِّ اللِّينِ قُبَيْلَ هَمْزَةٍ. . . عَنْهُ امْدُدَنْ وَوَسِّطَنْ بِكِلْمَةٍ

لَا **مَوْئِلَا مَوْءُودَة** وَمَنْ يَمُدُّ. . . قَصَّرَ **سَوْءَاتٍ** وَبَعْضُ خَصَّ مَدّ

[1] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مرجع سابق، 1\347.

[2] ينظر: القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، مرجع سابق، ص125–126.

المبحث الثالث:

ما يحتاجه معلم التجويد في باب الهمز

المطلب الأول: ما يحتاجه لمعرفة نوع الهمزتين في الهمز المزدوج والهمز المفرد.

المطلب الثاني: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة "أئمة و فأووا "

المطلب الثالث: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة " ءلآن " و " اصطفي " وما في حكمهما.

المطلب الرابع: احتياجه معرفة حكم نقل حركة الهمزة.

المبحث الثالث: ما يحتاجه معلم التجويد في باب الهمز

ولا زلنا نتتبّع ما يحتاجه معلّم التّجويد من علمي النحو والصّرف حتّى ظهرت لنا المسائل عجيبة كثرةً، وعلمنا أنّنا لن نستوفيها جميعا، وإن استوفيناها فلن نوفّيَها حقّها، ولكن على حدّ قول القائل: " ما لم يدرك كلّه لا يترك جلّه "، وهذه المسألة ذات أهمّيّة بالغة في بابها لوجود أحكام كثيرة متعلّقة بها، سنذكرها مرتبة حسب المطالب في خطّة البحث.

المطلب الأول: ما يحتاجه لمعرفة نوع الهمزتين في الهمز المزدوج والهمز المفرد

لا بأس أن نذكّر بتعريف الهمزة وهي التي تُسمّى في أوّل حروف المعْجَم ألفًا. وإنّما سمّوها ألفًا؛ لأنّها تُصوَّر بصورة الألف، وهي في الحقيقة نَبْرةٌ تخرج من أقصى الحلق[1]، كما مرّ معنا من كلام ابن يعيش، وبما أنّ مطلبنا متعلّق أساسا بالهمز المفرد والهمز المزدوج في كلمة وكلمتين فإنّنا سوف نعرّج أيضا على تعريف الهمز المفرد ثم تعريف الهمز المزدوج؛ لغة واصطلاحا لنخلص في الأخير لتعريف هذا الهمز في اصطلاح علماء القراءات والتّجويد، وكلّ ذلك ليتأتّى لنا التّعامل مع هذه المسألة بشرح مختصر غير مخلٍّ، مع تفصيل غير مملٍّ، لذلك كان لزاما علينا أن نحلّل نماذج من الهمز ليشمل الهمز المفرد، والهمز المزدوج؛ سواء كان في كلمة أو في كلمتين، علما أن لفظ " **المزدوج** " مصطلح حادث؛ قال به المعاصرون، ولم يقل به العلماء الأوائل الذين تطرّقوا إلى الهمزة وحلّلوها تعريفا وتصنيفا.

الفرع الأول: ما يحتاجه لمعرفة الهمز المفرد

[1] ينظر: شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، 5\531.

أوّلا: تعريف الهمز المفرد: عرّفه الدّمياطي قائلا: " وهو الذي لم يلاصق مثله [1]" ولعلّ هذا التّعريف هو الذي يناسب كذلك التعريف اللّغوي باعتبار أنّ الهمز المفرد هو همزة وحيدة لم تلتصق بغيرها ولم يلتصق بها غيرها مما يماثلها؛ لذا اصطلح عليها بالهمز المفرد، ولما كانت الهمزة حرفا جلدا على اللسان في النطق بها كلفة بعيد المخرج يشبه بالسعلة؛ لكونه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه، فسهل النطق به كما تسهل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها، فلهذا سمي تخفيفها تسهيلا، ثم تخفيفها يكون على ثلاثة أنواع: الإبدال والنقل وجعْلها بين بين [2].

ثانيًا: أنواع الهمز المفرد: قال ابن الجزري – رحمه الله – وهو يذكر بابا في الهمز المفرد: " وهُوَ يَأْتِي عَلَى ضَرْبَيْنِ: **سَاكِنٌ، وَمُتَحَرِّكٌ،** وَيَقَعُ **فَاءً مِنَ الْفِعْلِ وَعَيْنًا وَلَامًا** " قام بشرحها والتمثيل لها الدّمياطي بعد تعريفه للهمز المفرد، فقد شرع في ذكر أنواعه، حيث أطال في ذكر الأمثلة حول " الإبدال " فقال – رحمه الله –: " وهو ثلاثة أنواع ما يبدل وما ينقل وما يسكت على السّاكن قبله، فالأوّل وهو المبوّب له ينقسم إلى: ساكن ومتحرّك ويقع فاءً وعينًا ولامًا[3]؛ والذي يعنينا القسم الأوّل الساكن: ويأتي بعد ضمّ نحو: (**يُؤْمنون يُؤْتي رُؤْيا مُؤْتفكة لُؤْلؤ تسُؤْكم يقولُ إئْذن لي**) وبعد كسر نحو: (**بِئْس وجِئْت وشِئْت ورِئْيا وهيِءْ والذي اؤْتمن**) وبعد فتح نحو: (**فَأْتوهن فَأْذنوا وَأْمر مَأْوى اقرَأْ إن يشَأْ الهدَى أنْتنا**) فقرأ ورش من طريق الأصبهاني جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحالين حرف مدّ، من جنس سابقها في الأسماء، والأفعال فبعد الضمّ واوا، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفا (مع بعض الاستثناءات)؛ وأمّا من طريق الأزرق فخصّ الإبدال

[1] إتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، مرجع سابق، ص 75.

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، مرجع سابق، ص 127.

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، 1\390.

بالهمز الواقعة فاء من الفعل فقط نحو: (**يُؤْمنون يَأْلمون ولقَاءَنا ائْت**)، واستثنى من ذلك بعض الكلمات سوف نتطرق لها في المطلب القادم إن شاء الله.

الفرع الثّاني: ما يحتاجه لمعرفة الهمز المزدوج

أوّلًا: **تعريف الهمز المزدوج**: **المزدوج**: **لغة**: هو أن يكون المتكلم بعد رعايته للأسجاع يجمع في أثناء القرائن بين لفظين متشابهين في الوزن والروي، كقوله ﷻ: ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [النمل: 22]، وقوله عليه السلام: **"المؤمنون هينون لينون"**، وكذلك **المزدوج**: (مزدوج التَّمر) (في علم الْأَحْيَاء) النَّبَات الَّذِي يحمل نَوْعَيْنِ من الثِّمَار، مختلفي الصِّفَات، أَو مختلفي موسم النضج، مثل: الأقحوان و (مزدوج اللَّوْن) النَّبَات الَّذِي يحمل فِي حالات شَاذَّة أزهارا ذَات لون يخْتَلف عَن لون أزهاره الْأُخْرَى، و(من الْأَصْوَات) صَوت يتَضَمَّن صِفَتي الشدَّة والرّخاوة كالجيم الفصيحة، **والمزدوجُ**: مَا ولي فِيهِ أحد المتجانسين الآخر[1]. ومن خلال التّعريف الأخير نستطيع أن نذكر **تعريفا اصطلاحيّا** للهمز المزدوج يتناسب مع هذا التّعريف اللّغوي، فمن خلال التّتبّع والاستقراء نقول: هو مااجتمعت فيه همزتان؛ أي: " أن تكون الهمزتان في كلمة واحدة وإما أن تكونا في كلمتين"[2]، ولكلّ منهما أحكام تختصّ بها.

ثانيًا: **الهمزتان في كلمة واحدة**: اعلم أنّ هاتين الهمزتين لهما أحكام نجملها فيما يلي:

1- إذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، تقلب الثانية "**ألفا**" على سبيل الوجوب للمجانسة نحو: " **آخذ**" للتفضيل أصله **أَأْخذ** كأنصر "**وآدم**" للصفة المشبهة

[1] انظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص 211، المعجم الوسيط، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مرجع سابق، 1\406.

[2] القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص 129.

أصله **أَأْدم كأسمر**، فالزّائدة: هي الأولى بدليل النظير وعدم الانصراف[1]. فلمّا توالت الهمزتان أَبدلوا الثانية أَلفاً كما قالوا: **آدم وآخر** وفي الفعل **آمَنَ وآزَرَ**[2].

2- إذا كانت" **أولاهما** "مضمومة قلبت" الثانية الساكنة "**واوا**" للمناسبة نحو: " **أُؤْثر**" أصله" **أوثر**" من الأثر وهو الاختيار[3].

3- إذا التقت همزتا قطع في كلمة واحدة، وكانتا متفقتين في حركة الفتح، وكانت الأولى منهما للاستفهام، وكان الحرف الذي بعد الهمزة الثانية ساكناً سكوناً أصلياً، فإن ورشا يبدل الهمزة الثانية ألفا مع المد الطويل ويكون من قبيل المد اللازم، وله وجه آخر هو التسهيل، ومن الأمثلة على ذلك: قوله ﷻ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ ۝٦﴾[البقرة: 6]، وقوله ﷻ: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۝١٤٠﴾[البقرة: 140]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ ۝٢٠﴾[آل عمران: 20]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَرْبَابٌ ۝٣٩﴾[يوسف: 39]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَسْجُدُ ۝٦١﴾[الإسراء: 61]، وقوله ﷻ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ ءَاسْتَقَرَّ ۝٤٠﴾[النمل: 40]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَتَّخِذُ ۝٢٣﴾ [يس: 23]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ ۝١٣﴾[المجادلة: 13] [4].

---

[1] شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، (ط:3؛ مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1379 هـ -1959 م)، ص104.

[2] لسان العرب، ابن منظور، مرجع سابق، 11\28.

[3] المرجع نفسه، ص 105.

[4] التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني. تحقيق: اوتوتريزل، (ط:3؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ-1984م)، ص33، والتبصرة في قراءات الأئمة العشرة، الخياط، ص123، 146.

4- إذا كان الحرف الذي يلي الهمزة الثانية متحركاً فإن ورشا يبدل الهمزة الثانية ألفاً مع قصر المد، وله وجه التسهيل أيضا [1].

5- إذا أدخلت ألف الإستفهام على ألف القطع، وكانت ألفُ القطع مفتوحة نحو: قول الله ﷻ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[المائدة: 116]، وقوله: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[يس: 10]؛ فإن شئت أثبتَّ الهمزتين معاً في اللفظ، وإن شئت همزتَ الأولى ومددت الثانية؛ فأمّا في الكتاب فإن بعض الكُتَّاب يثبتهما معاً ليدلَّ على الإستفهام، ألا ترى أنك لو كتبت (**أنت قلت للناس**) (**أنذرتهم أم لم تنذرهم**) لم يكن بين الإستفهام والخبر فَرْقٌ، وبعضهم يقتصر على واحدَةٍ استثقالا لاجتماع ألفين، فإذا كانت ألف القطع مضمومة، ودخلت عليها ألف الإستفهام نحو: قولك: **أَؤُكْرِمك؟ أَؤُعطيك؟** وفي قوله ﷻ: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾[آل عمران: 15]قُلِبَتْ ألف القطع في الكتاب واواً، وعلى ذلك كتابُ المصحف، وإن شئت كتبت ذلك بألفين على مذهب التحقيق، قاله ابن قتيبة وأضاف قائلا: وهو أعْجَبُ إليّ[2].

وغيرها من الأحكام التي إذا دقّقنا النّظر فيها فإنّنا نلاحظ " أنّ الذي يبدل منهما أبدًا هو الثانية لا الأولى؛ لأن إفراط الثِّقَل بالثانية حصل. فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس، أو يكونا متحركتين"[3]، ويمتنع أن تكونا ساكنتين.

---

[1] ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، مرجع سابق، ص 53.

[2] ينظر: أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط:4؛ مصر: المكتبة التجارية، 1963م)، ص 188.

[3] ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ج4 (ط:1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1422هـ -2001م)، ص367.

وكما أوضحنا سابقا ليس مقصودنا في بحث هذا المطلب أن نستقرئ أحوال الهمزتين في كلمة أو نفصّل أحكامها، ولكن كلّ همّنا أن يلاحظ القارئ الكريم علاقة ذلك كلّه بالصّرف والأوزان الصّرفيّة؛ فمثلا عندما نجد ابن خالويه[1] يحتجّ لبعض القراءات التي تثبت الهمز أو تهمله وتتركه، فإنّه يلجأ إلى أصل الكلمة ووزنها الذي أُخِذت منه، ولولا ذلك لما استطاع توجيه القراءة، ففي سورة الكهف وعلى سبيل المثال لا الحصر، وعندما تعرّض لكلمتي " **يأجوج ومأجوج** " موجّها للقراءتين، قال- رحمه الله -: قوله ﷻ: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴿٩٤﴾﴾[الكهف: 94]يُقْرَآن بالهمز وتركه، فالحجة لمن همز أنه أخذه من أجيج النار أو من قولهم: ملح أجاج، فيكون وزنه يفعول ومفعول من أحد هذين فيمن جعله عربيًّا مشتقًّا، ومنعه من الصّرف للتّعريف والتّأنيث؛ لأنّه اسم للقبيلة، فأما من جعله أعجميًّا فليس له اشتقاق، والحجة لمن لم يهمز أنّه جعله أعجميًّا، وقاسه على ما جاء من الأسماء الأعجميّة على هذا الوزن، نحو: **طالوت وجالوت وهاروت وماروت** [2]، وقال ابن جني مؤصّلا: " واعلم أن هذا الإبدال على ضربين: أحدا لابد منه، والآخر منه بدّ؛ فأما ما لا بدّ منه فأن تلتقي همزتان مفتوحة والثانية ساكنة، فلا بدّ من إبدال الثانية ألفا، وذلك نحو: **آدم، وآخر، وأمن، وآوى**، و**آساس** جمع **أسّ**، و**آياء** جمع **آية** و**آي**، فهذا إبدال لازم كراهيّة التقاء الهمزتين في حرف واحد، وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التي هي بدل منها مجرى ما لا أصل له في همز البتة، وذلك قولهم في جمع "**آدم**": و"**أوادم**" فأجروا ألف

[1] الحسين بن حمدون بن خالويه الأستاذ أبو عبد الله النحوي الحلبي، قال الداني: هو عالم بالعربية، بصير بالقراءة، ثقة مأمون، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي بكر بن مجاهد وعليه اعتمد، وروى أيضاً عن أبي بكر بن الأنباري محمد بن الحسين بن دريد وإبراهيم بن عرفة نفطويه، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أبو علي الحسين بن علي بن عبد الله الرهاوي، قال الداني: توفي ابن خالويه بعد سنة ستين وثلاثمائة، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مرجع سابق، 1\240.

[2] الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (ط:4؛ بيروت: دار الشروق، 1401 هـ)، ص231.

"آدم" مجرى ألف "**خاتم**" فقلبوها واوا في "**أوادم**" كما قلبوا الألف واوا في "**خواتم**"[1]، وفي هذا قال الأعشى[2] في ديوانه:

يَقُلْنَ حَرَامٌ مَا أُحِلّ بِرَبّنَا وَتَتْرُكُ أمولاً عَلَيْهَا الخَواتِمُ

كل ذلك لنبرهن للقارئ الكريم على أنّ العرب، وأهل العربيّة لم يكونوا يثبتون الهمز ويتركونه لمحض الهوى، وأنّ علماء التّجويد قد حذو حذوهم، فيصير حينها من الضّرورات أن يأخذ معلّم التّجويد علوم الصّرف، التي تمكّنه من معرفة الأوزان الصّرفيّة، التي يمكن من خلالها أن يقيس عليها، لإثبات الهمز وتركه في بعض الكلمات، والتّمييز بين الهمزات الأصليّة وغيرها مع بعض الاستثناءات التي حدّدها علماء الترتيل، والتّجويد خروجا على القواعد الكلّيّة، كما أشرنا إلى ذلك أثناء بحثنا للعلوم النّحويّة التي يلزم معلّم التّجويد التّزوّد منها، كلّ ذلك يجعل تعليمه لطلّابه تعليما سلسًا يمكّنه من التّأصيل للقواعد والأحكام.

ثالثًا: الهمزتان في كلمتين: قال سيبويه –رحمه الله–: ". . . وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجري في الكلام ولا تلزق بهمزتها همزةٌ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما، ولم يجعلوها في الاسم الواحد، والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعلٍ من جئت جاىءٍ، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت، ومن ذلك أيضاً: **آدم**، أبدلوا مكانها الألف؛ لأنّ ما قبلها مفتوح، وكذلك لو كانت متحركة

[1] سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ج2 (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية–بيروت، 1421هـ–2000م)، ص306.

[2] ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ويكنى أبا بصير، أخبرنى يونس بن حبيب أن علماء البصرة كانوا يقدمون امرأ القيس بن حجر وأهل الكوفة كانوا يقدمون الأعشى وأن أهل الحجاز والبادية كانوا يقدمون زهيرا والنابغة. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر، ج1 (لا.ط؛ جدة: دار المدني، د.ت)، ص52.

لصيرتها ألفاً كما صيرت همزة **جاىءٍ** ياءً، وهي متحرّكة للكسرة التي قبلها"[1]. فنلاحظ من خلال كلام سيبويه عن الهمزتين في كلمتين، أنّه لا يختلف كثيرا على ما قرّره علماء التجويد والترتيل، ذلك لأنّ الأمر متعلّق باللّغة العربيّة وقواعدها، والقرءان نزّله الله على قلب رسوله صلّى الله عليه وسلّم لسانا عربيّا، فلا يحقّ لعلماء التّجويد ولا لغيرهم، مخالفة قواعد اللّسان العربي المبين أثناء تقريرهم للقواعد وتحليلها، وتوضيح الأحكام وتفصيلها، وهو نفسه ما دعى الشّيخ الدّاني–رحمه الله– يقرّر في تيسيره هذه الحقائق اللّغويّة، معرّجا عن الخلاف الدّائر بين القرّاء في مسألة الهمزتين في كلمتين قائلاً: " اعلم: أنهما إذا اتفقتا بالكسر نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴿٣١﴾﴾[البقرة: 31] و ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴿٢٢﴾﴾[النساء: 22-24]وشبهه؛ فقنبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة، قال أبو عمرو: " وأخذ عليَّ ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياءً مكسورة في (البقرة) قوله تعالى: **{هآولاءين كُنْتُم} الآية: 31**. وفي (النور): **{عَلَى البِغَاءِين أَرَدْن} الآية: 33** فقط، وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص، وقالون والبزي يجعلان الأولى كالياء المكسورة، وأبو عمرو يسقطها، والباقون يحققون الهمزتين معا[2]، إلى آخر ماقاله –رحمه الله–، فعلمنا أنّ التقاء الهمزتين عند العرب له أحكام مختلفة، قرّرها علماء العربيّة، وعلى رأسهم سيبويه حيث يقول– رحمه الله –: " واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةٍ منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى

[1] الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج3 (ط:3؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ -1988م)، ص552.

[2] التيسير في القراءات السبع، للداني، مرجع سابق، ص 164.

وتحقيق الآخرة[1]، وجاء في "الشافية في علم التّصريف" مشيرا إلى الهمزتين في كلمتين قولهم: "وفي كلمتين يجوز تحقيقهما وتخفيفهما، وتخفيف إحداهما على قياسها وجاء في نحو: **{ يشاء إلى }** الواو أيضا في الثانية وجاء في المتفقتين حذف احداهما وقلب الثانية كالساكنة[2]، وحتى لا نطيل كثيرا في توجيه الكلام حول ما يحتاجه معلّم التّجويد من علم الصّرف في هذه المسألة؛ فإنّنا نوجّهه إلى ما ذكرناه في مسألة " الهمزتين في كلمة واحدة " فبها يروى الغليل ويشفي بها العليل إن شاء الله، ولا بأس أن نختصر الكلام أكثر، فنقول: يجب على من أُنتخِب لتعليم النّشء التّجويد أو اختار ذلك بنفسه أن يطّلع على الكتب التي اعتنت بهذه المسائل، ويفهمها ويسبر غورها، فإنّه حتما سيجد مبتغاه، ويحقّق مناه؛ لأنّه ليس هناك فرق بين ما قرّره أهل اللغة، وأهل القراءات الذين اهتمّوا بجانب الترتيل والتّجويد؛ إلّا ما كان من بعض الاختلاف الحاصل بين القرّاء أو بعض الاستثناءات التي يقاس عليها، لعدم وجود قاعدة مطّردة تنضوي تحتها؛ ولهذا السّبب قلنا آنفا: أنّه لا يحقّ لعلماء التّجويد ولا لغيرهم مخالفة قواعد اللّسان العربي المبين.

المطلب الثاني: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة "أئمة " و " فأووا "

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة أصل كلمة أئمة

وكغيرها من الأبواب قد يعتري قاعدة الهمز المزدوج في كلمة أو الهمز المفرد استثناءات تحفظ ولا يقاس عليها، ومن ذلك كلمة " **أئمة** " فهمزتها أصلية، وليس فيها همزة استفهام، ولا تسوية فهي جمع لكلمة "**إمام**"، فالهمزة الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، والميم الأولى عين، والميم الثانية لام، فثقل اجتماع المثلين وهما الميمان، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ووقع الادغام فصار:

[1] الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، 3\548-549.

[2] الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بان الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان، (لا.ط؛ مكة: المكتبة المكية، 1415هـ 1995م)، ص 92-93

"**أامة**" ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فقيل: "**أيمة**"[1]كراهة اجتماع همزتين في كلمة، فأصل أئمة إذن: أأممة، فلما أدغموا صارت الحركة عارضة، والحركة العارضة على مثلها لا يعتد بها، بدليل صحة: أخشى الله[2].

وقرئ، في السبعة: [أإمة] بالتحقيق، وبالتسهيل، فوجب قبوله، وإن كان القياس الإبدال ياء. وفي التسهيل لابن مالك أن ذلك لغة، وفي إيجاز التعريف له أيضًا أن التحقيق شاذ، وخالف الأخفش في **أأمم**، فنقل وأبدلها واوًا من جنس حركة ما قبلها فقال: **أومم**؛ فإن أزال الكسرة تصغير، أو حركها تكسير، أو انفتحت فاء بعد مفتوحة فالمازني، يقرؤها ياءً فيقول: **أييمة** في تصغير «**أيمة**»، و «**أيادم**» في كسير «**أيدم**» من الأدمة، وهذا ما قرّره أهل الاختصاص من علماء القراءات والتجويد موافقة لأهل اللغة حيث قال صاحب " النشر ": " فَإِنَّ الهمزة فيه[3] ليست أوّلًا، وَإِنْ كانت فاء، بل هي مثلها فِي يئنّ وَيئطّ، وَكذلك فِي (يَيِسَ)، وَإِنْ كَانَتْ عَينا فرسمها ياء عَلَى الْأصل، وَهذا مِمّا لا إِشكال فيه، واللّه أعلمُ[4].

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة فأووا

---

[1] شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز. تحقيق: أ. د. هادي نهر -أ. د. هلال ناجي المحامي، (ط:1؛ الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1422 هـ -2002 م)، ص126.

[2] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ج10 (ط:1؛ جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -1428 هـ)، ص5224.

[3] يقصد بـ[فيه] باب: أيمة.

[4] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مرجع سابق، 1\457.

والإيواء بالمدّ مصدر آوى ولم يقع لفظ الإيواء في القرءان وإنما وقع فيه ماتصرّف منه وهو سبعة ألفاظ: **المأوى، مأويه، مأويهم، مأويكم، فأووا، وتؤويه، وتؤوي**[1]، حقّقها ورش كلّها من طريق الأزرق، مخالفا لقاعدته في تسهيل ما كان هذا حاله، وكما مرّ معنا فإن ورشا من طريق الأزرق خصّ الإبدال بالهمز الواقعة فاء من الفعل فقط نحو: (**يُؤْمنون يَأْلمون ولقَاءَنا ائْت**) واستثنى من ذلك ما جاء من باب الإيواء، وقد ذكر الأهوازي أن **{تُؤْوِي}**، و**{تُؤْوِيهِ}** فلا خلاف بين أصحاب ورش في همزه، واختلف عنه في **{الْمَأْوَى}** و **{فَأْوُوا}** [الكهف: 16]، وهذا الذي ذكر على هذا الحد غير معروف، والثابت أن باب **"الإيواء"** وقع فيه الخلاف بين أصحاب ورش، فأخذ أصحاب أبي يعقوب بهمزه كله، وأخذ غيرهم بتخفيفه كله، وهكذا ذكره أئمتنا سواه، والله أعلم[2].

وقد ذكرت الدكتورة حليمة سال سبب استثناء ورش لتسهيل الهمزة الساكنة إذا وقعت فاءً للفعل في باب الإيواء نقلا عن صاحب سراج القارئ قائلة: "أما استثناء ورش في تحقيق الهمزة في باب **(الإيواء)** نحو "المأوى" وما تصرف من الكلمة، لأنه لو لم يهمز لتوالى ثلاثة أحرف من حروف العلة "[3]، وقد أوردوا على هذا الكلام اعتراضا مفاده بأن هذا التوالي إنما يظهر في لفظي:

[1] ينظر: النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سابق، ص65.

[2] ينظر: الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش، (لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، د.ت)، ص 198.

[3] القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، مرجع سابق، ص201.

تؤوي، تؤويه بخلاف بقيّة الألفاظ فإنّه لاتوالي لواوين فيها، وأجاب الشيخ المارغني [1]في نحومه قائلا: أنه [ورش] حقّقها إجراءً لباب " الإيواء "كلّه على طريقة واحدة في الهمزة، وجمعا بين لغة التحقيق ولغة الإبدال، مع اتباع الرواية في ذلك[2].

المطلب الثالث: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة " ءلآن " و " اصطفى " وما في حكمهما

ومعلّم التّجويد مهما كان تحصيله في اختصاصه، إلّا أنّه يبقى في حاجة ملحّة لضبط بعض الكلمات، ومعرفة أصولها، وكيفيّة تحليلها؛ لتعدّد أحكامها تارة، واختصاص قارئ بها دون غيره تارة أخرى، ومن هذه الكلمات: الآن، اصطفي، وماكان في حكمهما.

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " الآن "

والحكم التّجويدي قد أسهب فيه ابن الجزري في نشره حيث أورد كلامه حول وجه قراءة نافع قائلا: " (**آلْآنَ**) في موضعي يونس إذا قرئ لنافع وأبي جعفر وجه إبدال همزة الوصل ألفا، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها – جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة، فإن وقف لهما عليها جاز مع كل واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام ما يجوز لكون الوقف، وهو المد والتوسط

[1] المقرئ: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، ولد: سنة (1282 هـ)، أحرز على شهادة التطويع، ودرس بالجامع الأعظم، كتب التوحيد والقراءات والفقه وشتى العلوم، وهو مفتي المالكية في الديار التونسية، وفاته: سنة (1350 هـ) خمسين وثلاثمائة وألف.من مصنفاته: "شرح النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقرأ نافع"، "شرح دليل الحيران على مورد الظمآن في رسم القرآن"، و"بغية المريد بجوهرة التوحيد". الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي. ج1 (ط:1؛ بريطانيا: مجلة الحكمة، مانشستر،1424 هـ -2003 م)، ص19.

[2] ينظر: النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سابق، ص65.

والقصر، وهذه الثلاثة يجوز أيضا لحمزة في حال وقفه بالنقل. وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولى محققة، والثانية مغيرة بالنقل[1].

ونقلت الدكتورة حليمة سال عن الجكني في كتابه " الفرق بين رواية ورش وحفص " أن أصل "**آلان** " **أَوَنَ**، فقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت **آن**، ودخل عليها لام التعريف فصارت **الأن**، فنقلت حركة الهمز للّام، وحذف الهمز، فصارت **الآن** فدخل عليها همز الاستفهام فصارت **ءآلان**[2]. فينبغي على معلّم التّجويد معرفة أصل الكلمة لتطبيق القاعدة التّجويديّة المناسبة لمثلها.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " اصطفي " وما في حكمها

أصطفي: قرأ أبو جعفر وورش بخلف عنه بوصل الهمزة في الوصل، وذلك على حذف همزة الاستفهام للعلم بها والابتداء بهمزة مكسورة. والباقون بهمزة مفتوحة في الحالين على الاستفهام الإنكارى وهو الوجه الثاني لورش[3]، وقال ابن برّي[4] –رحمه الله–:

وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

أي: احذف همز الوصل المصاحب للفعل بعد همز الاستفهام، والواقع منه في القرءان سبعة مواضع:

---

[1] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مرجع سابق، 1\357.

[2] ينظر: القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، مرجع سابق، ص125.

[3] فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، ج4 (ط:1؛ القاهرة: دار البيان العربي، 1424هـ – 2003 م)، ص254.

[4] ابن بري: علي بن محمد بن الحسين الرباطي، أبو الحسن، عالم بالقرآت، من أهل تازة. ولي رياسة ديوان الإنشاء فيها، ولد عام 730 هـ، من كتبه " الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع –ط " أرجوزة في القرآت، لقيت من الذيوع في شمالي إفريقية مثل ما لقي كتاب " الآجرومية "، وتوفي نحو: 1261هـ. الإعلام، للزركلي، مرجع سابق، 5\5.

-قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا ﴿٨٠﴾ ﴾[البقرة: 80]، وفي قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ ﴿٧٨﴾ ﴾[مريم: 78]، وقوله تعالى: ﴿ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿٨﴾ ﴾[سبأ: 8]، وقوله تعالى: ﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ﴿١٥٣﴾ ﴾[الصافات: 153]، وقوله تعالى: ﴿ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾[ص: 75]، وقوله: ﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴿٦٣﴾ ﴾ [ص: 63]، وقوله: ﴿ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴿٦﴾ ﴾[المنافقون: 6]، فالهمزة المنطوق بها في ذلك كلّه هي همزة الاستفهام، وهمزة الوصل محذوفة لجميع القراء[1].

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة حكم نقل حركة الهمزة

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة التحقيق، والتخفيف، والبدل للهمزة

من المعلوم أنّ العرب في كلامها تلجأ الى تغيير الهمزة فلا تكتفي بالتحقيق فقط بل وتخففها حينا وتبدلها أحيانا أخرى، وهذا عين قول إمام النحو سيبويه –رحمه الله-: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل، فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك؛ وأمّا التّخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف"[2]، فسأل في لغة أهل الحجاز تُقْرَأُ: **سَالَ**، من غير تحقيق؛ أما إذا قرأت بالتحقيق: **سَأَلَ**، فهي على لغة بني تميم[3]. فلم يُغْفِل علماء التجويد هذا الأصل اللغوي فبنوا عليه أحكاما وقواعد تجويدية ضابطة للتّعامل مع الهمز الوارد في كلام الله عزّ وجلّ.

الفرع الثّاني: ما يحتاجه من علمي النحو والصرف في حكم نقل الهمزة

ويظهر ذلك جليًّا في قول الإمام ابن الجزريّ حين تكلّم على أحكام الإمام ورش-رحمهما الله- في باب النقل: " واعلم أن ورشا من طريقيه اختص بنقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن

[1] ينظر: النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سابق، ص61.

[2] الكتاب، سيبويه، مرجع سابق، 3\541.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص42.

الملاصق لها من آخر الكلمة التي قبلها، فيتحرّك السّاكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة بشرط أن يكون السّاكن غير حرف مدّ؛ سواء كان تنوينا أو لام تعريف، أو غير ذلك أصليا أو زائدا، نحو: **متاع إلى؛ شيء أحصيناه؛ خبير ألا تعبدوا؛ بعاد إرم؛ يوم أجلت؛ حامية ألهيكم**؛ وذلك لقصد التخفيف [1]، ولعلّنا ننقل من متن الشّاطبيّة أبياتا عُنيَت بباب الهمز المفرد تكون شافية كافية إن شاء الله لاحتوائها على كثير من الأحكام، والأمثلة ومواضع اختلاف القرّاء، حيث قال – رحمه الله –:

إِذَا سَكَنَتْ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ. . . فَوَرْشٌ يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدِّلَا

سِوَى جُمْلَةِ الإِيوَاءِ وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ. . . تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلَا

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ. . . مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومِ اْلهِلاَ

تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرٌ يَشَأ وَمَعْ. . . يُهَيِّئْ وَنَنْسَأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلَا

وَهَيِّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ. . . وَأَرْجِئْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلاَثًا فَحَصِّلَا

وتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ. . . وَرِئْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الامْتِلَا

وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ كُلُّهُ. . . تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلِّلَا

وَبَارِئِكُمُ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ. . . وَقَالَ ابْنَ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

وَوَالاَهُ فِي بِئْرٍ وَفِي بِئْسَ وَرْشُهُمْ. . . وَفِي الذِّئْبِ وَرْشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا

وَفِي لُؤْلُؤٍ فِي العُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ. . . وَيَأْلِتْكُمُ الدُّورِي وَالاِبْدَالُ يُجْتَلَا

وَوَرْشٌ لِئَلاَّ والنَّسِيءُ بِيَائِهِ. . . وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءِ فَثَقَّلَا

وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ. . . إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَآدَمَ أُوهِلَا [2]

[1] ينظر: النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مرجع سابق، ص 83.

[2] ينظر: متن الشاطبية، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، مرجع سابق، ص 18.

ونحن هنا ليس غرضنا من هذا البحث دراسة الهمزة أو الإلمام بكلّ أحكامها، أو الاستثناءات التي قد تنتابها، مخالفة للكلّيات التي وضعها علماء القراءات والتّجويد، فهذا يرجع إليه في مضانّه، ولكنّنا قصدنا ببحثنا هذا شيئا آخر؛ ألا وهو ضرورة فهم بعض أبواب الصّرف والنحو ليكون معلّم التّجويد على جانب من الصّواب والنّجاح في مهمّته النّبيلة؛ وخاصّة إذا عرف كيفيّة التّعامل مع فاء الفعل وعينه ولامه، وقل مثل ذلك في الأسماء، كما مرّ معنا في أحكام الهمز المفرد.

المبحث الرابع:

ما يحتاجه معلم التجويد في باب الفتح والإمالة

المطلب الأول: في بيان أن الفتح والإمالة لغتان من لغة العرب.

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطرّفة في الأسماء والأفعال.

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم، فلا تمار، الجواري، مُضار".

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء السّاكنين على الفتح والإمالة.

المبحث الرابع: ما يحتاجه معلم التجويد في باب الفتح والإمالة

المراد بالفتح فتح الفم بالألف وما قبلها فتحا مستقيما لا فتح الحرف، والمراد به الفتح المتوسط، وهو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، لا الفتح الشديد الذي هو التقحّم، كما يتلفظ به العجم، فإن ذلك لا تجوز القراءة به، ويقال له: التفخيم[1].

والإمالة لغة: الانحراف، والعدول عن الشيء أو الإقبال عليه، واصطلاحا: تنقسم إلى قسمين: كبرى، وصغرى:

فالكبرى: أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص، ولا إشباع مبالغ فيه، وهي الإمالة المحضة، ويقال لها: **الإضجاع**، و**البطح**، وهي المرادة عند الإطلاق.

والصغرى: هي ما بين الفتح والإمالة الكبرى، ويقال لها: التوسط، والتقليل، وبين اللفظين، وبين بين: أي بين الفتح والإمالة الكبرى، واعلم أنه لا يمكن للإنسان أن يحسن النطق بالإمالة سواء كانت كبرى، أو صغرى، إلا بالتلقي والمشافهة[2].

المطلب الأول: في بيان أن الفتح والإمالة لغتان من لغة العرب

الفرع الأول: في بيان القبائل العربيّة التي اختصت بالفتح والتي اختصت بالإمالة

والفتح والإمالة لغتان فصيحتان بهما نزل القرءان، **فالفتح**: لغة أهل الحجاز قريش-وثقيف-وهوازن-وكنانة، **والإمالة**: لغة عامة أهل نجد أمثال: تميم-وقيس-وأسد.

واختلف في أي منهما الأصل والفرع؟ أو أن كليهما أصل؟ فذهب جمهور أهل العلم إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع عنه، معلّلين ذلك بكون أنّ كلّ ممال يجوز فتحه من غير عكس،

1 الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، مرجع سابق، 1\293.

2 المرجع نفسه.

ولكون أنّ الفتح لا يحتاج إلى أسباب بخلاف الإمالة فإنّه لابدّ فيها من أسباب، وذهب البعض إلى أنّ كلًّا منهما أصل قائم بذاته؛ لكون أنّهما لغتان عند العرب بهما نطق كثير من القبائل العربيّة، وبهما نزل القرءان[1].

الفرع الثّاني: ما يحتاجه من فوائد الإمالة ومعرفة وجوهها

أوّلًا: فوائد الإمالة: وأما عن الفائدة المقصودة من الإمالة يقول الإمام ابن الجزري رحمه الله: "(وأما فائدة الإمالة) فهي سهولة اللّفظ، وذلك أن اللّسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال؛ وأمّا من فتح فإنّه راعى كون الفتح أمتن، أو الأصل. . . [2].

إن الغرض الأصليّ من الإمالة تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأنّ النّطق بالياء والكسرة مستفل، وبالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ، وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التّسفّل والانحدار، وقد ترد الإمالة للتّنبيه على أصل الألف او غيره[3].

ثانيًا: وجوه الإمالة: وكما جاء في النّشر: "(وأما وجوه الإمالة) فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها اثنان، وهما المناسبة والإشعار؛ فأمّا المناسبة فقسم واحد، وهو فيما أميل لسبب موجود في اللّفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللّسان، ومجاورة النطق بالحرف الممال، وبسبب الإمالة من وجه واحد وعلى نمط واحد؛ وأمّا الإشعار فثلاثة أقسام (أحدها) الإشعار بالأصل، وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة (الثاني): الإشعار

---

[1] ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن، ج1 (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1404هـ-1984م) ص97.

[2] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مرجع سابق، 2\35 -36.

[3] النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني، مرجع سابق، ص90.

بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع من ظهور كسرة، أو ياء حسبما تقتضيه التَّصَارِيفُ دُونَ الْأَصْلِ كَمَا تقدم في غزا وطاب (الثالث): الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث والملحق بها والمشبه أيضا[1]. "

بهذا التلخيص النفيس من الإمام ابن الجزري –رحمه الله– لوجوه الإمالة، نتيقّن بما لا يدع مجالا للشك أن معلّم التّجويد لا بدّ له من علم الصّرف، فنجده رحمه الله أرجع أصول وجوه الإمالة إلى أصلين اثنين، وَهُمَا: **الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِشْعَارُ**، أمّا المناسبة فلا يختلف اثنان أنها من مباحث علم الصّوت، الّذي هو بدوره من مباحث علم الصّرف عند أهل اللّغة، إلّا أنّه استقلّ عليه حديثا، وأراد بالمناسبة هو أن يكون اللّسان عند نطقه للحروف الممالة، أو الحروف المجاورة لها على نمط واحد؛ أمّا الإشعار فأراد به التنبيه على أصل الحروف الممالة، أو ما يعرض لها حسب التّصاريف، أو للشّبه الواقع بين الحرف الممال أصلا والحرف الملحق به، وكلّ هذه الوجوه مردّها علم الصّرف وقواعده، فإذا ما أراد معلّم التّجويد أن يقدِّم درسه في الإمالة، فلا بدّ أن يضبط مباحثها الصّرفيّة، حتّى يتمكّن من فهمها ومن ثمّت تقديمها للطلّاب سهلة سلسة.

من كلّ ما سبق من تعريف للإمالة وأسبابها، والغرض منها، نجد أنّها مبحث صرفيّ بامتياز ممّا يحتّم على معلّم التّجويد أن يكون على دراية بشيء من علم الصّرف المتعلّق بالإمالة، حتّى يتمّكن من تقديم درس الإمالة للطلّاب بكّل يسر وسهولة إذا وقف على أسبابها، ومنشئها صرفيّا، إذ أنّ القواعد الصرفيّة لا مجال لتجاهلها في مبحث الإمالة وغيرها من المباحث التي جاء ذكرها في كتب اللّغة التي عنيت بعلم الصّرف وفي نفس الأمر ذُكِرَت في كتب التّجويد وهي من مباحثه الأساسيّة.

1 النشر، ابن الجزري، مرجع سابق، 2\36.

وهذا الذي يحتاجه معلّم التّجويد من العلم بالنّحو والصّرف، وفي المطلب الموالي بيان وزيادة إيضاح لذلك.

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطرّفة في الأسماء والأفعال

الفرع الأوّل: مفهوم الألف المتطرّفة

والألف المتطرّفة من خلال اسمها نستطيع أن نعرّفها: بأنّها كلّ ألف لحقت آخر الاسم أو الفعل، وتكون أصليّة منقلبة على واو أو ياء، كما تكون زائدة للتّأنيث، فعلى معلّم التّجويد أن يحرص على معرفة أصل هذه الألف، سواء اتّصلت باسم أو بفعل.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطرّفة في الأسماء والأفعال

وهناك طريقة تمكّنه من معرفة أصل الألف المتطرّفة، وتعتبر كضابط رئيسيّ [1]يعرف به، وذلك بأنْ:

1-تثنية الاسم، مثل: هدى، فتى، فتقول: هديان، فتيان؛ فألفهما منقلبة عن ياء، وصفا، سنا، فتقول: صفوان، سناوان؛ فألفهما منقلبة عن واو.

2-إسناد الفعل إلى تاء الضمير؛ والمقصود ضمير الرفع المتحرّك، فتقول مثلا في رمى، سقى: رميْتُ، سقيْتُ، فألفهما في هذه الحالة منقلبة عن ياء، وتقول في عفا، نجا: عفوْتُ، نجوْتُ؛ فألفهما منقلبة عن واو.

والأمثلة في القرءان كثيرة جدًّا، فهم مثلا يُمِيلُونَ كُلَّ أَلِفِ تَأْنِيثٍ جَاءَتْ مِنْ فَعْلَ مَفْتُوحِ الْفَاءِ، أَوْ مَضْمُومِهَا، أَوْ مَكْسُورِهَا نَحْوَ: **الْمَوْتَى**، وَ**مَرْضَى**، وَ**السَّلْوَى** وَ**التَّقْوَى**، وَ**شَتَّى**، وَ**طُوبَى**، وَ**بُشْرَى**، وَ**قُصْوَى**، وَ**الدُّنْيَا**، وَ**الْقُرْبَى**، وَ**الْأُنْثَى**، وَ**إِحْدَى**، **وَذِكْرَى**، وَ**سِيمَا**، وَ**ضِيزَى**" [2]. انظر

[1] ينظر: النجوم الطّوالع، المارغني، مرجع سابق، ص91.

[2] النشر، ابن الجزري، مرجع سابق، 2\36.

كيف يشرح الإمام ابن الجزري الإمالة: يميلون كل ألف تأنيث جاءت من فعل مفتوح الفاء، أو مضمومها، أو مكسورها، وهذه ولا ريب من صميم علم الصّرف الّذي لا بدّ منه لمعلّم ومتعلّم القرءان والتّجويد.

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم، فلا تمار، الجواري، مُضار"

هذه الكلمات جميعها تدخل في باب الفتح والإمالة، وخصصناها على غيرها لوجود الخلف فيها عند الإمام ورش–رحمه الله – والخلاف فيها يرد من حيث حكم الألف.

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم "

من القواعد المقرّرة عند الإمام ورش – رحمه الله – أنه يميل كلّ ألف منقلبة عن ياء أو هي ذاتها رُسمت ياءٌ بعد الرّاء، لذا أطلق على تسميتها " **ذوات الرّاء** "، وكعادته في الاستثناء من القواعد والأصول، فإنه استثنى كلمة " **أراكهم** " ووجه استثنائها هو بُعْدُ الألف فيها عن الطَّرف لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها[1]. وعليه فلورش في هذه الكلمة الوجهان؛ التقليل كسائر ذوات الرّاء على القاعدة المشهورة عن طريق الأزرق، والفتح وهو رواية أكثر المصريين كما أشار إلى ذلك المارغني، وأشار إلى ثبوت الوجهين في الشاطبيّة[2].

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " فلا تمارِ "

---

1 النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع، المارغني، مرجع سابق، ص92.

2 ينظر: المرجع نفسه.

ومما أماله ورش –رحمه الله – كلّ ألف متوسّطة وقعت قبل راء متطرّفة مكسورة كسرة إعراب متّصلة بالألف، ومن هذه القاعدة يستثني ورش كلمة " **فلا تمارِ** " فلا يميل الألف قبلها؛ لأنّها **أوّلا**: متوسّطة لا متطرّفة، و**ثانيا**: لأنّ لام الفعل ياء حُذِفت جزما بلام الناهية[1]، أي: أن أصل الفعل من مارى، يماري، ومن المعلوم أن الفعل المضارع يكون مرفوعا ومنصوبا كما يعتريه الجزم كذلك، ومن أدوات الجزم اللام الناهية، فلمّا كان الفعل المضارع " تماري" معتل الآخر، وقد مرّ معنا بيان علامة جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر؛ ألا وهي حذف حرف العلّة، وهذا الإعراب مصحوب على هذه الكلمة.

الفرع الثّالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة" الجوارِ "

وكما سبق وأن بيّنّا أنّ ورشا –رحمه الله– يميل كلّ ألف متوسّطة وقعت بعد راء متطرّفة مكسورة كسرة إعراب، وذكرنا أنه استثنى " **فلا تمارِ** "، وقد استثنى كذلك إمالة " **الجوارِ** " لتوسّطها **أوّلا**، ولكونها من باب المنقوص " الجواري "، و المنقوص**:** هو كلّ اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها كالقاضي والهادي، فإذا نُوِّن حذفت ياؤهُ لفظاً وخطًّا في حالتي الرّفع والجرّ، وبقيت في حالة النّصب نحو: "هذا قاضٍ غير محابٍ وليس باغياً"[2]، واخترنا هذا المثال لأنّه اشتمل على الاسم المنقوص في الحالات الإعرابية الثلاثة؛ **فقاضٍ**: خبر مرفوع، وقد حُذِفت ياؤُه لفظا وخطّا كما أسلفنا، و**محابٍ**: مضاف إليه مجرور، وقد حذفت ياؤه كذلك بسبب التّنوين، أمّا **باغياً**: فهي خبر (ليس) منصوب، ولذا أثبتت الياء خطًّا ولفظاً، ولم تُحذف اتّباعا للقاعدة التي ذكرها النّحاة:

1 ينظر: المرجع السابق، ص98.

2 اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مرجع سابق، ص 65.

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُسْتَشْرِي سَـاكِنَـةٌ فِي رَفْـعِهَا واَلْجَـرِّ

تُفْتَـحُ الْيَـاءُ إِذَا مَا نُصِـبَا نَحْوُ: لَقِيْتُ القَاضِيَ المهَذَّبَا [1]

أمّا ثانيًا؛ فلكون الجواري على وزن " **فواعل** " فحذفت الياء من آخره– **الجوار**– لالتقاء الساكنين[2].

الفرع الرّابع: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " مضارّ "

وما قيل هناك في حكم الألف في " الجوارِ، فلا تمارِ " يقال أيضا هنا؛ في كلمة " **مُضارّ** " ولكن بزيادة ذكر سبب استثنائه لها، فليس السّبب ياء المنقوص؛ لأنّه ليس من بابه، كما أنّه ليس من باب الفعل المضارع المجزوم كما مرّ معنا، وإنّما السّبب هو الفصل بين الراء المتطرّفة والألف براء ساكنة من الراء المضعّفة؛ لأنّ أصل " مضارّ " **مضارْرِ** "، فسكنت الرّاء الأولى وأُدغِمت في الثانية[3]، فلمّا فصلت الرّاء السّاكنة بين الألف والرّاء المتطرّفة، حالت بينها وبين إمالتها، وهذا الّذي جعل ورشا رحمه الله يستثنيها من باب الإمالة.

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء السّاكنين على الفتح والإمالة

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة مفهوم التقاء السّاكنين

التقاء الساكنين ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فالاسمُ نحو قولك "مِنَ الرَّجُل"، "مُذُ اليَوْمُ"، فيمن رفع، و"زيدٌ الظَّرِيفُ"، والفعلُ نحو: "خُذِ الْعَفْوَ" و"ارْدُدِ

1 اللّمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ج1 (ط:1؛ المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م). ص175.

2 ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، مرجع سابق، ص98.

3 ينظر: المرجع نفسه.

الجَيشَ"، والحرفُ نحو قولك: "هَلِ الرَّجُلُ في الدار"، و"قَدِ انْطَلَقَ خالدٌ"، ونظائرُه كثيرة، فلذلك يذكره أهل الاختصاص من فقهاء اللّغة في باب المشترك، واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيرُ ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالٌ الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما[1]، فالتقاء السّاكنين هو التقاء حرفين ساكنين متتاليين في كلمة واحدة أو في كلمتين، والأصل أنّ العرب تحاول دائما التخلّص من التقاء السّاكنين في كلامها؛ سواء كان في كلمة أو كلمتين؛ إمّا بالحذف أو التّحريك أو الإدغام أو المدّ، والتقاء السّاكنين من شأنه أن يؤثّر في الفتح والإمالة.

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء السّاكنين على الفتح والإمالة

نجد ورشا لا يميل بعض الكلمات بسبب التقاء السّاكنين الذي يذكره علماء النّحو والصّرف، حيث قال المارغني شارحا لكلام ابن برّي في الدّرر اللّوامع حين تطرّق في كلامه إلى ما يمنع الإمالة عند ورش –رحمه الله –، فقال ابن بري:

وَيَمْنَعُ الإِمَالَةَ السُّكُونُ فِي الوَصْلِ وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ

فقال الشّارح: يعني أن السّكون إذا وقع بعد الألف الممالة، فإنّه يمنع إمالة الألف، والحرف الذي قبلها في الوصل، سواء كان السكون سكون تنوين أو سكون غيره، كما يقتضيه إطلاق النّاظم، فالتنوين يكون في الاسم المقصور المنكر نحو: **مسمّى** أصله **مسمّي**، تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، فالتقى ساكنان؛ الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهكذا يقال في قرىً وهدىً، وشبههما، وغير التنوين نحو: نرى الله، والقرى التي، وموسى الكتاب، والرؤيا التي، وإنما منع السكون الإمالة في ذلك؛ لأنّه سبب في زوال ألف وصلا لالتقاء الساكنين،

1 ينظر: شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، مرجع سابق، 5\286.

وبزوال الألف تزول إمالة الحرف الذي قبلها فينفتح[1]، فيظهر جليّا أنّ كلام الشّارح كلّه في حال الوصل؛ أمّا في حال الوقف فتُمال الألف لزوال المانع؛ وهو التقاء الساكنين، كما أشار النّاظم مرتجزا: (. . . **والوقف بها يكون**).

1 ينظر: النجوم الطوالع، المارغني، مرجع سابق، 104.

المبحث الخامس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب ياءات الإضافة وياءات الزّوائد

المطلب الأول: مفهوم ياءات الإضافة وإعرابها

المطلب الثاني: مفهوم ياءات الزّوائد وإعرابها

المطلب الثالث: الفرق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد

المبحث الخامس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب ياءات الإضافة وياءات الزّوائد

قد تناول علماء التّجويد كثيرا من المسائل الّتي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتبهم؛ صغر أو كبر، ومن هذه المسائل الّتي كان لها قسط وافر من اهتماماتهم: ياءات الإضافة، وياءات الزّوائد، فجعلوا التّعريفات المناسبة لكل منهما، وميّزوا بينها بفروق، سنذكرها بعد قليل، كما أنّنا سنتعرّف في هذا المبحث على أحوال هذه الياءات أثناء ورودها في القرآن الكريم.

المطلب الأول: مفهوم ياءات الإضافة وإعرابها

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة مفهوم ياءات الإضافة

أوّلًا: تعريف ياءات الإضافة: لغة: الإضافة: ضمّ شيء إلى شيء، ومنه الإضافة في اصطلاح النّحاة، لأنّ الأوّل منضمّ للثّاني ليكتسب منه التّعريف أو التّخصيص، فالإضافة تكون للملك كـ " **غلامُ زيدٍ** "، والاختصاص كـ: " **حصيرُ المسجدِ** "، ومجازيّة كـ: " **دارُ زيدٍ** " لما يسكنها بالأجرة لا بالملك[1].

ثانيًا: تعريف ياءات الإضافة اصطلاحًا: هي ياء المتكلم، بها تكون متصلة بالاسم والفعل والحرف نحو: (**عذابي – ليبلوني – إني – ولي**)، فهي تارة مجرورة المحل، وتارة منصوبة المحل[2]

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة إعراب ياءات الإضافة

ثم قرّب الشّاطبيّ مفهومها لطالب العلم بالقياس على غيرها في كتابه الماتع الموسوم بـ: " **حرز الأماني ووجه التهاني**" قائلا:

[1] التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، مرجع سابق، ص 54.

[2] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، مرجع سابق، 1\282.

وَلكِنَّهَا كالهَاءِ وَالكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرى لِلهَاءِ وَالكَافِ مَدْخَلا

أي أنها كهاء الضّمير وكافه كل لفظ تليه ياء الإضافة أي كل موضع تدخل فيه فإنه يصحّ دخول الهاء والكاف فيه مكانها فتقول في "**ضَيْفِي**"، و"**يَحْزُنُنِي**"، و"**إِنِّي**"، و "**لي** ": " **ضيفه**"، و"**يَحْزُنُه**"، و"**إِنَّهُ**"، و"**لَهُ**"، و"**ضيفك**"، و"**يَحْزُنْكَ**"، و"**إِنَّكَ**"، و"**لك**"[1]، وليتضح معناها للقارئ أكثر، وليكون التّعريف جامعًا مانعًا، نستطيع أن نقول في تعريفها: " أنّها الياء الزّائدة الدّالة على المتكلّم، بقولهم: «الزّائدة» خرجت الياء الأصلية نحو: «**وإن أدري**» في قوله ﷻ: ﴿ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾[سورة الأنبياء: 109] وخرج بقولهم: "**الدّالة على المتكلّم**" الياء في جمع المذكّر السّالم نحو: ياء "**حاضري** المسجد الحرام" من قوله ﷻ: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾ ﴾[سورة البقرة: 196]، وخرج أيضا الياء في نحو: "**فكلي واشربي**" من قوله ﷻ: ﴿ فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا ۖ ﴿٢٦﴾ ﴾[سورة مريم: 26]، وذلك لدلالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلّم[2]، وبذلك تكون " **ياء الإضافة** " قد تميّزت على غيرها من الياءات التي قد تختلط معها، فإذا لم يلتفت معلّم التّجويد لهذا التّعريف الشّامل، ولم يرفع به رأسا، فإنّه سيقع حتمًا في أخطاء، فيكون سببا في خلط معلومات المتعلّمين، وهذا حسب تقديرنا والله أعلم.

المطلب الثاني: مفهوم ياءات الزّوائد وإعرابها

الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة مفهوم ياءات الزّوائد

أوّلًا: تعريف ياءات الزّوائد: لغة: الزّيادة: استحداث أمر لم يكن في موجود الشيء، قاله الحرالي: وقال الرّاغب: أن ينضمّ إلى ما عليه الشّيء في نفسه شيء آخر، وذلك قد تكون تارة مذمومة

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، مرجع سابق، ص 284.

[2] الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، مرجع سابق،1\383.

كالزيادة على الكفاية، كزائد الأصابع أو قوائم الدّابة، وقد تكون محمودة نحو: قوله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٌۖ ﴿٢٦﴾﴾[يونس: 26]، وهي النظر إلى وجه الله تعالى [1].

ثانيًا: تعريف ياءات الزّوائد اصطلاحًا: هي هنا ياء متطرّفة زائدة في التّلاوة على رسم المصاحف العثمانية، وتكون في الأسماء نحو: (**الداع والجوار**) وفي الأفعال نحو: (**يأت ويسر**)، وهي في هذا وشبهه لام الكلمة[2]، ولا تلحق الحروف بأيّ وجه من الوجوه، وهذا فرق من الفروق الرئيسيّة بينها وبين ياءات الإضافة كما ستراه معنا لاحقًا بإذن الله. وإن شئت فقل: هي الياءات التي تكون في أواخر الكلم، سُمِّيَت الزوائد لزيادتها في القراءة على الكتابة، ولأنّها زِيدَتْ على الرّسم، وتكون في الأسماء والأفعال ولا تكون في الحروف، نحو قوله: ﷻ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴿١٨٦﴾﴾[البقرة:186]، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل ﴿٢٠﴾﴾ [سورة آل عمران: 20]، و﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: 46] و﴿يَوۡمَ يَأۡتِ ﴿١٠٥﴾﴾[هود: 105]، و﴿وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [إبراهيم:14]و﴿دُعَآءِ ﴿٤٠﴾﴾[إبراهيم: 40]، وقد نظم أبو شامة[3]سبب تسميتها بالياءات الزّوائد في كتابه الموسوم بـ: " **إبراز المعاني من حرز الأماني**" فقال –رحمه الله –:

---

[1] التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، (ط:1؛ القاهرة: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت، 1410هـ-1990م)، ص 188.

[2] إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي. تحقيق: أنس مهرة، (ط:3؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 2006م -1427هـ)، ص 152.

[3] عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، العلامة ذو الفنون شهاب الدين، أبو القاسم، القدسي الأَصل الدمشقي الشافعي، الفقيه المقرئ النحوي، ولد بدمشق في إحدى الربيعين سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وقرأ القراءات على الشيخ علم الدين السخاوي، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز، وغيره، توفي المذكور في تاسع شهر رمضان سنة خمس وستين وستمائة، انظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين. تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، ج7 (لا.ط؛ مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت)، ص164-166.

وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمّى زَوَائِدًا لأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المصَاحِفِ مَعْزِلا

أي: إنّما سُمِّيَت زوائدُ؛ لأنّها زادت على رسم المصحف عند من أثبتها، والمعزل ههنا مصدر بمعنى العزل كالمرجع؛ أي لأنّ كنّ ذوات عزل؛ أي إنهن عزلن عن الرّسم فلم تكتب لهنّ صورة[1].

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة إعراب ياءات الزّوائد

وهذه الياءات وإن اتفقت في أنّها كلّها من الزّوائد، إلّا أنّ سبب الحذف مختلف من ياء إلى أخرى، فهذه الياءاتُ من نحو (**نَبْغِ**) حذفت لأن الكسرة دلَّتْ على الياء، فحذفت الياء لثقلها، وليس الوجه عند النحويين حَذْفها، وهناك ياءات أخرى الحذف لها ليس مردّه الثقل أو دلالة الكسرة عليها، وهذا كقوله ﷻ: ﴿ **وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ** ﴿٤﴾ ﴾ [سورة الفجر: 4] ، فحذفت الياء؛ لأنّها رَأسُ آية، ورُؤُوس الآي الحذف جائز فيها كما يجوز في آخر الأبيات [2].

ونعود للمثال الموجود في سورة البقرة فلربما ندرك جيّدا حاجة معلّم التجويد لمعرفة حكم "الياءات الزّوائد" وإعرابها، وهو قوله ﷻ: ﴿ **أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ** ﴿١٨٦﴾ ﴾[البقرة: 186]، فالدّاع: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة، وقد تثبت هذه الياء في غير القرءان، أو في القرءان في غير هذه الآية، وذلك للخلاف الموجود بين القرّاء حولها [3]، ولكن هذا الإعراب طبعا خاص بالقرءان الكريم، وفي هذا الموضع وما شابهه؛ لأنّ القراءة سنّة متبعة.

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (لا.ط؛ مصر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، د.ت)، ص 305

[2] ينظر: معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ج2 (ط:1؛ بيروت: عالم الكتب، 1408 هـ -1988 م)، ص125.

[3] قال الشاطبي في "حرز الأماني" ص 65:

وتثبت في الحالين درا لوامعا بخلف وأولى النمل حمزة كملا

"وقد جرت عادة القرّاء على إسقاط الياء من الداع ودعاني؛ لأنها لم تثبت لها صورة عندهم في المصحف، فمن القرّاء من أسقطها تبعا للرّسم وقفا ووصلا، ومنهم من أثبتها في الحين، ومنهم من أثبتها وصلا وحذفها وقفا"[1]. وحكى ابن قتيبة [2] أنّ إثباتها لغة أهل الحجاز ثم الإثبات في "**الداعي**" و "**الجواري**" مما الياء فيه لام الفعل، وفيه الألف واللام أحسن عند أهل العربية من الحذف إلا في الفواصل والقوافي، فالحذف أحسن وكذا الياء التي هي لام الفعل نحو (**نبغي** – و – **يأتي**) إثباتها أحسن من حذفها[3]، في قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ ﴿٩٧﴾﴾[الإسراء: 97] حُذِفَت الياء من الخطّ؛ لأنّها كانت محذوفة قبل دخول الألف واللّام، والألف واللّام لا يغيّران شيئا عن حاله إلّا أنّ الاختيار إثبات الياء لأنّ التنوين قد زال، قال أبو جعفر[4]: وسمعت

[1] إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ج1 (ط:4؛ سورية: دار الإرشاد للشؤون الجامعية–حمص، 1415 هـ)، ص269.

[2] عبد الله بن مسلم ابن قُتيبة الدينوري النَّحوي اللّغوي الكاتب، نزيل بغداد، المتوفى ببغداد سنة ست وسبعين ومائتين، عن خمسين سنة، ان رأسًا في العربية واللغة والأخبار وأعلم الناس، ثقةً، دَيّنًا، فاضلًا ولي قضاء الدينور وحَدَّث عن إسحق بن رَاهَوَيه وأبي حاتم السِّجِسْتَاني، صنَّف "آداب القرآن" و" [تأويل] مختلف الحديث" و"جامع النحو" و"كتاب الخيل" و"ديوان الكتَّاب" وغيرها من المصنّفات، انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، مرجع سابق، 2\233.

[3] إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، مرجع سابق، 1\305.

[4] أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادىّ أبو جعفر النحّاس النحوىّ المصرىّ، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن. رحل إلى العراق، وسمع من الزجّاج، وأخذ عنه النحو وأكثر، وسمع من جماعة ممّن كان بالعراق فى ذلك الأوان، كابن الأنبارىّ ونفطويه وأمثالهما، وله سماع كثير عن علىّ بن سليمان الأخفش وغيره، توفي ثلاثمائة وثمانية وثلاثون، انظر: إنباه الرواة عن أنباه النّحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، مرجع سابق، 1\136.

علي بن سليمان[1] يقول: سمعت محمد بن يزيد[2] يقول: لا يجوز مثل هذا إلا بإثبات الياء، والصّواب عنده ألّا يقف عليه، وأن يصله بالياء، حتّى يكون متابعا للقراء وأهل العربية[3]، وقد أشرنا إلى ذلك آنفا، ولكنّه من الجميل الذي يحسن إعادته وتكراره.

المطلب الثالث: الفرق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد

الفرع الأوّل: احتياجه للتّمييز بين ياءات الإضافة وياءات الزّوائد

ويفيد معلم التجويد التفريق بين ياءات الإضافة، وياءات الزوائد في حكم قراءة كلّ منهما، وما يحذف منها، وما يثبت وصلا ووقفا، ولن يتأتّى له ذلك حتى يدرك العلامات الّتي بها يميّز بينهما، وقد فرّق العلماء بين ياءات الزّوائد، وياءات الإضافة بفروق ثلاثة[4] نذكرها فيما يلي:

الأوّل: أنّ ياءات الإضافة ثابتة في رسم المصاحف بخلاف ياءات الزّوائد.

الثاني: أنّ ياءات الإضافة زائدة على الكلمة، فلا تكون لامًا لها أبدا، فهي كهاء الضّمير

---

[1] علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش النحوي سمع أبوي العباس ثعلبا والمبرد وفضلا اليزيدي وأبا العيناء الضرير روى عنه علي بن هارون القرمسيني وأبو عبيد الله المرزباني والمعافى بن زكريا الجريري وكان ثقة بلغني عن أبي الفتح عبيد الله بن احمد النحوي قال توفي أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش في ذي القعدة سنة خمس عشرة وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ج11 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1417 ه)، ص433.

[2] المبرد، إمام النحو، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الازدي، البصري، النحوي، الاخباري، "صاحب الكامل " أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه: أبو بكر الخرائطي، ونفطويه، وأبو سهل القطان، مات المبرد في أول سنة ست وثمانين ومئتين. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، 13\576.

[3] إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ج2 (ط:1؛ بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1421 ه)، ص285.

[4] البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ج1 (لا.ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت)، ص28.

وكافه، وياءات الزّوائد تكون أصليّة وزائدة، فتجيء لامًا للكلمة نحو: يسرِ، ويوم يأتِ، والداعِ والمنادِ.

الثّالث: أنّ الخلاف في ياء الإضافة دائر بين الفتح والإسكان؛ وفي الزّوائد دائر بين الحذف والإثبات.

الفرع الثّاني: فوائد يجنيها معلّم التّجويد من التّفريق بين ياءات الإضافة وياءات الزّوائد

وكما أشرنا آنفا فإنّ حاجة معلّم التّجويد للتّمييز بين هذه الياءات تظهر ملحّةً؛ ليستطيع إفهام طلّابه كيفية قراءتها أثناء الوصل والوقف، وأثناء حذفها وإثباتها، ومتى يفتحها؟ ومتى يسكّنها؟ وهذا لا يتأتّى له إلّا إذا كان عارفا بموقع الياء من الإعراب؛ فياء المتكلّم التي تُعرَبُ مضافًا إليه، ليست كالياء الزّائدة على رسم المصحف، والّتي لم نقف على من أعربها، والياء الزّائدة المحذوفة تارة والثّابتة تارة أخرى،ء ليست نفسها الياء التي حُذِفت بسبب الجزم؛ وإن اتّفقتا في الحذف من الرّسم أحيانًا، فإنّ الأخيرة محذوفة على الدّوام لموقعها الإعرابيّ داخل السّياق القرءاني للآيات، فالياءات يحذفن في الأمر والنهي وجواب الأمر والجزاء وجواب الجزاء، وما ينسق على الجزاء وجوابه، وما جاء بعد " **لم وألما وأفلم وأفلما**"، فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ﴿٢٨٣﴾﴾ [البقرة: 283] تقف عليه (**وليتق**) بلا ياء؛ لأنه في موضع جزم بلام الأمر. . . [1]، وجميع ماذكرنا له علاقة بالعلم الضّروريّ، والقدر اللّازم الّذي ينبغي لمعلّم التّجويد الإحاطة به، وإن لم يحط علما بكلّ المسائل النّحويّة، فلابدّ من إحاطته بقدر مستحبّ لمثله.

[1] إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، مرجع سابق، 1\222.

المبحث السّادس:

ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب الوقف والابتداء

المطلب الأول: ما يحتاجه في معرفة الوقف والابتداء

المطلب الثاني: ما يحتاجه في معرفة الوقوف على أواخر الكلم

المبحث السّادس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب الوقف والابتداء

فهذه المسألة بالذّات، قد وجدت عناية كبيرة من علماء القراءات والتّجويد؛ لأهميّتها العظيمة، ولفوائدها الجسيمة، كيف لا وقد تعلّقت بأشرف العلوم، وأنبل مطلوب، وهو تجويد القرءان، وفهم معانيه، ودلالة ألفاظه وتحليل سياقاته المختلفة، وإبراز وجوه الإعجاز فيه، وكل ذلك لا يمكن الوصول إلى كنهه إلّا بمعرفة هذه المسألة، وولوج هذا الباب ألا وهو " **الوقف والابتداء** "، وهو جانب مهمّ في أداء العبارة القرآنية، فهو يوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لآي القرآن الكريم؟ بما يتفق مع وجوه التفسير، واستقامة المعنى، وصحّة اللّغة، وما تقتضيه علومها من نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ؟ حتّى يستتمّ القارئ الغرض كلّه من قراءته، فلا يخرج على وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة، ولا يخالف وجوه اللغة، وسبل أدائها التي تُعين على أداء ذلك التفسير والمعنى، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن؛ ألا وهو الفهم والإدراك[1].

فماهو الوقف والابتداء يا ترى؟

المطلب الأول: ما يحتاجه في معرفة الوقف والابتداء

الفرع الأوّل: ما يحتاجه من معرفة الوقف

أوّلًا: تعريف الوقف: لغة: الوقف لغة هو الحبس والكف ووقف الشيء حبسه،؛ وقد وردت مادة وقف في القرآن والسنة، أما القرآن فقال ﷻ: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[الصافات:

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي. تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، ج1 (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ -2002 م)، ص08.

24]؛ أمّا السّنّة فما رواه التّرمذي عن فعل رسول الله ﷺعن قراءة القرآن: **"ولا يمرّ بآية عذاب إلّا وقف يتعوّذ"**[1].

ثانيًا: تعريف الوقف اصطلاحا: هو علم يعرف به كيفية أداء قراءة القرآن بالوقف على المواضع الّتي تتمّ عندها المعاني، والابتداء من مواضع تستقيم معها المعاني، وتتفق مع وجوه التفسير، وصحّة اللّغة، وما تفتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، بحيث لا يخرج القارئ على وجه مناسب من التفسير، ولا يخالف وجوه اللغة، وسبل أدائها[2].

الفرع الثّاني: ما يحتاجه من معرفة الابتداء.

أوّلاً: تعريف الابتداء: لغة: تقديم الشّيء على غيره ضربا من التّقديم كما قاله الرّاغب، أي فيطلق على ما قبل المقصود، فيشمل الحمد بعد البسملة، والابتداء في الشّعر: أوّل جزء من المصراع الثّاني، وفي النّحو: تعرية الاسم عن العوامل اللّفظيّة للإسناد[3]، وهذا الأخير لايغنينا عن التّعريف الاصطلاحي للابتداء.

ثانياً: تعريف الابتداء: اصطلاحاً: الابتداء هو الشّروع في القراءة، سواء كان بعد قَطْعٍ وانْصِرافٍ عنها أو بعد وقف، فإذا كان بعد قطع، فلا بدّ فيه من مراعاة أحكام الاستعاذة والبسملة، وأمّا إذا كان بعد وقف، فلا حاجة إلى ملاحظة ذلك؛ لأنّ الوقف إنما هو للاستراحة، وأخذ النَّفَس فقط، وقال الإمام ابن الجزري: "الابتداء لا يكون إلا اختياريًّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بكلام مستقلّ في المعنى موفٍّ بالمقصود"[4].

---

[1] الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، عزت شحاته كرار محمد، (ط:1؛ القاهرة: مؤسسة المختار، 1424 هـ - 2003 م)، ص 16.

[2] المرجع السابق، ص16.

[3] التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، مرجع سابق، ص 35.

[4] غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، (ط: 7؛ القاهرة: لا.ن، د.ت)، ص333-334.

ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف. وينبغي له أيضًا أن يعرف ما يُوقف عليه بالياء والواو والألف وما يحذف منه لعلة أوجبت ذلك فلا يجوز إثباتهن من أجلها[1].

الفرع الثّالث: ما يحتاجه من كتب في الوقف والابتداء

والمكتبة الاسلاميّة، وإن شئت فقل القرءانيّة غنيّة جدّا بكتب مختلفة، جعلت من هذه المسألة (الوقف والابتداء) أرضا خصبة لعناوين كتب عدّة تحمل هذا الاسم، وهذا كلّه يبرز أهميّة هذه المسألة، ودونكه بعض هذه العناوين الّتي تمكّن القارئ الكريم من التّوسّع في هذا الباب ليستفيد، وهي من شأنها أن تفتح المجال لكل مستزيد، فلعلّنا نذكر أهمّ ما وقفنا عليه منها، وهي كالتّالي:

_ الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لصاحبه: أَبي جَعْفَر مُحَمَّد بن سَعْدَان الكوفي النّحويّ المقرئ الضَّرِير (ت: 231 ه).

_ إيضاح الوقف والابتداء، لصاحبه: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: 328ه).

_ فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآيات، لصاحبه: عبد الله علي الميموني.

_ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت: 1100ه).

_ المكتفي في الوقف والابتدا، لمؤلّفه: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444ه)، وغيرها من الكتب الفريدة والمفيدة، والنّافعة في بابها.

الفرع الرابع: احتياجه لمعرفة أهميّة الوقف والابتداء

[1] إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، مرجع سابق، 1\108.

وممّا يدلّ على أهميّة الوقف والابتداء ما صحّ عن النبي ﷺ أنه عند ما سمع رجلا يخطب ويقول: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ "[1]، وكأنّ قول النبي ﷺ: **"بئس خطيب القوم أنت، قل: من يطع الله ورسوله فقد رشد"** مرشدا ومعلّما للخطيب بأن لا يقف على " **يعصهما** " ثمّ لا بأس أن يبدأ فيقل: "**ومن يعصهما فقد غوى**"، وإن قيل فيها غير ذلك من إرشاده للتّأدّب كقولهم: " أن ترك جمعهما في ضمير واحد على وجه الأدب، وأنه إنما أنكر على الخطيب ذلك تنبيها على دقائق الكلام ولأنه قد لا يكون عنده من المعرفة بتعظيم الله تعالى ما يعلمه – صلى الله عليه وسلم – من عظمته وجلاله والله أعلم [2].

فهذا الخبر يدلّ دلالة واضحة على أهميّة الوقف والابتداء، لصحّة المعنى إذ لا يجمع بين من أطاع، ومن عصى في حكم واحد، وإذا كان عدم معرفة الوقف والابتداء مستقبحًا في سائر الكلام، فهو في كلام الله تعالى أشدّ قبحا، وتجنّبه أولى[3].

المطلب الثاني: ما يحتاجه في معرفة الوقوف على أواخر الكلم

الفرع الأوّل: احتياجه لتعلّم الوقوف على أواخر الكلم وفائدة ذلك

[1] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، المشهور بـ "صحيح مسلم " رقم (870)، باب: تخفيف الصّلاة والخطبة، 2\594.

[2] طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، ج2 (ط:1؛ مصر: الطبعة المصرية القديمة، د.ت)، ص24.

[3] الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن، مرجع سابق، 1\114.

قال ابن الأنباري [1]-رحمه الله -: "من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلَّا بمعرفة الفواصل، فهذا أدلّ دليل على وجوب تعلّمه وتعليمه"[2]، قلنا: ويكون أوكد للوجوب لمن تحمّل مشقّةَ تعليم التّجويد وعناءَها، فلابدّ من تعليم الطّلّاب الوقوف والابتداء كتعليمهم آي القرءان وتدريبهم على ترتيله وتجويده، فتعلّم هذا الباب لايقلّ أهميّة على تعلّم القرءان، لهذا قال النحّاس- رحمه الله-: فهذا يدلّ على أنّهم كانوا يتعلّمون الوقوف كما يتعلّمون القرآن، حتى قال بعضهم: إن معرفته تُظْهِر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة، كما لو وقف على قوله ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ ﴿٦٨﴾﴾[القصص: 68]؛ فالوقف على «يختار» هو مذهب أهل السنة؛ لنفي اختيار الخلق لاختيار الحق؛ فليس لأحد أن يختار، بل الخيرة لله تعالى، أخرج هذا الأثر البيهقي في سننه، وقال علي ﷺ في قوله ﷻ : ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾﴾[المزمل: 4]: الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف [3].

الفرع الثّاني: احتياجه إلى معرفة أقسام الوقف

والوقف ثلاثة أقسام[4]:

---

[1] محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. أخذ عن أبيه وثعلب وطائفة، وعنه الدارقطني وغيره، ولد في الأنبار (على الفرات)، وتوفي ببغداد، انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مرجع سابق، 18/ 306 -313، والكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، عز الدين ابن الأثير. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ج8 (ط:1؛ لبنان: دار الكتاب العربي-بيروت، 1417هـ / 1997م)، ص 118، وتذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ، ابن المِبْرَد الحنبلي. تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ج3 (ط:1؛ سوريا: دار النوادر، 1432 هـ -2011 م)، ص57 .

[2] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، مرجع سابق، 1\13.

[3] ينظر: المرجع نفسه، 1\13.

[4] ينظر: بغية المستفيد في علم التجويد، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق ابن بَلْبَان الحنبلي. تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية، (ط:1؛ لبنان: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1422 هـ -2001 م)، ص 52-53.

اختباري: بالباء الموحدة ومتعلّقه الرّسم لبيان المقطوع من الموصول، والثّابت من المحذوف، والمجرور من المربوط. **واضطراري:** ومتعلقه ضِيْق النفس والعيّ. **واختياري:** بالياء المثناة تحت، وهو المقصود هنا، وهذا إما قبيح أوغيره؛ لأنَّ اللفظ الموقوف عليه إما أن يستقلَّ بمعنًى أو لا، الثاني القبيحِ.

الأوَّل: ثلاثة أقسام[1]:

القسم الأول: التام: فالوقف التام هو الذى يفصل بين عبارتين، لا علاقة لأحدهما بالأخرى، لا في اللفظ، ولا في المعنى؛ لأن العبارة الأولى تامة، وتستغنى بنفسها عن العبارة الثانية في تمام معناها ومثالها قوله ﷻ : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾[البقرة: 5]، **والقسم الثانى:** الكافي: هو الذى يفصل بين عبارتين لا تعلق بينهما في اللفظ، فكل منهما جملة مفيدة في لفظها، وإن كان هناك تعلّق بالمعنى العام، وسياق الكلام، ومثالهما قوله ﷻ: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ ثم نبدأ بقوله ﷻ: ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾، وهذا النوع وهو الوقف الكافي يكثر في الفواصل، **والقسم الثالث:** الحسن: هو الذى يفصل بين عبارتين تتّصل كلّ منهما في اللّفظ، وفي سياق الموضوع، غير أنّ الجملة الأولى مفيدة بنفسها؛ أمّا الثّانية فهى غير مفيدة بنفسها، ولا يتمّ معناها إلا بالرّبط بالجملة الأولى، لوجود الرّابط اللّفظىّ. مثاله قوله ﷻ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾ [الفاتحة: 2] الوقف على الحمد لله حسن؛ لأنها جملة مفيدة بذاتها؛ أمّا الابتداء بربّ العالمين لا يحسن لوجود الرّابط اللّفظيّ؛ لأنّ كلمة (رب) صفة، والموصوف هو (الله)، فلا يمكن الفصل بين الصّفة والموصوف، فيجب على القارئ إن فصل وأراد الابتداء بالثانية، عليه إعادة الجملة الأولى، فهذا النوع من الوقف يحسن الوقوف عليه، ولا

[1] ينظر: النشر، ابن الجزري، مرجع سابق، 1/ 227-228، والوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، عزت شحاته كرار محمد، مرجع سابق، ص 20.

يحسن الابتداء بما بعده، وبهذا التّقسيم لا يبقى إلّا الوقف القبيح، وهو في مصطلحهم لا يجوز الوقف عليه، ولا الابتداء بما بعده[1].

"فإذا علمت هذا فاعلم أنّ الكلام على الوقف والابتداء ينحصر في بابين **الأوّل**: معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، ومرجع هذا إلى فهم المعنى، ومراعاة الأحكام النّحويّة، فلا يوقف على العامل دون المعمول ولا المعمول دون العامل، وسواء كان العامل اسمًا ام فعلًا ام حرفًا، وسواء كان المعمول مرفوعًا أم منصوبًا أم مخفوضاً، عمدة أو فضلة، متحدا أو متعددا، ولا على الموصول دون صلته، ولا على ما له جواب دون جوابه، ولا على المستثنى منه قبل المستثنى، ولا على المتبوع دون التابع، ولا على ما يستفهم به دون ما يستفهم عنه، ولا على ما أُشير به دون ما أشير إليه، ولا على الحكاية دون المحكي، ولا على القسم دون المقسم به، وغير ذلك مما لا يتمُّ المعنى إلا به. . . و**الثاني**: معرفة كيفية الوقف من جهة التلفظ بآخر الكلمة بالسكون أو الاشمام[2] أو الرَّوْم[3] أو الحذف والاثبات، وتفخيم الراءات وترقيقها، وغير ذلك مما اتفق عليه القراء أو اختلفوا فيه، وجرى عمل كثيرُ منهم بإيراد الأول بالتأليف، والثاني يجعلونه بابا في كتب القراءات وقلّ من جمع بين البابين في كتابه[4]، فهذا كلّه للمحافظة على حلاوة القرءان وطلاوته أثناء التّلاوة؛

---

[1] شرح طيبة النشر في القراءات، محمد محمد محمد سالم المحيسن، مرجع سابق، ص 40.

[2] الإشمام: هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بالشفتين بإثر انقطاع الصوت على الحرف ساكنًا، هذا على اصطلاح البصريين، وحكى عن الكوفيين أنهم يسمون الإشارة بالشفتين رومًا، لأنك تقول: رمت فعل كذا إذا تعرضت له ولم تفعله، فكذلك إذا أشرت بشفتيك من غير نطق، ويسمون النطق ببعض الحركة إشماما كما تقول شممت رائحة كذا إذا أدركت رائحته، فكأنك أدركت جزءًا منه، فكذلك إذا جعلت في الحرف شيئًا يسيرًا من لفظ الحركة. انظر: الدر النثير والعذب النمير، مرجع سابق، 4\131-132.

[3] الرَّوْم: هو عبارة عن النطق ببعض الحركة، وإن شئت قلت: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها كما قال الحافظ. انظر: الدر النثير والعذب النمير، مرجع سابق، 4\131.

[4] تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي. تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، (لا.ط؛ لا.م: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، د.ت)، ص 130.

لأنّ القرآن كلام الله البديع الّذي يؤثّر على القلوب فتخشع له، وتترقرق منه العيون، فتنكسر بسببه الجفون، وهذا كلّه لجمال نظمه، فأعجز أهل الفصاحة من العرب أن يأتوا بمثله، ولعلّ هذا عين ما قصده الجرجاني[1] –رحمه الله– حينما تحدّث عن نظريّة النّظم قائلا: ". . . وكنَّا قد علمنا أنْ ليس النظمُ شيئاً غيرَ توخّي معاني النّحو وأحكامِه فيما بينَ الكلمِ، وأنَّا إنْ بقينا الدهرَ نُجهدُ أفكارَنا حتى نعلمَ للكلم المفردةِ سِلْكاً ينظمها، وجامعاً يجمعُ شملَها ويؤلِّفها، ويجعل بعضَها بسببٍ من بعضٍ غيرَ توخّي معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كلُّ محالٍ دونه [2]، فتجدنا قد حشرنا تعريف هذا الإمام للنظم لإبراز الإعجاز في القرءان؛ لأنّه إذا لم يحترم التّالي لكتاب الله الوقف والابتداء، فإنّه سوف يهمل المعاني التي يجب أن يتوخّاها إذا لم يكمل الجمل بأركانها الرئيسيّة، ولم يحترم توخّي معاني النّحو، فتجده مثلا يقف على الفاعل والفعل متعدي إلى المفعول، أويقف على الفعل ويبدأ بالفاعل أو يبدأ بالمفعول. . . إلى آخر ذلك، مما لا يتمّ به المعنى، أو يستحال به إلى معنى آخر غير مقصود، بل ومنبوذ، لا تقبله الفطر السّليمة.

وللوقف والابتداء علاقة بحذف بعض الحروف وخاصّة الياء في الأسماء المنقوصة، وكذلك

[1] عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الشافعي النحوي، قال الشيخ اليافعي: (وكلامه في المعاني والبيان يدل على جلالته وتحقيقه، وديانته وتوفيقه)، من شيوخه: أبو الحسين محمد بن حسين بن محمد بن حسين بن عبد الوارث الفارسي النحوي، ومن تلاميذه: أبو العباس أحمد بن عبد الله المهاباذي الضَّرير النَّحوي، مات سنة إحدى وسبعين–وقيل: أربع وسبعين–وأربع مائة، انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مرجع سابق ص 1\162 و3\132، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب الحضرمي. تحقيق: بو جمعة مكري وخالد زواري، ج3(ط:1؛ جدة: دار المنهاج، 1428 هـ – 2008 م)، ص462.

[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د.محمد التنجي، (ط:1؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1995م)، ص293.

قلب بعض الحروف إلى حروف أخرى أثناء الوقف عليها، حيث قال ابن هشام الأنصاري[1] في كتابه الممتع الموسوم بـ " شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ": بَاب الْوَقْف فِي الْأَفْصَح على نَحْو رَحْمَة بِالْهَاءِ وعَلى مسلمات بِالتَّاءِ، جاء في الشّرح: إذا وقف على مَا فِيهِ تَاء التَّأْنِيث فَإِن كَانَت سَاكِنة لم تَتَغَيَّر نَحْو قَامَتْ وَقَعَدتْ، وَإِن كَانَت متحركة؛ فإمَّا أَن تكون الْكَلِمَة جمعا بِالْألف وَالتَّاء أَولا، فَإِن لم تكن كَذَلِك، فالأفصح الْوَقْف بإبدالها هَاء، تَقول:

"**هَذِه رَحْمَة**"، وَهَذِه شَجَرَة وبعضهم يقف بِالتَّاءِ[2].

الفرع الثّالث: ما يحتاجه من علمي النّحو والصّرف للوقوف على أواخر الكلم

في هذا الفرع قد يحسن بنا نقل كلام ابن هشام حين قال في نفس المصدر وهو يتناول الوقف، وما يحسن منه: ". . . وعلى نحو قاضٍ رفعًا وجرًّا بالحذف ونحو القاضي فيهما بالإثبات، وجاء في شرحه على تصنيفه: "إذا وقفت على المنقوص، وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها فإمّا أن يكون منوّنا أو لا؛ فإن كان منوّنا، فالأفصح الوقف عليه رفعًا وجرًّا بالحذف، تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على هاد و ووال و واق من قوله تعالى: " **ولكل قوم هادي**"، " **وما لهم من دونه من والي**"، " **وما لهم**

[1] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية، ولد عام 708هـ بمصر، درس على ابن المرحل وابن السراج والتاج التبريزي وغيرهم، قال ابن حجر العسقلاني: "أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم. وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، انظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 4\146-147، ومعجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، ج1 (ط:3؛ بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1409 هـ -1988 م)، ص330-331.

[2] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط:11؛ القاهرة: لا.ن، 1383هـ)، ص 325.

من الله من واقي"، وإن كان غير منوّنٍ [1] فالأفصح الوقف عليه رفعًا وجرًّا بالإثبات كقولك: **هذا القاضي، ومررت بالقاضي**، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على المتعال و التلاق في قوله تعالى: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ٩﴾ [الرعد: 9] و ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ١٥﴾ [غافر: 15] [2]، وقد جاء في الشرح كذلك قول ابن هشام حول المنقوص إن كان منصوبا: " . . . وَجب فِي الْوَقْف إِثْبَات يائه، فَإِن كَانَ منونا أبدل من تنوينه ألف كَقَوْلِه: **تَعَالَى رَبنَا إننا سمعنَا مناديا**، وَإِن كَانَ غير منون وقف على الْيَاء كَقَوْلِه تَعَالَى: **كلّا إذا بلغت التراقي** [3]، ثمّ تطرّق ابن هشام في شرحه لقطر النّدى وبلّ الصّدى لتحويل بعض الحروف كالنون السّاكنة إلى ألف في بعض الأحيان، وهذا نحو: " **إذًا، و لنسفعًا، ورأيت زيدًا** "عند الوقف عليها طبعا، فقال –رحمه الله –: " يجب فِي الْوَقْف قلب النُّون الساكنة الْفَا فِي ثَلَاث مسَائِل إِحْدَاهَا إِذا هَذَا هُوَ الصَّحِيح وَجزم ابْن عُصْفُور [4]فِي شرح الْجمل بِأَنَّهُ يُوقف عَلَيْهَا بالنُّون، وَبنى على ذَلِك أَنَّهَا تكْتب بالنُّون، وَلَيْسَ كَمَا ذكر، وَلَا يخْتَلف الْقُرَّاء فِي الْوَقْف على نَحْو: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ٢٠﴾[الكهف: 20] أَنه بِالْألف الثَّانِيَة، نون التوكيد الْخَفِيفَة الْوَاقِعَة بعد الفتحة ،كَقَوْلِه تَعَالَى: " **لنسفعا وليكونا**" وقف الْجَمِيع عَلَيْهَا بِالْألف[5].

والخلاصة التي توصّلنا إليها في بحثنا لهذا المطلب، والنّتيجة التي لمسناها وهي جليّة، ورأيناها عيانا في بحثنا لهذه المسألة هي: أنّه يتعيّن على معلّم التّجويد تعلّم هذه المسألة " **الوقف والابتداء**

---

[1] يقصد المعرّف بـ" ال " أو المعرّف بالإضافة؛ لأنّ التنوين لا يجتمع معهما، والله أعلم.

[2] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، مرجع سابق، ص 326.

[3] المرجع نفسه، ص 327.

[4] علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه المقرب في النحو والممتع في التصريف، والمفتاح والسالف والعذار وشرح الجمل وشرح المتنبي وسرقات الشعراء وشرح الحماسة. ولد بإشبيلية عام 597هـ، وتوفي بتونس سنة 669هـ. انظر: الأعلام، للزركلي، مرجع سابق، 5\27.

[5] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، مرجع سابق، ص 327.

" من جهة النّحو حتّى لا يحرج نفسه بالوقوع في أخطاء مع طلبته أثناء أخذهم لعلم التّجويد، فيكون سببا رئيسا وراء ذهاب حلاوة القرءان وطلاوته، ورونق القراءة وجمالها إذا ما أهمل المعلّم ومن ورائه المتعلّم ضوابط وقواعد الوقوف والابتداء، فيعجز أن يكون مثل الوليد بن المغيرة لما سمع النبيّ ﷺيقرأ قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴿٩٠﴾﴾[النحل: 90] فقال: والله؛ إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنّه ليعلو وما يُعلى، وإنّه ليحطّم ما تحته[1].

والخلاصة من ذلك كلّه أنّ باب الوقف والابتداء مهمّ لتالي القرءان الكريم، فضلا عن معلّمه، فلا بدّ من الاعتناء به، حتى يكون المعلّم حاذقا ماهرا، يمتّع طلّابه بالفواصل ابتداءً ووقوفاً.

[1] أخرجه أحمد بن حسين البيهقي ت 458هـ، شعب الإيمان. تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ج1(ط:1؛ الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1423هـ-2003م)، باب الإيمان برسل الله صلوات الله عليهم، تحت رقم: 133، ص287.

الـخـــاتـمـــة

الخاتمة :

وبعد هذه الجولة الطّيبة، والصّولة المباركة في كتب مشايخنا، وعلمائنا الأفذاذ، الذين أثروا المكتبة اللغوية عامة، والشرعية خاصة، قديما وحديثا، تاركين لنا ثروة علمية هائلة، ينهل من صفوها الناهلون، ويصدر عن ري من نميرها الواردون، فيستفيد منها طلبة العلم الباحثون، وإننا في هذا البحث لم نكن بدعا من اولئك المستفيدين من هذه الثروة التي وجدنا فيها بغيتنا، وما كان به أرقنا، وبعد البحث المستمرّ والمتواصل تقرّر عندنا بما لا يدع مجالاً للشكّ، بأنّ مسائل التجويد لم تكن يوما بمعزل عن مسائل اللغة، وخاصة النحوية منها والصرفية؛ لأن القرءان الكريم نزل بلسان عربي مبين على عادة العرب، وأسلوبها في الكلام، من تسهيل وحذف وإبدال، وفتح وإمالة وهمز وترك ... فاستفاد علماء القراءات، و التجويد أيما إفادة من علماء اللغة، وأساطينها الأفذاذ، مما جعل بعضهم يجمع بين علمي اللغة والقراءات، فكان إماما في اللغة والقراءة معا،كالكسائي، وأبي عمرو الشامي، ومما توصّلنا إليه في بحثنا الموسوم بـ: ((ما يحتاجه معلم التجويد من علمي النحو والصرف)) ولعلّه من أهمّ نتائجه:

– أنّ جميع مسائل التجويد مستفادة من علوم اللغة، وعلى رأسها علما النحو والصرف.

– إنّ مما توصّلنا إليه أن مباحث التجويد جلّها صرفيّة، وهذا ربّما راجع لكون التّجويد يعنى بدراسة الكلمات، والألفاظ صوتيًّا أكثر منها بنائيًّا.

– لا يمكن لمعلّم التّجويد الذي لم يتعلّم النّحو والصّرف أن ينجح في مهمّته النّبيلة.

ولهذا كلّه فإنّنا نوصي من تصدّى إلى هذه المهمّة من معلّمي التّجويد، فأخذوا على عاتقهم تدريس النّاس هذا العلم الشّريف، وتحمّلوا هذه الأمانة العظيمة، بأن:

– يدرس بعض أمّهات الكتب النّحوية ليكون على اطّلاع عن القاعدة التي استفاد منها علماء التجويد في تقرير الأحكام.

– يدرس بعض أمّهات الكتب الصّرفيّة؛ لأنّ كثيرا من المسائل التّجويديّة صرفيّة بحتة ولها متعلّق بأوزان الكلمة.

– يكون ملمّا بمستثنيات القاعدة التّجويديّة، والتّعليلات اللّغويّة التي تستند في أكثرها لعلمي النّحو والصّرف وقواعدهما.

– يحاول إيجاد العلاقة بين التّجويد، والقاعدة النّحوية أو الصّرفية ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ليدرّب طلّابه على التّحليل والاستنباط.

– يجتهد الباحثون من أهل الاختصاص في تأليف مُؤَلَّف في هذا الموضوع، لعلّه يكون مادّة جاهزة في متناول معلّمي التجويد، يُسَهِّلُ عليهم الرجوع إليها والاستفادة منها.

وفي الختام فإنّ هذا العمل مجهود بشري يعتريه ما يعتريه من نقص، ووقوع في أخطاء تصغر أحيانا، وتكبر حينا آخر، فما كان فيه من صواب فمن توفيقه عزّ وجلّ، وما كان فيه من زلل فمن أنفسنا والشّيطان، والله ورسوله بريئان منه.

فلا يسعنا في الأخير إلّا أن ندعو الله سبحانه وتعالى بأن نكون قد وُفِّقنا إلى حدّ ما، وجعل الصّواب حليفنا، وأن يتجاوز عنّا، ويغفر لنا تقصيرنا وتفريطنا، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم، وينفعنا به وإخواننا المسلمين، وأن يجعله حجة لنا يوم الدين، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وما توفيقنا إلّا بالله العليّ العظيم، وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا إلى يوم الدّين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات والشّواهد القرآنية

الآية	السّورة	الصفحة
﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ ﴿٤٧﴾ ﴾	المائدة	10
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴿٢١﴾ ﴾	البقرة	10
﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾	العلق	11
﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ ﴿٨٣﴾ ﴾	يونس	11
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴿١٠٥﴾ ﴾	المائدة	12
﴿ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ ﴾	القلم	13
﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ﴾	الهمزة	13
﴿ وَخَلَقْنَٰكُمْ أَزْوَٰجًا ﴿٨﴾ ﴾	النّبأ	15
﴿ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾	آل عمران	17
﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾ ﴾	الإسراء	18
﴿ وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ ﴾	الملك	18

﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ﴾	البقرة	18
﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ٧٥ ﴾	آل عمران	21
﴿ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا ١٤٥ ﴾	آل عمران	21
﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ ١١٥ ﴾	النساء	22
﴿ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩ ﴾	الفرقان	22
﴿ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ٧ ﴾	الزمر	22
﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ ٦٣ ﴾	الكهف	22
﴿ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ ١٠ ﴾	الفتح	22
﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا ٤٣ ﴾	الأنفال	25
﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٞ ٧ ﴾	البلد	26
﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ٨ ﴾	الزلزلة	26
﴿ وَجَعَلۡتُ لَهُۥ مَالٗا مَّمۡدُودٗا ١٢ ﴾	المدثر	28
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ ٢٢ ﴾	البقرة	31-29
﴿ وَسُقُواْ مَآءً ١٥ ﴾	محمد	31

﴿ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ ﴾	الإنسان	31
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴿٩٩﴾ ﴾	الأنعام	31
﴿ كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ﴾	مريم	40
﴿ عٓسٓقٓ ﴿٢﴾ ﴾	الشورى	40
﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ﴾	قريش	40
﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴿٤﴾ ﴾	قريش	40
﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾	النمل	46
﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴿٦﴾ ﴾	البقرة	47
﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴿١٤٠﴾ ﴾	البقرة	47
﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ ءَأَشْكُرُ ﴿٤٠﴾ ﴾	النمل	47
﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴿١١٦﴾ ﴾	المائدة	48
﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴿١٠﴾ ﴾	يس	48
﴿ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ ﴿١٥﴾ ﴾	آل عمران	48
﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴿٩٤﴾ ﴾	الكهف	49

﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴿٣١﴾ ﴾	البقرة	51
﴿ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا ﴿٢٤﴾ ﴾	النساء	51
﴿ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا ﴿٨٠﴾ ﴾	البقرة	57
﴿ أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ ﴿٧٨﴾ ﴾	مريم	57
﴿ أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿٨﴾ ﴾	سبأ	57
﴿ أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ ﴿١٥٣﴾ ﴾	الصافات	57
﴿ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾	ص	57
﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴿٦٣﴾ ﴾	ص	57
﴿ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴿٦﴾ ﴾	المنافقون	57
﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾	الأنبياء	70
﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿١٩٦﴾ ﴾	البقرة	70
﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴿٢٦﴾ ﴾	مريم	70
﴿ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ ﴿٢٦﴾ ﴾	يونس	71
﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴿١٨٦﴾ ﴾	البقرة	72-71

﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل ﴿٢٠﴾ ﴾	آل عمران	71
﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴿٤﴾ ﴾	الفجر	72
﴿ وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ ﴿٩٧﴾ ﴾	الإسراء	73
﴿ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ ﴿٢٨٣﴾ ﴾	البقرة	75
﴿ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾	الصّافات	77
﴿ وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ ﴿٦٨﴾ ﴾	القصص	81
﴿ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ﴿٤﴾ ﴾	المزّمل	81
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾	البقرة	82
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ﴾	الفاتحة	82
﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴿٩﴾ ﴾	الرعد	86
﴿ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ ﴾	غافر	86
﴿ وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾ ﴾	الكهف	86
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ ﴿٩٠﴾ ﴾	النحل	87

فهرس الأحاديث و الآثار

طرف الحديث	الصفحة
لا يشكر الله من لا يشكر النّاس	
خيركم من تعلم القرءان وعلّمه	أ
ولا يمرّ بآية عذاب إلّا وقف يتعوّذ	78
بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ	80

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العَلَم	الصفحة
إبراهيم بن أحمد المارغني	55
أبو الحسن المكي البزي	38
أبو العبّاس المبرد	74
أبو بكر بن الانباري	81
أبو جعفر النّحّاس	73
أبو شامة، عبد الرحمان بن إسماعيل	71
أبو عمرو الدّاني	22
أبو محمد القاسم بن فيرة الشاطبي	15
أحمد بن محمد الدمياطي	19
جار الله أبو القاسم الزمخشري	14
جمال الدين، ابن هشام	85
الحسين بن حمدون، ابن خالويه	49
الشريف الجرجاني	18
عبد القاهر الجرجاني	84

عبد الله بن مسلم، ابن قتيبة	73
عبد الواحد الأموي المالقي	22
عثمان بن عمرو، ابن الحاجب	25
علي بن سليمان الأخفش	74
علي بن محمّد، ابن برّي	56
علي بن مؤمن الإشبيلي، ابن عصفور	86
عمارة بن زياد العبسي	37
عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه	36
عنتر بن شدّاد العبسي	36
محمد بن عبد الله بن مالك	ح
محمد بن محمد بن الجزري	38
مكي أبو طالب القيسي	23
موفق الدين أبو البقاء، ابن يعيش	14
ميمون بن قيس الأعشى	50

قائمة المصادر والمراجع:

***القرءان الكريم برواية حفص عن عاصم**

1-إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة ت 665هـ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (لا.ط؛ مصر: شركة مكتبة مصطفي البابي الحلبي، د.ت).

2-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي ت 1117هـ، تحقيق: أنس مهرة، (ط:3؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 2006م -1427هـ).

3-الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني ت 776هـ، تحقيق: د. يوسف علي طويل، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 2003 هـ -1424 هـ).

4-أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري ت 276هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط:4؛ مصر: المكتبة التجارية، 1963م).

5-أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت 538هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ -1998م).

6-أصول النحو 1، مناهج جامعة المدينة العالمية، (لا.ط؛ المملكة العربية السعودية: جامعة المدينة العالمية، د.ت).

7-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت 316هـ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ 1988م).

8-الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ ت 1419هـ، (ط:3؛ لا.م: دار المعارف، د.ت).

9-إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفي درويش ت 1403هـ، (ط:4؛ سورية: دار الإرشاد للشؤون الجامعية-حمص، 1415 هـ).

10- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس ت 338هـ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط:1؛ بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1421 هـ).

11- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت 1396هـ، (ط: 15؛ لا.م: دار العلم للملايين، أيار -مايو 2002 م).

12- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش ت 540هـ، (لا.ط؛ لا.م: دار الصحابة للتراث، د.ت).
13- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت 672هـ، (لا.ط؛ لا.م: دار التعاون، د.ت).
14- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي ت 646هـ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة،) لا.ط؛ بيروت: دار الجيل، 1409 هـ -1989 م).
15- الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان ت 356هـ، (ط:2؛ مصر: دار الكتب المصرية، 1344 هـ - 1926م).
16- إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء ، إلياس بن أحمد حسين -الشهير بالساعاتي، (ط:1؛ لا.م: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1421 هـ -2000 م).
17- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ت 646هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط:1؛ القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406 هـ -1982م).
18- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت 577هـ، (ط:1؛ المكتبة العصرية، 1424هـ-2003م).
19- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت 761هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (لا.ط؛ بيروت: دار الجيل، 1399هـ 1979م).
20- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري ت 328هـ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (لا.ط؛ دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1390هـ -1971م).
21- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي ت 337هـ، تحقيق: مازن المبارك، (ط:5؛ بيروت: دار النفائس، 1406هـ-1986م)
22- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت 774هـ، تحقيق: علي شيري، (ط:1؛ دار إحياء التراث العربي، 1408، هـ -1988 م).
23- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ت 1403هـ، (لا.ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

24- بغية المستفيد في علم التجويد، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق ابن بَلْبَان الحنبلي ت 1083هـ، تحقيق: رمزي سعد الدين دمشقية، (ط:1؛ لبنان: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1422 هـ -2001 م).
25- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى، الزَّبيدي ت 1205هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، (لا.ط؛ لا.م: دار الهداية، د.ت).
26- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، محمد صديق خان القِنَّوجي ت 1307هـ، (ط1؛ قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1428 هـ -2007 م).
27- تاريخ القرآن الكريم، محمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الشافعي الخطاط ت 1400هـ، (ط:1؛ جدة: مطبعة الفتح، 1365 هـ -1946 م).
28- تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي ت 463هـ، تحقيق: مصطفي عبد القادر عطا، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1417 هـ).
29- التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، أبو الحسن بن فارس الخياط ت 452هـ، تحقيق: رحاب محمد مفيد شقيقي، (ط:1؛ بيروت: مكتبة الرشد، 1428هـ).
30- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور ت 1393هـ، (لا.ط؛ تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997 م).
31- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ، ابن المِبْرَد الحنبلي ت 909هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، (ط:1؛ سوريا: دار النوادر، 1432 هـ -2011 م).
32- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني ت 816هـ، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية-بيروت، 1403هـ -1983م).
33- التفسير والمفسرون أساسياته واتجاهاته ومناهجه في العصر الحديث، فضل حسن عبَّاس ت 1432هـ، (ط1؛ الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1437 هـ -2016 م).
34- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ت 778هـ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، (ط:1؛ جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -1428 هـ).

35- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن النوري الصفاقسي ت 1118هـ، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، (لا.ط؛ لا.م: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، د.ت).
36- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور ت 370هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، (ط:1؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م).
37- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين الحدادي ت 1031هـ، (ط:1؛ القاهرة: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت، 1410هـ-1990م).
38- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ت 444هـ، تحقيق: اوتو تريزل، (ط:3؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ-1984م).
39- جامع الدروس العربية، مصطفي بن محمد سليم الغلاييني ت 1364هـ، (ط:28؛ بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، 1414 هـ -1993 م).
40- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط:1؛ لا.م: دار طوق النّجاة، 1422هـ).
41- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، شمس الدين القرطبي ت 671هـ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط:2؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ -1964 م).
42- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر الخطيب البغدادي ت 463هـ، تحقيق: د. محمود الطحان، (لا.ط؛ الرياض: مكتبة المعارف، د.ت).
43- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي ت 1376هـ، (ط:4؛ دمشق: دار الرشيد، بيروت: مؤسسة الإيمان، 1418 هـ).
44- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت 1206هـ، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية بيروت، 1417 هـ -1997م).
45- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (ط:4؛ بيروت: دار الشروق، 1401 هـ).
46- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي ت 590هـ، (لا.ط؛ بيروت: دار الكتاب النفيس، 1407هـ).

47- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت 392هـ، (ط:4؛ لا.م: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
48- الدر النثير والعذب النمير، عبد الواحد الأموي المالقي ت 705هـ، تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، (لا.ط؛ جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، 1411 هـ -1990 م).
49- الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني ت 893هـ، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، (لا.ط؛ المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1429 هـ -2008 م).
50- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ، تحقيق: د.محمد التنجي، (ط:1؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 1995م).
51- رجال صحيح مسلم، ابن منجويه ت 428هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، (ط:1؛ بيروت: دار المعرفة، 1407هـ).
52- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني. تحقيق د. حسن هنداوي، (لا.ط؛ دمشق: دار القلم، 1405هـ 1985م).
53- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت 392هـ، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية-بيروت، 1421هـ-2000م).
54- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة ت 1067هـ، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، (لا.ط؛ إستانبول – تركيا: مكتبة إرسيكا، 2010م).
55- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذّهبي ت 748هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط:3؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405 هـ -1985 م).
56- الشافية في علم التصريف، أبو عمرو عثمان النحويّ المعروف بابن الحاجب ت 646هـ، تحقيق:حسن أحمد العثمان، (لا.ط؛ مكة: المكتبة المكية، 1415هـ 1995م).
57- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي ت 1351هـ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، (لا.ط؛ الرياض: مكتبة الرشد، د.ت).
58- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ت 769هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط:2؛ دمشق: دار الفكر، 1985م).

59- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز ت 681هـ، تحقيق: أ. د. هادي نهر -أ. د. هلال ناجي المحامي، (ط:1؛ الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1422 هـ - 2002م).

60- شرح الجمل، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ت 669هـ، تحقيق: فواز الشعار، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م).

61- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ت 643هـ، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1422 هـ -2001 م).

62- شرح النظم الجامع لقراءة نافع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، (لا.ط؛ القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، د.ت).

63- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، ركن الدين ت 715هـ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، (ط:1؛ لا.م: مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ-2004م).

64- شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت 833هـ، تحقيق: أنس مهرة، (ط:2؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1420 هـ -2000 م).

65- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ت 761هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط:11؛ القاهرة: لا.ن، 1383هـ).

66- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي ت 972هـ، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، (ط:2؛ القاهرة: مكتبة وهبة، 1414 هـ -1993 م).

67- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد ت 855هـ، (ط:3؛ مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده، 1379 هـ -1959 م).

68- شعب الإيمان، أحمد بن حسين البيهقي ت 458هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، (ط:1؛ الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1423هـ-2003م).

69- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ت 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط:4؛ بيروت: دار العلم للملايين، 1407هـ -1987م).

70- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ت 669هـ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (ط:1؛ لا.م: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، كانون الثاني(يناير)، 1980م).

71- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، (ط:1؛ لا.م: مؤسسة الرسالة، 1422هـ -2001م).
72- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي ت 232هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، (لا.ط؛ جدة: دار المدني، د.ت).
73- طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل العراقي ت 806هـ، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ت 826هـ، (ط:1؛ مصر: الطبعة المصرية القديمة، د.ت).
74- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ت 833هـ، محمد بن محمد بن يوسف، (ط:1؛ لا.م: مكتبة ابن تيمية، 1351هـ).
75- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم ت 1430هـ، (ط:1؛ القاهرة: دار البيان العربي، 1424هـ -2003 م).
76- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي ت 429هـ، (ط:1؛ لا.م: إحياء التراث العربي، 1422هـ -2002م).
77- القبس الجامع لقراءة نافع من طريق الشاطبية، عطية قابل نصر، (ط:1؛ مصر: دار التقوى، 1430هـ-2009م).
78- القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، حليمة سال، (رسالة -ماجستير - تخصص التفسير والحديث)، جامعة الشارقة، الإمارات، 1435 هـ -2014 م.
79- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن ت 1422هـ، (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1404هـ-1984م).
80- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب الحضرمي ت 947هـ، تحقيق: بو جمعة مكري وخالد زواري، (ط:1؛ جدة: دار المنهاج، 1428 هـ -2008 م).
81- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي، عز الدين ابن الأثير ت 630هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (ط:1؛ لبنان: دار الكتاب العربي-بيروت، 1417هـ / 1997م).
82- كتاب التعريفات، علي بن محمد، الشريف الجرجاني ت 816هـ، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية-بيروت، 1403هـ -1983م).

83- كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175هـ، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، (لا.ط؛ لا.م: دار ومكتبة الهلال، د.ت).
84- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه ت 180هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط:3؛ القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408 هـ -1988 م).
85- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي ت 1094هـ، تحقيق: عدنان درويش –محمد المصري، (لا.ط؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
86- الكناش، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة ت 732هـ، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، (لا.ط؛ بيروت – لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000م).
87- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد المقرئ تاج الدين ت 741هـ، تحقيق: د. خالد المشهداني، (ط:1؛ القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ -2004 م).
88- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين ت 616هـ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، (ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 1416هـ 1995م).
89- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السَّراج. تحقيق: خير الدين شمسي باشا، (ط:1؛ دمشق: دار الفكر، 1403 هـ -1983 م).
90- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ت 711هـ، (ط:3؛ بيروت: دار صادر، 1414 هـ).
91- اللّمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ ت 720هـ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، (ط:1؛ المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1424هـ/2004م).
92- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد الحسن بن عبد السيرافي ت 369هـ، تحقيق: عبد الله بن حمد القوزي، (ط:2؛ لا.م: مكتبة لسان العرب، 1412هـ-1991م).
93- متن الشاطبية ، أبو محمد الشاطبي ت 590هـ، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (ط:4؛ لا.م: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، 1426 هـ -2005 م).
94- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب ت 546هـ، وآخرون. تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، (ط:1؛ لبنان: دار الكتب العلمية، 1435هـ-2014م).

95- مختار الصحاح، زين الدين الحنفي الرازي ت 666هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (ط:5؛ بيروت: المكتبة العصرية –الدار النموذجية، صيدا، 1420هـ / 1999م).
96- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي ت 496هـ، (لا.ط؛ المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1423 هـ -2002 م).
97- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت 458هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، (ط:1؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ-1996م).
98- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، هاني محمد عبد الرازق القزاز، (بحث مقدم لنيل درجة التخصص ماجستير)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بدسوق، مصر.
99- المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت 261هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
100-مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت 437هـ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (ط:2؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ).
101-معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ت 311هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط:1؛ بيروت: عالم الكتب، 1408 هـ -1988 م).
102-معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي ت 626هـ، تحقيق: إحسان عباس، (ط:1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1414 هـ -1993 م).
103-معجم القراءات القرءانية، أحمد مختار عمر، عبد العال سالم مكرم، (لا.ط؛ الكويت: انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية، 1412هـ-1991م).
104-معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، (ط:3؛ بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1409 هـ -1988 م).
105-المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفي / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، (لا.ط؛ لا.م: دار الدعوة، د.ت).
106-معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ت 395هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (لا.ط؛ لا.م: دار الفكر، 1399هـ -1979م).

107-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي ت 748هـ، (ط:1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1417 هـ-1997م).
108-المغني في تصريف الأفعال، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليٍّ بنِ عضيمةَ ت 1403هـ، (ط:2؛ القاهرة: دار الحديث، 1420هـ-1999م).
109-مفردات غريب القرآن، الرّاغب الأصفهاني ت 502هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي (ط:1؛ دمشق: الدار الشامية، وبيروت: دار القلم، 1412هـ).
110- المقومات الشخصية لمعلم القرآن الكريم، حازم سعيد حيدر، (لا.ط؛ المملكة السعوديّة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ت).
111-ملخص قواعد اللغة العربية، فؤاد نعمة، (ط:19؛ لا.م: المكتب العلمي للتأليف والترجمة، 1998م).
112-منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد الأشموني الشافعي ت 1100هـ، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، (ط:1؛ بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ -2002 م).
113-منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ت 833هـ، (ط1؛ لا.م: دار الكتب العلمية، 1420هـ -1999م).
114-المنصف لابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت 392هـ، (ط:1؛ لا.م: دار إحياء التراث القديم، في ذي الحجة سنة 1373هـ -أغسطس سنة 1954م).
115-المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين ت 874هـ، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، (لا.ط؛ مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
116-الموسوعة الميسرة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفي بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي. (ط:1؛ بريطانيا: مجلة الحكمة، مانشستر،1424 هـ -2003 م).
117-النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، سيدي إبراهيم المارغني ت 1349هـ، (لا.ط؛ بيروت: دار الفكر، 1415هـ-1995م).
118-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ت 577هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (ط:3؛ الأردن: مكتبة المنار-الزرقاء، 1405 هـ -1985 م).

119-النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف ت 833هـ، تحقيق: علي محمد الضباع، (لا.ط؛ لا.م: المطبعة التجارية الكبرى، د.ت).
120-الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن ت 1422هـ، (ط:1؛ بيروت: دار الجيل، 1417 هـ -1997 م).
121- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ت 1339هـ، (لا.ط؛ إستانبول: وكالة المعارف الجليلة، 1951م).
122-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت 911هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (لا.ط؛ مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت).
123-الواضح في الصرف، حسان بن عبد الله الغنيمان، (ط:1؛ لا.م: مكتبة لسان العرب، د.ت).
124-الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ت 764هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي، (لا.ط؛ بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ-2000م).
125-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين ابن خلكان البرمكي الإربلي ت 681هـ، تحقيق: إحسان عباس، (ط:1؛ بيروت: دار صادر، 1971م).
126-الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، عزت شحاته كرار محمد، (ط:1؛ القاهرة: مؤسسة المختار، 1424 هـ -2003 م).
127-الوقف والابتداء، أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد الضَّرِير ت 231هـ، تحقيق: أبو بشر محمد خليل الزروق، (ط:1؛ دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 1423 هـ -2002 م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان.....	
ملخص البحث بالعربية.....	
ملخص البحث بالإنجليزية.....	
المقدمة.....	أ
تمهيد.....	07
المبحث الأول: ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب ميم الجمع وهاء الضمير.....	09
المطلب الاول: باب ميم الجمع.....	10
الفرع الأول :ما يحتاجه من الفرف بين ميم الجمع وغيرها من الميمات الساكنة.....	10
تعريف ميم الجمع.....	10
الفرق بين الميم الزائدة والأصلية.....	11
حكمها.....	12
الفرع الثاني :مفهوم همزة القطع وضوابطها.....	12
تعريف الهمزة : لغة.....	13

ضوابط همزة القطع مع ميم الجمع.....15
الفرع الثالث: مفهوم همزة الوصل وضوابطها.....16
أّولاً: تعريف همزة الوصل.....16
ثانيًا: ضوابط همزة الوصل مع ميم الجمع.....16
المطلب الثاني: باب هاء الكناية.....17
الفرع الأول: معرفة هاء الكناية والفرق بينها وبين غيرها من الهاءات.....17
أّولاً: تعريف هاء الكناية.....17
ثانيًا: مذهب ورش في هاء الكناية.....20
الفرع الثاني: معرفة علامة جزم الفعل المعتل الاخر.....24
الفرع الثالث: معرفة أصل كلمة يره.....24
المبحث الثاني:ما يحتاجه معلم التجويد من نحو وصرف في باب الممدود والمقصور.....27
المطلب الأول: احتياجه لمعرفة معنى المدّ والقصر.....28
الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة معنى الاسم الممدود.....28
أّولاً: تعريف الممدود.....28
ثانيا: أقسام الممدود.....29
الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة معنى الاسم المقصور.....32

أوّلا: تعريف المقصور: لغة.....32
ثانيًا: تعريف المقصور: اصطلاحا.....32
الفرع الثالث: احتياجه لمعرفة علاقة المقصور بالممدود.....32
أولا: طبيعة العلاقة بين المقصور والممدود.....32
ثانيًا: الفوائد التي يجنيها من معرف المقصور.....35
المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة لزوم السكون وعروضه.....39
الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة السكون ولزومه.....39
أوّلا: تعريف السّكون.....39
ثانيًا: أنواع السكون.....39
الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة السّكون العارض.....40
المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة مد البدل وتمييزه عما يشبهه.....40
أوّلا: تعريف مدّ البدل: لغة.....40
ثانيًا: تعريف مدّ البدل: اصطلاحا.....40
الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة المد ّالشبيه بالبدل وتمييزه عن البدل.....41
المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة أصل كلمات"، موئلا، الموءودة، سوءات".....41
الفرع الأوّل: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " موئلا" و "الموءودة ".....41

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " سوءات".....42

المبحث الثالث: ما يحتاجه معلم التجويد في باب الهمز.....43

المطلب الأول: ما يحتاجه لمعرفة نوع الهمزتين في الهمز المزدوج والهمز المفرد.....44

الفرع الأول: ما يحتاجه لمعرفة الهمز المفرد.....44

أّولا: تعريف الهمز المفرد.....45

ثانيًا: أنواع الهمز المفرد.....45

الفرع الثّاني: ما يحتاجه لمعرفة الهمز المزدوج.....46

أّوًلا: تعريف الهمز المزدوج.....46

ثانيًا: الهمزتان في كلمة واحدة.....46

ثالثًا: الهمزتان في كلمتين.....50

المطلب الثاني: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة "أئمة " و " فأووا".....52

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة أصل كلمة أئمة.....52

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة فأووا.....53

المطلب الثالث: ما يحتاجه لمعرفة أصل كلمة " ءلآن " و " اصطفي " وما في حكمهما.....55

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " الآن".....55

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل كلمة " اصطفى " وما في حكمها.....56

المطلب الرّابع: احتياجه حكم نقل حركة الهمزة.....57

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة التحقيق، والتخفيف، والبدل للهمزة.....57

الفرع الثّاني: ما يحتاجه من علمي النحو والصرف في حكم نقل الهمزة.....57

المبحث الرّابع:ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب الفتح والإمالة.....58

المطلب الأول: في بيان أنّ الفتح والإمالة لغتان من لغة العرب.....59

الفرع الأول: في بيان القبائل العربيّة التي اختصت بالفتح والّتي اختصت بالإمالة.....59

الفرع الثّاني: ما يحتاجه من فوائد الإمالة ومعرفة وجوهها.....60

أّوًلا: فوائد الإمالة.....60

ثانيًا: وجوه الإمالة.....60

المطلب الثاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطّرفة في الأسماء والأفعال.....62

الفرع الأّول: مفهوم الألف المتطّرفة.....62

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة أصل الألف المتطّرفة في الأسماء والأفعال.....62

المطلب الثالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم، فلا تمار، الجواري، مضار".....63

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة " أراكهم".....63

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة حكم الألف فيكلمة " فلا تمِار "..... 63

الفرع الثّالث: احتياجه لمعرفة حكم الألف في كلمة" الجوارِ"..... 64

الفرع الرّابع: احتياجه لمعرفة حكم الألف فيكلمة " مضارّ "..... 65

المطلب الرابع: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء الّ ساكنين على الفتح والإمالة..... 65

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة مفهوم التقاء ال ّساكنين..... 65

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة تأثير التقاء ال ّساكنين على الفتح والإمالة..... 66

المبحث الخامس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب ياءات الإضافة وياءات الّزوائد..... 68

المطلب الأول: مفهوم ياءات الإضافة وإعرابها..... 69

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة مفهوم ياءات الإضافة..... 69

أّوًلا: تعريف ياءات الإضافة: لغة..... 69

ثانيًا: تعريف ياءات الإضافة: اصطلاحًا..... 69

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة إعراب ياءات الإضافة..... 69

المطلب الثاني: مفهوم ياءات الّزوائد وإعرابها..... 70

الفرع الأّول: احتياجه لمعرفة مفهوم ياءات الّزوائد..... 70

أّوًلا: تعريف ياءات الّزوائد: لغة..... 70

ثانيًا: تعريف ياءات الّزوائد: اصطلاحًا..... 71

الفرع الثّاني: احتياجه لمعرفة إعراب ياءات الّزوائد.....72
المطلب الثالث: الفرق بين ياءات الإضافة وياءات الزوائد.....74
الفرع الأّول: احتياجه للتّمييز بين ياءات الإضافة وياءات الّزوائد.....74
الفرع الثّاني: فوائد يجنيها معلّم التّجويد من التّفريق بين ياءات الإضافة وياءات الّزوائد.....75
المبحث السّادس: ما يحتاجه معلّم التّجويد في باب الوقف والابتداء.....76
المطلب الأول: ما يحتاجه في معرفة الوقف والابتداء.....77
الفرع الأّول: ما يحتاجه من معرفة الوقف.....77
أّوًلا: تعريف الوقف: لغة.....77
ثانيًا: تعريف الوقف: اصطلاحا.....78
الفرع الثّاني: ما يحتاجه من معرفة الابتداء.....78
أّولاً: تعريف الابتداء: لغة.....78
ثانياً: تعريف الابتداء: اصطلاحاً.....78
الفرع الثّالث: ما يحتاجه من كتب في الوقف والابتداء.....79
الفرع الرابع: احتياجه لمعرفة أهميّة الوقف والابتداء.....79
المطلب الثاني: ما يحتاجه في معرفة الوقوف على أواخر الكلم.....80
الفرع الأّول: احتياجه لتعلّم الوقوف على أواخر الكلم وفائدة ذلك.....80

الفرع الثّاني: احتياجه إلى معرفة أقسام الوقف.....81

الفرع الثّالث: ما يحتاجه من علمي النّحو والصّرف للوقوف على أواخر الكلم.....85

الخاتـمة.....88

الفهارس العامّة.....91

فهرس الآيات والشّواهد القرءانية.....92

فهرس الأحاديث و الآثار.....97

فهرس الأعلام المترجم لهم.....98

قائمة المصادر والمراجع.....100

فهرس الموضوعات.....111